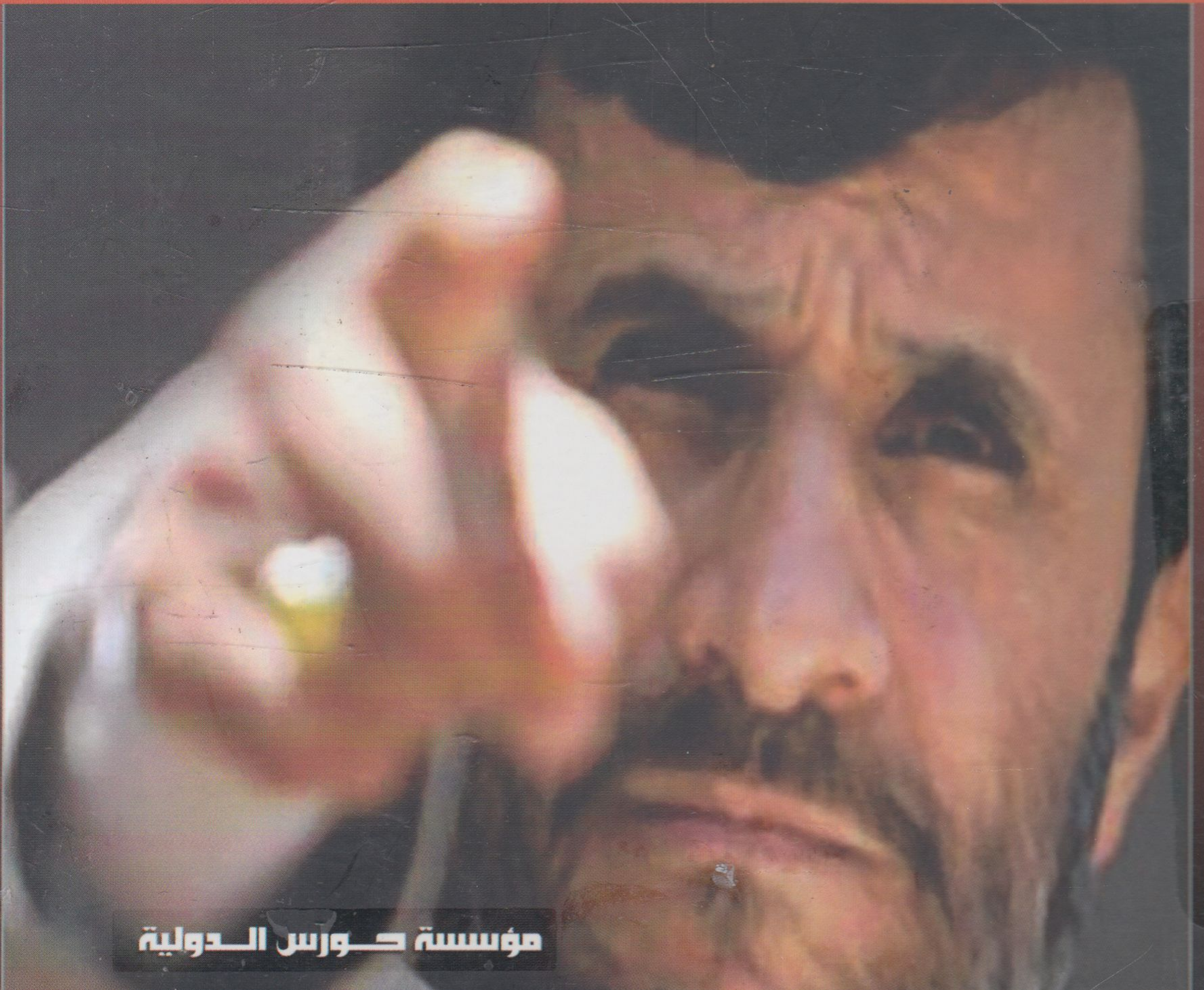
لواء أ.ح.دكتور
زكريا حسين

أزمة البرنامج النووى الإيرانى

التحديات المتبادلة
الإيرانية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية



مؤسسة حورس الدولية

أزمة البرنامج النووي الإيراني
التحديات المتبادلة
الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية

لواء أ.ح دكتـــور
زكريا حســـين

المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا

واستاذ العلوم الإستراتيجية

مؤسسة حـورس الدولية

حسين، زكريا

أزمة البرنامج النووي الإيراني – التحديات المتبادلة الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية / زكريا حسين. – الإسكندرية : مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١١.

٣٣٥ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٥ - ٣٧٠ - ٣٦٨- ٩٧٧ – ٩٧٨.

أزمة البرنامج النووي الإيراني – التحديات المتبالة (الإيرانية – الإسرائيلية – الأمريكية)

أ- العنـوان

٢٥٠

الإخراج الفنى وفصل الألـوان
وحدة التجهيزات الفنيـة بالمؤسسـة

إشراف عام: إدارة النشر بمؤسسة حورس الدوليـة

مديـر النشـر مصطفـى غنيـم

الترقيم الدولى I.S.B.N	رقم الإيداع بدار الكتب	طبعة أولى
٥- ٣٧٠ - ٣٦٨- ٩٧٧ – ٩٧٨	٢٣٨٥٧	٢٠١١

مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع

الإسكندرية ١٤٤ شارع طيبة – سبورتنج ت: ٥٩٨ ٣٠ ٥٩ – فاكس: ١٧١ ٢٢ ٥٩

Mob.: ٠١٢٢٢٩٣٦٣٨

Email: Horus.alex@hotmail.com
Horus.alex٢٠٠٧@yahoo.com

مقدمـــــة

لقد أصبح بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية محوراً أساسياً من محاور النمو الاقتصادى، حيث لم تعد تقاس القدرات نتيجة أعمال فردية عبقرية أو وليدة الصدفة، بل صارت جزءاً منظماً من أجزاء العملية الإنتاجية ومرحلـــة مندمجة تماماً فى مراحل الإنتاج.

ومن هنا: تأتى المشكلة الأساسية من حيث كيفية استغلال الإمكانيات البشرية المتوافرة لدعم الأمن القومى، والتغلب على مشاكل التبعية والإذعان، وحيث إن الأمن القومى يقوم على أبعاد رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، لتترابط وتتفاعل فيما بينها، وإلى جانبها وعلى نفس القـــدر مـــن الأهمية يصبح تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية قوة تدعم الأمن القـــومى، وفى هذا الإطار يكمن الهدف الرئيسى لتحقيق القدرة الذاتية التكنولوجية فـــى تقليل القبضة المتصاعدة للدول الكبرى، وتعزيز القـــدرة الوطنيـــة لتحقيـــق الهدف.. والذى يتطلب صياغة سياسة عامة وتنفيذ اســـتراتيجية تكنولوجيـــة لتكون جزءاً أصيلاً من استراتيجية تنمية قومية تتماشـــى مـــع المتطلبـــات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنمية القوة العسكرية.

ونظراً للأهمية البالغة للدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا الإلكترونية المتقدمة فى معاونة أجهزة المعلومات وصنع القرار فى مرحلتى التخطـــيط والإدارة للحروب التجارية، وفى وقف الصراعات المسلحة فى وقت الحرب، هذا إضافة لما تشهده منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بصفة خاصـــة من تصعيد حدة المواجهة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـــاد

الأوروبى والوكالة الدولية للطاقة النووية من ناحية وبين جمهوريـــة إيـــران الإسلامية من ناحية أخرى حول الادعاء بقيـــام إيـــران بتطـــوير قـــدراتها التكنولوجية بصفة عامة، وسعيها لإمتلاك أسلحة نووية بصفة خاصة، وذلك فى إطار حملة منسقة تهدف إلى تجريد الأمة العربية والإسلامية مـــن كـــلّ مقومات قدراتها وقواها، ليس فقط العسكرية منها، ولكن الاقتصادية والسياسة والعقائدية والفكرية والاجتماعية لصالح دولة إسرائيل والمشروع الصهيونى المتوافق مع أهداف الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، والذى يمكنهـــا ليس فقط من امتلاك قوة تكنولوجية واقتصادية متفوقة علـــي كـــلّ الـــدول العربية، بل لتأمين وحماية قدرتها النووية والفضائية والتقليدية لتصبح القـــوة الوحيدة إقليميًـــاً التى تمتلك هذه القدرات.

لهذه الأسباب وغيرها حرصنا على تقديم هذا الكتاب الذى يطرح – منفردة عن غيرها – فكراً استراتيجياً راقياً مرتكزاً علـــى أرفـــع المـــصادر العلمية عن دور التكنولوجيا الإلكترونية فى الأنشطة المدنيـــة والعـــسكرية، ومروراً بالآثار المدمرة للأسلحة المستخدمة فـــى الـــصراعات المعاصـــرة، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها، بل وامتـــداد ذلـــك الفكـــر ليـــشمل البرنامج النووى الإسرائيلى وآفاق تطوره، وانعكساته على الأمن الإقليمـــى، وانتهاء بطرح للبرنامج النووى الإيرانى مبيناً الحقيقة وادعـــاءات الولايـــات المتحدة والدول العربية والإفريقية وتطبيقات التكنولوجيـــا المتقدمـــة التـــى استخدمتها الولايات المتحدة فى صراعاتها المسلحة فى منطقة الخليج.

ومن هنا تنبع أهمية هذا الكتاب الذى ينفـــرد بخـــصوصية علميـــة، ومنهجية متميزة تطرح ولأول مرة فى تاريخ الفكر الاســـتراتيجى الإقليمـــى

والعالمى المعاصر.. تطرح عرضاً شاملاً موثقاً لموضـوع يهـم الباحـث والمفكر والقارىء المصرى والعربى والعالمى!!

كما تنبع أهمية هذا الكتاب عن خصوصية وثيقة الصلة بالمؤلف ذاته اللواء أركان حرب دكتور زكريا حسين الذى شارك من خلال دوره التعليمى فى أرفع الأكاديميات العسكرية، حتى تـولى إدارة كليـة الحـرب العليـا، وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وانخرط فى سلك العمليـات فـى أربعـة حروب حاسمة فى تاريخ العسكرية المصرية المعاصرة، وتدرَّج فى وظائف القيادة إلى أن تولى رئاسة هيئة البحوث العسكرية، ومـارس مـن خـلال مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية دوراً فاعلاً فى إعداد وصياغة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

كما تلقى مؤلفاته السياسية والاستراتيجية رواجاً كبيراً على المستوى الإقليمى والعالمى، بل ويدرس العديد منها فى المعاهد والجامعات المـصرية لما تتميز به من دقة المعلومات، وعمق التحليل، وصدق وتنـوع المـصادر العربية والأجنبية!!

من هنا، فإن هذا الكتاب يعتبر دراسة وثائقية وتحليلة هامة لا غنـى عنها لأى مفكر أو باحث أو دارس يسعى لإدراك مـا قدَّمـه الكتـاب من موضوعات.

الفصل
الأول

التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة

أولاً: دور التكنولوجيا الإلكترونية فى الأنشطة المدنية

الحروب التجارية المعاصرة

مقدمـــــة

لاشك أن الظروف الاقتصادية فى الدولة لم تعد تسمح بمزيـد مـن المحاولات غير المحسوبة التى تؤدى إلى تقليل الاعتمـاد علـى المـوارد والقدرات التكنولوجية الوطنية واستيراد التكنولوجيا من الخارج، كما أسـفر التقدم العلمى والتكنولوجى عن فجوة كبيرة بين الدول التى اهتمـت بتنظـيم قدراتها العلمية والتكنولوجية وجعلها مكوناً أساسيًّاً لأمنها القومى وبين الدول النامية والمتطلعة لتحقيق أمنها بحسب ماتملك من مكونـات متاحـة، ولقـد أظهرت هذه الفجوة مستجدات تومىء بأن التخلف العلمى والتكنولوجى وعدم تماسك القاعدة العلمية ورعايتها يشكل تهديداً خطيراً للأمن القومى.

ولقد ولدت هذه الحالة صراعاً شديداً نشأ من احتكار الدول المتقدمـة للتكنولوجيا المتطورة ومحاولات الدول أقل تقدماً جلب التكنولوجيا وما تحمله فى طياتها من التبعية والإذعان.

ويجسد تلك الفجوة التكنولوجية الهائلة ذلـك الفـارق الهائـل بـين الإنتاجية الصناعية للفرد فى الدول النامية والذى لا يتعدى نسبة ٥% عـن مثيله فى الدول المتقدمة إضافةً إلى أن حصة الدول الناميـة ممـن يحمـل براءات الاختراع الجارى العمل بها والذى لايتعدى ٦% من مجمـل تلـك البراءات فى العالم.

هذا إلى جانب أن ما ينفق على البحث والتطوير يمثل نسبة ٦٦,٢% فى الدول الصناعية الغربية، كما يصل إلى ٣٢,٢% فى الدول الاشـــتراكية، بينما يصل إلى ١,٦% فى الدول النامية وهى الأكثر حاجـــة إلـــى البحـــث والتطوير.

وبالتالى تصل حصة الفرد فى ميزانية البحث والتطوير إلـــى ١١٤ دولار سنوياً فى الدول الصناعية الغربية، كما كان يصل إلى دولار واحـــد سنوياً فى بعض الدول النامية.

ونظراً للتأثير المتبادل بين ما تفرزه التكنولوجيا من إمكانيات وبـــين ما يقره الفكر العسكرى والمدنى المعاصر، فقد حظى البحـــث العلمـــى فـــى المجالات المدنية بنفس القدر من الأهمية والاهتمام والتخطيط والتقييم الـــذى يحظى به النشاط العسكرى المباشر.

وتتفاوت المجتمعات فى مستوى تطورها التكنولوجى، وفى قـــدرتها على توليد التكنولوجيا، وبالتالى استخدام المناسب منها للتطوير الانتاجى، مما فرض أن تتبنى الدول الاتجاهات اللازمة للحاق بركب الحـــضارة والتقـــدم لرفع كفاءتها فى كافة المجالات ومن هذه الاتجاهات تحديث وتطوير المعدات المستخدمة الحالية مع إدخال المعدات ذات التكنولوجيا المتطورة.

ويعتبر التوحيد القياسى بعناصره المختلفة سواء من حيث المواصفات والقياسات وجودة الإنتاج – من الركائز الأساسية فى التنميـــة التكنولوجيـــة والصناعية بصفة عامة، بل ويمتد ليكون أحد ركـــائز التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعية للدول التي أحدثت وحققت تقدماً اقتصادياً وعسكرياً فى العالم.

وتأتى أهمية التوحيد القياسى باعتباره قضية قومية وعالمية فـــى آن واحد، وتمتد لتصبح جزءاً من تاريخ الدول، حيث ان الثـــورات الـــصناعية والتكنولوجيا التى شهدها العالم كانت مرتبطة تاريخياً بالتوحيد القياسى.

وجدير بالذكر أن عملية وفلسفة وأبعاد وضع المواصفات القياســـية والقياسات والمعايرات الصناعية – قد تطورت مع تطور التصميم الهندســـى والعلوم والتكنولوجيا الهندسية، وأنه بدخول التكنولوجيا المتطورة فى مجـــال الإنتاج الحربى والمدنى المختلفة ونظم الرقابة على الجودة من أجـــل نظـــام توحيد القياس قد يصل إلى حد اعتباره من الأهداف الاستراتيجية للدولة.

وتمثل الصناعات المدنية والحربية جهة تطبيق وتصدير التكنولوجيا الرفيعة على المستوى المحلى والدولى على السواء، ومن هذا المنطلق يعتبر الإنتاج المدنى والإنتاج الحربى من مقاييس التقدم التكنولوجى لأى دولة، كما تعتبر صناعات الطيران والفضاء من أرقى مجالات التكنولوجيـــا العالميـــة وأكثرها ديناميكية.

وقد أصبح بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية محـــوراً أساســـياً مـــن محاور النمو الاقتصادى، حيث لم تعد تقاس القدرات نتيجة أعمـــال فرديـــة عبقرية أو وليدة الصدفة، بل صارت جزءاً منظماً من أجزاء العملية الإنتاجية ومرحلة مندمجة تماماً من مراحل الإنتاج.

من هنا تأتى المشكلة الأساسية من حيث كيفية استغلال الإمكانيـــات البشرية المتوفرة لدعم الأمن القومى والتغلب على مشاكل التبعية والإذعان، وحيث إن الأمن القومى يقوم على أبعاد رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية

وعسكرية، تترابط وتتفاعل فيما بينهما، وإلى جانبها وعلى نفس القدر من الأهمية تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية، قوة يدعم بها الأمن القومى.

كما تشكل هجرة العقول المبدعة نزفاً حاداً للقاعدة العلمية والتكنولوجية التى يمكن أن يؤمن بها المجتمع نفسه من التهديدات الخارجية والداخلية، وبالتالى ينعكس ذلك النزف للكفاءات وللقاعدة العملية والتكنولوجية على زعزعة أمنه القومى.

من هنا يكمن الهدف الرئيسى لتحقيق القدرة التكنولوجية الذاتية فى تقليل القبضة التكنولوجية وتعزيز القدرة الوطنية لتحقيق ذلك الهدف الذى يتطلب صياغة سياسة عامة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجية لتكون جزءاً أصيلاً من استراتيجية تنمية قومية تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التسليح.

وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال تناول النقاط الرئيسية الآتية:

أولا: ثورة المعلومات فى عصر الفضاء.

ثانياً: دور المعلومات فى الحرب التجارية.

ثالثاً: اكتشاف الثروات الطبيعية العربية بالأقمار الصناعية.

رابعاً: ماذا عن شبكة الأقمار الصناعية العربية.

أولاً: ثورة المعلومات فى عصر الفضاء

إن هوة التخلف بين الدول المتقدمة والنامية تزداد عمقاً واتساعاً بمرور الزمن، وليس من قبيل المغالاه القول بأن هوة التخلف أصبحت الآن حقيقة واقعة بين الولايات المتحدة وروسيا من جانب، واليابان وكثير من الدول الأوربية من جانب آخر .. ولن تمر بضع سنوات قليلة حتى تصبح أغلب أوروبا فى عداد الدول النامية، ذلك بعد أن بدأ عصر الفضاء منذ ما يقرب من أكثر من ربع قرن، فقد انفردت الدولتان الكبيرتان – أمريكا وروسيا – «قبل انهيارها» بحلبة الصراع فى مجال الفضاء وحدهما، ولاتستطيع الدول الأخرى مجاراتهما فى هذا الميدان، لأن تكاليفه باهظة وفوق قدرة هذه الدول، غير أن استخدامات الفضاء السليمة المعلنة قد أصبحت شاملة ومتعددة، ومن ثم فقد تبوأت تكنولوجيا الفضاء مكانة عزت عن اللحاق بها التكنولوجيات الأخرى.

فقد انتقلت تكنولوجيا الفضاء من مرحلة البحث العلمى، واستكشاف المجهول فى أغوار الفضاء إلى مجالات تطبيق كثيرة، ويلعب الدور الأساسى فى هذا المضمار سيل منهمر من الأقمار الصناعية بما حققته من إبداع فى عالم الاتصالات.

فالقمر الصناعى الواحد أصبح يغنى عن آلاف الكيلومترات من الكوابل التلفونية، ويحقق تغطية شاملة وبثاً تليفزيونياً واضحاً لعديد من قنوات الاتصال المرئية، ويستطيع أن يغطى قارات بأكملها، فضلاً عن عدد آخر من قنوات الاتصال الإذاعى بما يغنى عن مئات من محطات الإرسال.

وأصبح للأقمار الصناعية إسهامات أخرى لا يمكن حصرها، منها الرصد الجوى للحصول على تنبؤات جوية دقيقة وطويلة الأمد، وتغطى رقعة أرضية شاسعة، فضلاً عن المسح الجوى بالتصوير الدقيق المرئى الذى يفصح عن كل التفاصيل الطبوغرافية فوق الأرض والتصوير الإشعاعى الذى يستعان به فى اكتشاف المعادن والكنوز والآثار المطمورة تحت سطح الأرض إلى أعماق كبيرة.

ولقد لعبت أقمار التصوير الفضائى دوراً متعاظماً فى كافة أنواع التنمية بما توفره من إمكانات بشمول مساحة كبيرة، وتوضيح تفاصيل دقيقة، والغوص إلى أعماق كبيرة، بل لقد أصبحت تستطيع أن تعطى الدلائل عن وجود آبار البترول والمياه الجوفية، والكشف عن الأنهار القديمة والمطمورة تحت رمال الصحراوات.

ولذلك أخذت الأقمار الصناعية مكانها فى كافة مجالات التنمية كالتوزيع السكانى بانتقاء أماكن التعمير وشق الطرق والقنوات، ومكافحة الآفات الزراعية، ورصد ظواهر النحر على الشواطىء وتحديد المساحات المنزرعة والقاحلة، وتحديد الزحف العمرانى، بل لقد تفرعت إلى تطبيقات أخرى جزئية ودقيقة مثل متابعة هجرة الحيوانات وتحديد أماكن انتشار الآفات الزراعية فى الغابات والحقول، وتصوير ومتابعة حركة بقع الزيت فى المحيطات، بل لقد أصبحت هناك أقمار صناعية تقدم الخدمة الملاحية للبواخر في المحيطات والطائرات في الجو، وأقمار أخرى تتعامل مع السيارات فى حركتها على الطريق، وأقمار أخري تنقل صور الصحف عبر القارات لتصويرها فى نفس وقت صدورها فى قارة أخرى، وهناك مجالات أخرى عديدة بلغت حد إمكان رصد الزلازل من الفضاء، وتنظيم مستوى

المياه فى الترع والقنوات، ومتابعة هجرة الطيور، ورصد أمـــاكن تجمعـــات أسراب الأسماك فى المحيطات ... كلُّ ذلك أعطى تكنولوجيا الفضاء أبعـــاداً تطبيقية جعلت مجالها من الاتساع إلى حد يكاد يشمل كل شيء فى الحيـــاة، الأمر الذى ينذر بأن كل أنواع التكنولوجيا النمطية التى تعارف عليها العـــالم منذ بدء الثورة الصناعية فى عصر النهضة الأوروبية – ستصبح قليلة الفائدة أو الجدوى مع بداية القرن الحادى والعشرون.

ولو تطرقنا إلى بعض من هذه التطبيقات فيمكن القول: إنها تمتد إلى أعمال التجسس، وأصبحت تهتك كل الأسرار سواء فى الليل أو فى النهـــار، بفضل استخدام الأشعة تحت الحمراء، واستخدام عدسات تصوير قوية للغاية هبطت بمعامل التمييز إلى حد رؤية كل ماهو معدنى أو تدخل المعادن فـــى تكوينه.

ولكن هذا التقدم فى تكنولوجيا الفضاء أصبح قاصراً على الولايـــات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجع التنافس مع الاتحاد السوفيتى السابق، ومـــا زالت أغلب الدول الأخرى تحاول اللحاق بها فى نطاق محدود، لم يتعد نطاق المشاركة أو التباري الجزئيَ، ولم يستطيع خوض غمار المباراة غير بعض الدول الأوربية بقدر محدود.

والذى لاشكَّ فيه أن تكنولوجيا الفضاء قد أثرت علـــى كثيـــر مـــن التكنولوجيات الأخرى وتفاعلت معها، ويقف على رأس هـــذه التكنولوجيـــا «الإلكترونيات»، وأهم استخداماتها الحواسب الإلكترونية، ولقـــد بـــدأ ذلـــك واضحاً فى تصغير كل المكونات الإلكترونية فى الأجهزة حتى أصبح فـــى حجم صغير يعادل فى سمكه ورقة، ولا يزيد فى طوله عن حشرة، ويؤدى ما كانت تؤديه أجهزة ضخمة الحجم، ولقد أدى ذلك إلى التقدم المـــذهل الـــذى

حدث فى تكنولوجيا الاتصالات، الأمر الذى ينعت بأنه قد أحدث ثورة فى فن جمع المعلومات مما يدفع الكثيرين إلى القول بأننا نعـيش «عـصر ثـورة المعلومات».

وحلبة الصراع العالمية بلغت ذروتها فى التنـافس علـى امـتلاك الأسواق العالمية فى تصريف المنتجات الإلكترونية، سواء أجهزة الاتصالات أو الحواسيب الإلكترونية التى تطورت بصورة مذهلة، وانتقلت مـن عـداد إنتاج الحواسيب الصغيرة (الميني كمبيوتر)، ثم إلى إنتاج الحواسب الصغيرة جداً (الميكروكمبيوتر)، ثم انتقلت إلى (الحواسب الشخصية) التى يـستخدمها شخص واحد.

وخلال السنوات الأخيرة سيطر انتشار الحواسب الإلكترونية بـشتى أنواعها على كافة أوجه الحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

ويلمس ذلك كل زائر للولايات المتحدة منذ تطأ قدماه أرض المطار، فالتأشيرات والمعلومات عن القادمين سواء من أجهزة الأمن أو الـشرطة أو السفارات ترد عبر الحواسب، واسم الراكب ورقم مقعده ونوع غذائه وموعد طائرته كذلك، وأى شخص يدخل محلاً تجارياً أو فندقاً أو مكاناً عاماً يجـد لوحات النهايات المتصلة بالحواسيب الإلكترونية أمام العاملين الذين يتعاملون معها فى بساطة تتمثل فى الضغط على الأزرار والنظر إلى شاشات تتـدفق منها المعلومات فى سهولة وغزارة، وفى ثوانٍ معدودة، وحسبك وأن تشترى أى شيء من أى محل كبير مهما كانت أهميته ومهما كان حجمه سواء كانت علبة سجائر أو قطعة حلوى أو قطعة ملابس أو قطعة صابون، فإن خزينـة تحصيل النقود فى هذا المحل تسجل الثمن عبر الحاسب الإلكترونى، ويقـوم هو بخصم ضريبة الإنتاج المستحقة على المشتريات، وفى نفس الوقت إبلاغ

مصلحة الضرائب على نسبتها فى الأرباح المحققة ويخصم ما بيع من رصيد مخزن الجملة، ويبلغ المخزن الفرعى ليستعوضه.

كلُّ ذلك يتم دون أى تدخل بشرى ودون غلبة، وحركة أزرار نهايات الكمبيوتر كمثل أزرار ماكينات الطباعة وتظهر معلوماتها وبياناتها مطبوعة على أسطوانات من الورق المنزلق أو مكتوبة بحروف مقروءة فوق شاشات تليفزيونية.

ومهما حاولنا الحصر أو العد عن مجالات استخدامات الكمبيوتر فى الولايات المتحدة، فستعجز عن ذلك فيكاد لايوجـد عمـل واحـد لا يـدخل الكمبيوتر فى أحد مراحله أو فى المراحل كلها.

* فالأطباء يستخرجون منه التشخيص لأمراض بعض المرضى بعد أن يتعاملوا مع أزراره لوضع العناصر الضرورية عن ضغط دم المريض، ونسبة الكوليسترول والهيموجلوبين وحمض البوليك ووظائف الكبد ونـسبة السكر وعصارات المعدة، فيحدِّد الكمبيوتر المرض، ويصف له أنسب الادوية التى يمكن أن يتعاطاها.

* وتوجد شركات متخصصة فى تحقيق الزواج بالكمبيوتر، وعندما يحدد الخاطب شروطه فى الزوجة التى يريدها، من حيـث الطـول ولـون البشرة واشعر والمواصفات الخلقية والثروة، فتحـدد لـه عـدة اختيـارات لزوجات يَمكن أن تصلح له كما ارتأتها بنات أحلامه.

* ولا توجد مصلحة جماهيرية فى الولايات المتحـدة إلا وتختـزن المعلومات عن المواطنين فى كمبيوتر يستخرج هذه البيانات فى دقائق سواء

الأسماء أو أرقام البطاقات أو العناوين أو المؤهلات أو السن أو الهوايات أو الحرف والمهن أو فصيلة الدم أو عدد الأبناء أو أدق التفاصيل.

* كما لا يوجد بنك واحد فى الولايات المتحـدة لا يـودع ذاكـرة الكمبيوتر تفاصيل ودائع ومسحوبات وحسابات عملائه وحركة المال صعوداً وهبوطاً كل يوم.

* وأصبح الكمبيوتر قادراً على رسم اللوحات الهندسية فـي ثـوانٍ عوضاً عما كان يقوم به عشرات المهندسين خلال عدة أيام، فيكفى أن تعطيه مواصفات أجزاء الآلات أو الماكينات وأبعادها، ليوضحها لك على الشاشة.

* ولا توجد شركة أو مكتـب توظيـف أو إدارة حكوميـة أو دار صحيفة أو فندق يتعامل مع آلاف الأشخاص ويعمل بالوسائل النمطية القديمة الورقة والقلم والممحاة والمسطرة والعد فى المخ والضرب والطرح بجـدول الضرب.

* كما لا توجد جامعة أو مركز بحث علمي أو معمل يسجّل قراءات وبيانات ومعادلات أبحاثه على الورق، بل تودع فى ذاكرة الكمبيوتر، وهـو الذى يقوم بحل المعادلات وإعطاء النتائج واستنباط الحلول والاحتمالات ... كلُّ ذلك يتم بديلاً عن المخ البشرى.

هذا وقد أصبح فى كل من الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا وفى اليابان مصانع تتم فيها أغلب خطوات التصنيع بتحكم من الكمبيوتر دون أن تمسها يد بشر.

ولقد أصبح فى إنجلترا واليابان عدداً كبيراً من المصانع تحوّلت إلى التصنيع الكامل بواسطة الكمبيوتر، الأمر الذى جعل الكمبيوتر صانعاً جديداً، وسبباً مباشراً لخلق البطالة وزيادة نسبتها فى أوساط العمال، بل لقد تطــورّ الأمر وبدأ كثير من المصانع يتحوّل تدريجياً من مرحلة التحكم الجزئى فـــى التصنيع إلى التحكم الكلى بحيث ما كان يقوم به مئات بل ألوف العمال أصبح بديلاً عنه الأحزمة المتحركة والأجزاء المنزلقة والأذرع الميكانيكية، الأمــر الذى جعل التصنيع الآلى الكامل على وشك أن يعم.

ولقد شاع استخدام «الروبوت» أو الإنسان الآلى فى عدة صـــناعات، وأصبح التحول إليه مصيريًا لتحقيق سرعة الإنتاج وملاحقة المنافسة علـــى فتح الأسواق الجديدة والصمود أمام رأس المال الكبير الـــذى يحكـــم هـــذه الصناعات.

ولقد ركَّزت اليابان جهودها على التخصص فـــى صـــناعة أجهـــزة الإنسان الآلى لكى تحقق التفوق فى مجال المنافسة الأمريكية بلون من ألوان التخصص. كلُّ ذلك أسلم البشرية إلـــى دنيـــا جديـــدة صـــنعتها الحواســـب الإلكترونية التى لم يقتصر أداؤها على الإنتاج وحقوق التـــصنيع وأعمـــال التجارة والبنوك ودواوين الحكومة، بل انسابت إلى المنـــازل ودور العمـــل والأندية وأماكن اللهو.

ولقد أصبح فى كثير من هذه الدول مـــدارس يـــتعلم الـــشباب فيهـــا دروسهم بالكمبيوتر، ويشاهدون على شاشات تليفزيونيـــة برامجـــاً تعليميـــة وتسجيلية فيها دروسهم بالكمبيوتر، وتحول الكمبيوتر من الأجيال الـــضخمة والكبيرة الحجم إلى أنواع المينى ثم الميكـــرو كمبيـــوتر، وشـــاع اســـتخدام

الكمبيوتر الشخصي الذى يمكن أن توضع فيه كاسيتات لبرامج تنتقى للمتعة أو التسلية أو التعليم أو التثقيف أو الدعاية أو الرياضة أو حتى المقامرة.

ويتطلع اليابانيون إلى تصنيع الكمبيوتر الصوتى الذى يعطى الأوامر الصوتية فينفذها، ونجحوا فى تحقيق ذلك فى بعض الاستخدامات المنزلية لإنسان آلي يتلقى الأوامر وينفذها.

ولقد تعارف الخبراء على وضع لغات الكمبيوتر بحيث تناسب أوجه استخداماته، ومنذ عشرات السنوات شاع استخدام لغات «الفورتران» (FORTRAN) لأهل العلم ومراكز البحوث، ولغة «الكوبول» (COBOL) لأهل المال والاقتصاد، ولغة «الفورث» (FORTH)، ولغة «الباسيك» (BASK) للاستخدامات العامة.

ولأن هذه الاستخدامات قد تعددت وتشعبت، فإن اللغات أيضاً قد تعددت وظهرت لغات أخرى مثل «الفورث» (FORTH) ولغة «آر. بي. جي. إل» (RPGLL)، وأصبح الكمبيوتر ذو الذاكرة التى تقاس بملايين الأحرف أو الأعداد لا لزوم له فى الكثير من الاستخدامات، وشاع استخدام الكمبيوتر الصغير المينى أو الميكرو كمبيوتر لتلاءم ذاكرته المحددة التى تختزن عدة آلاف من البيانات فقط ولذلك غمرت الأسواق فى السنوات الأخيرة بهذه الأنواع، ودخلت يد التطوير عليها، فبعضها يحقق للمستخدم كل الوسائل لتحقيق سهولة طرح السؤال، وسهولة أخذ الإجابة، فقد أصبحت هناك حواسب يمكن أن تعطي البيان المطلوب بلمس الشاشة التليفزيونية بإصبع اليد فى أماكن محددة، وأصبح المهندسون يبرمجون المرتبط بالكمبيوتر، ويدخلون عليها التعديلات ويسألون الكمبيوتر ما يريدون من تصميمات جديدة للتطوير والتحسين.

ويمكنك أن ترى اليوم كاتباً وهو يؤلف كتاباً خلال بضع ساعات، ولا يستخدم ورقاً ولا قلماً، إنما يستدعي المعلومات من الكمبيوتر بالضغط علـــى الأزرار، فتتدفق فوق أسطوانات ورقية، فهو يختصر منها ما يريد، ويلصق الأوراق ببعضها لتكتمل له فقرات الكتاب خلال ساعات، وكل جهده يتمثـــل فى استجواب الكمبيوتر والتعامل مع ذاكرته بحنكة وإعطائه الأسئلة اللازمة التى تجعل جلب المعلومات من هذه الذاكرة ميسوراً، ولـــذلك أصـــبح فـــن التعامل مع الكمبيوتر أو (برمجة) المعلومات فى ذاكرته هو الفن أو الدراسة ذات الأهمية، ولذلك انقسم المهندسون المستخدمون لهذه الأجهزة إلى فئتين:

فئة تتعامل مع الكمبيوتر كوحدة إلكترونيـــة مـــن حيـــث التـــشغيل والـــصيانة والأداء الإلكترونـــى، وهـــذا عمـــل مهندســـى (التـــشغيل) (HARDWARE).

وفئة أخرى تتقن فن التخاطب أو التعامل مع الجهاز وظيفياً لإيـــداع المعلومات في ذاكرته واستجلابها منه، وهى فئة المبـــرمجين أو (مهندســـى الاداء) (SOFT WARE).

ثانياً: ثورة المعلومات والحرب التجارية

لعل من سلبيات عصر الفضاء .. وفى ظل ثورة المعلومات أصبح للاستعمار معنى جديداً بعيداً عن معناه التقليدى الذى يرتبط بالجندى والبندقية والمدفع والمستعمرات على أراضى الغير، فقد تحولت دعامات الاستعمار إلى هتك أسرار الدول الأخرى ومعرفة البيانات والموارد والإحصاءات والتفاصيل عنها، فيما يتعلق بأرضها وما تحت أرضها، وما فى سمائها، وما فى سمائها وفضائها وجوها ومناخها، وما تزخر به بحارها، وعناصر التسليح فى جيشها، وأوجه القصور والقوة فى اقتصادها، وما يتوفر لديها من طاقة، والقوى العاملة فيها، واعدادها، وثرائها، وعاداتها، والطاقات البشرية والمادية فى شعوبها، والتناقضات الاجتماعية فيها.

كلٌ ذلك يمكن أن يمثل الركائز للاستعمار الاقتصادى والحرب التجارية الذى يعد بمثابة الجذور الأساسية للاستعمار العسكرى الذى يمكن أن يتمثل فى صورة من صور السيطرة قبل أن يكون أسلوباً من أساليب القهر العسكرى.

ولذلك تحرص الدول المتقدمة على جمع البيانات عن الدولة المختلفة لتمد لها يد العون أحياناً، ولتفكر كيف تستعمرها أو تستعبدها أحياناً أخرى، وتجمع المعلومات إلى ذاكرة الكمبيوتر من خلال الكلمة المقروءة والمسموعة والصحف والإحصائيات والنشرات، ولكن الأهم من ذلك أن التجسس التجارى أصبح له وجه آخر ومعنى آخر غير وجود المندوب أو العميل أو الوسيط الذى يمكنه أن ينقل الخبر أو البيان خلسة، فالتجسس أصبح ميسوراً أثناء الليل وأطراف النهار من الفضاء، ولا يقف أمامه حائل أو عقبات، وكل ما تريد أن تخفيه تحت الأرض أو تحت الجدران تستطيع أن تفضحه الأقمار

الصناعية، التى أصبحت لها عدسات وكاميرات وأعين بعضها مائل وبعضها رأسي لتجسم الصورة وتترجم هذه الصورة إلى إشارات إلكترونية ترسل بها إلى مراكز تحليل على الأرض، تجمع هذه الصور وتترجم ما عليهـا مـن تفاصيل إلى بيانات.

ولقد انطبع لدينا أن التجسس يرتبط فى الأذهان بالمعلومـات عـن النواحى العسكرية، وهذه حقيقة فلم يعد ممكنا إخفاء طائرة أو صـاروخ أو دبابة عن عدسات الأقمار الصناعية، مهما تم إخفاء أماكنها، ومهما وضعت فى تحصينات أو حتى لو أخفيت تحت الأرض أو باطن الغواصات، ولكـن المعنى الجديد للاستعمار فى عصر ثورة المعلومات أخذ أبعاداً أكثر شـمولاً وأكبر اتساعاً، حيث أصبحت الحرب التجارية هى الهدف، وأصبح التنـافس على الأسواق واكتشاف ثروات الشعوب والسعى لنهبها أحد سلبيات عـصر ثورة المعلومات، فكلُ المعادنِ والآثار والموارد والتوزيعات السكانية تصور من الفضاء إما نهاراً فى ضوء الشمس المرئـى أو لـيلاً بالأشـعة تحـت الحمراء، التى تتعامل مع الإشعاعات الحرارية من هذه الأجسام، وأصـبحت وسائل الاستشعار والتصنت أحد ثمرات الإلكترونيات الدقيقة فى عصر ثورة المعلومات، ولذلك تجمع بوسائل الاستشعار من بُعـد إلكترونيـة وصـوتية وفضائية، وأصبحت أقمار الاستشعارمن بعد، تتمثل فى أجيال تأتى من بعـد أجيال، فقد تحولّت من أقمار الموارد (E.R.T.S) إلـى أقمـار (لاندسـات) (LANDSAT).

وأصبحت الدول الكبرى القادرة على إطلاق الأقمار تنتهك أسرار كل الدول الأخرى على غير إرداتها، أو دون أن تدرى أو تستطيع إيقاف هـذا الإنتهاك، ليس بالصورة وحدها، ولكن بكلٍ الوسائل العلمية المعلومة وغيـر

المعلومة لنا، ولذلك كثيراً ما تطلق هذه الأقمار دونما سابق إعلان أو دعاية - بعضها ليحقق أغراضاً خاصة أو مهاماً خاصة، وبعضها الآخـــر يجمـــع البيانات عن كل ما فوق الكرة الأرضية تحت مسار هذا القمر أو هذا المكوك أو هذه السفينة.

وعلى سبيل المثال لقد كان لهذه الأقمار الصناعية أدوارا فى (حرب فيتنام)، و (حرب رمضان – أكتوبر)، وما زالت لها أدوار فى حرب (حرب إيران والعراق) و (حرب إسرائيل – لبنان) ولكن ما هو أهم، أن لها أدواراً أعظم وأدق فى جمع كافة البيانات غير العسكرية والتـــى تفيـــد الاقتـــصاد والتنمية والموارد عن كافة الدول شاءت أو لم تشأ.

التجسس بالأقمار الصناعية:

هناك سيل منهمر من الأقمار الصناعية تطلقـــه الولايـــات المتحـــدة الأمريكية كل عام، حتى أصبحت تعد بعشرات الآلاف، بعـــضها لأغـــراض سلمية معلنة وواضحة، وبعضها الآخر يتكتمون أغراضها والإعلان عنهـــا، ولأن هذه الأقمار الصناعية تخدم أغراضاً عـــسكريةً لاســـتطلاع أراضـــى الآخرين، فإنهم يطلقون عليها أسماء مهذبة تخفى حقيقة مهامها مثل (الإنذار المبكر) أو (الإستطلاع) وهى فى حقيقة الأمر لخدمة التجـــسس العـــسكرى، ويمكننا أن نقول بدقة أكثر: إنها لخدمة الاستطلاع من الفضاء.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبـــرى الأخرى لم تعد تعتمد على العنصر البشرى فى أمور التجسس على الـــدول الأخرى، بمثل التركيز الذى كان سائداً قبل الحرب العالمية الثانية، لأن التقدم التكنولوجى فى حقل الفضاء أفضل على فن التجسس أبعاداً جديدةً من أهمها

الشمول والدقة، مع عدم التعرض للاحتمالات القائمة على المهارات الفردية أو التعرض لمخاطر الجهود الفردية التى تعتمد على العمل السرى أو التسلل إلى مناطق محظورة.

كما لم يعتمد على استخدام الصور الجوية المأخوذة بالطائرات، لأنها أصبحت وسيلة ذات فاعلية محدودة، قد تخدم أغراضاً تكتيكية فقط ولا تجدي فى الأغراض الاستراتيجية.

فالصورة الفضائية المأخوذة من الأقمار الصناعية تغطى الواحدة منها قارة بأكملها، بل عدة قارات، وبذلك دخلت عمليات الاستطلاع طوراً جديداً.

والعهد بنا ليس فى عدة مواقف، فقد لعبت الأقمار الصناعية دورهـا فى فضح كل الأسرار أثناء (حرب فيتنام) و (حرب تحرير الكويـت) وكـل الحروب المحدودة التى تلتها، وكشفت عن مواقع نشر الصواريخ فى أوروبا الشرقية والغربية، ولم يخف عنها أى تفجير نوؤي حدث فى أى بقعـة مـن العالم، وما من قاعدة للصواريخ تقام فى الشرق أو الغـرب، إلا ويعلـم بهـا الطرف الآخر، وما من منشأ جديد أو تجمع أو تحرك عسكرى، بآليـات أو بالطائرات يمكن أن تخفى عدسات الأقمار الصناعية.

ولقد اضطرت الدول الكبرى إزاء ما استطاعت أقمار التجـسس أن تهتكه من أسرار إلى تغيير خططها واستراتيجياتها وتطوير أسلحتها لتـتلاءم مع مقتضيات الحفاظ على السرية، فقط أصبحت أساليب الإخفـاء والتمويـه التى كانت متبعة من قبل عصر الفضاء أمراً قاصراً عن تحقيق رسالته، ولم يعد التلاعب بالألوان وشباك التموية أموراً ذات جدوى، لأن كل مـا فـوق سطح الأرض تستطيع الأقمار الصناعية كشفه بالتـصوير نهـاراً بالأشـعة

المرئية لضوء الشمس بكاميرات ذات أنواع مختلفة وميـــول متفاوتـــه، ولا تعجز بعض أنواع منها عن التصوير فى الظلام الدامس، لأنها لا تعتمد على الأشعة المرئية، بل على التقاط الصور بخاصية (الأحرار) أي: بالأشعة تحت الحمراء التى تصدر من كل الإجسام بشدة تتناسب مع درجات حرارتها.

وفى مجال دور المعلومات فى الحروب التجارية، فقد أصبحت صور الأقمار قادر على إستنباط أقوى احتمالات عما فـــى بـــاطن الأرض، حتـــى أعماقا معينة مثل المياه الجوفية أو المعادن المدفونة أو الآثار المطمـــورة أو الآبار البترولية، كما أن الأساس فى عمليات الاستطلاع والتجسس هو جمع أكبر قدر من المعلومات عن الطرف أو الأطراف الأخرى، فى عصر الطفرة فى تكنولوجيا الفضاء – أصبحت عملية جمع المعلومات لازمة تواكب التقدم العلمى المذهل.

ولقد ظفرت الحواسب الإلكترونية بعملية جمع المعلومات، وجعلـــت لها أبعاداً كثيراً، شجعت الدول الكبرى على إحصاء كل ما على سطح الكرة الأرضية كلها من موارد قد تفيدها يوماً، ويأتى ذلك من منطلق كون الحرب التجارية أصبحت أكثر أهمية من الاحتلال.

ثالثاً: إكتشاف الثروات الطبيعية العربية بالأقمار الصناعية

لكى يتكشف العالم العربى كنوزه، كان لابد له أن يستفيد مـن تلـك الثورة التى شهدها حقل الاستكشاف من الفضاء، حيث بدأ التصوير بواسطة الأقمار الصناعية يتخذ أبعاداً جديدة منذ أوائل الستينات، عنـدما اسـتخدمت الأقمار الصناعية للتنبؤات الجوية فى التقاط الصور للسحب المنتشرة حـول الكرة الأرضية، وبدأ التنبؤ الجوى يتطور بسرعة مذهلة نحو إصدار تنبؤات جوية تتسم بالدقة والبعد عن الاحتمالات والترجيحـات، والجـزم بظـواهر الطقس التى ستحدث خلال عدة أيام مقبلة، واستطاع المتنبؤن الجويـون أن يصدروا النشرات الجوية حتى أسبوع مقبل، بالمطابقة الفضائية على خرائط الطقس التى يستخدمونها.

وتستقبل الصور الفضائية من الأقمار الصناعية، على ترددات خاصة بوسائل فنية مستحدثة تكشف عن كل ما يحيط بالكرة الأرضية مـن أنـواع السحب، ولقد أصبحت تكنولوجيا الفضاء أهم أنواع التطبيقات العمليـة فـى عصرنا، وهى تلعب دوراً يتعاظم شأنه بعد آخر فى كثير مـن المجـالات، حيث تسربت تكنولوجيا الفضاء إلى تطبيقات أكثر دقة، وأصبحت قادرة على اكتشاف الآفات الزراعية وإظهار تحركات أسراب الأسماك فى المحيطـات، وأصبحت الأقمار الصناعية قادرة على اكتشاف أعماق التربة تحت سـطح الأرض، والكشف عن ما تحت هذا السطح من كنـوز المعـادن، والآثـار المطمورة، والمياه الجوفية، بل أصبح قادرة أيضاً علـى إعطـاء الـدلالات القوية عن وجود الآبار البترولية والكشف عن التكوينات الجيولوجيـة فـى باطن التربة، وإظهار مافيها من فوالق وشقوق، ولم يعد البحث العلمى مـن

الفضاء مقصوراً على ماهو فوق الغلاف الجوي وحده، بل امتد إلى ما تحت سطح وفى باطن ترتبها.

وأول الكنوز هى الرواسب المعدنية، إذ لاشكّ أن المعـادن الدفينـة تحت التربة وفى المناطق الجبلية والصحراوية تكتسب حرارة مـن أشـعة الشمس نهاراً أكثر مما حولها، ثم تصدر عنها إشعاعات تحت الحمراء خلال الليل تظهر بوضوح على الصور الفضائية، وأصبح ذلـك مؤشـراً علـى وجودها، بل أصبحت الصورة الفضائية أكثر تغلغـلاً فـى بـاطن الأرض، بأجهزة أكثر حساسية لتصل إلى تحديد المناطق المحتمل وجود آبار البترول فيها، وإن كان ذلك يسير فى خط متوازٍ مع الوسائل التقليدية للبحـث عـن الذهب الأسود، فإنها بلا شك تغنى عن كثير من العناء وتوفر كثيـراً مـن تكاليف الحفر للتنقيب عنه.

وعلى ذلك فقد أصبح فى إمكان علماء الزراعـة والميـاه الجوفيـة الوقوف على أكثر الأماكن المحتملة لوجود المياه الجوفية واللازمة لتعميـر الصحارى، والمناطق القاحلة، كما وجد علماء الآثار بغيتهم فى تتبع علامات الحضارة القديمة تحت أكداس التراب والرمال، بل لقد امتد استخدام الـصور الفضائية إلى إمكان التمييز فى المناطق الزراعية التـى أصـابتها الآفـات الزراعية، والمناطق التى لم تمتد إليها هذه الآفات.

ولقد أثبتت قائمة التجارب الموضوعية لرحلة الفضاء المـشتركة أن أبحاث الفضاء لم تعد ترفاً فى البحث العلمى، بل أصبحت ضرباً من العلـم الملتزم لتحقق الرفاهية للبشر على الأرض، ولذلك لاتقتصر التجارب علـى القياسات العلمية المجردة، بل تتسرب إلى واقع التطبيق لتحقيق مزيـد مـن

التطبيقات الفضائية المستحدثة على الأرض، والتى يمكن أن تمتد لتشمل الآتى:

- تصوير الحالة الشمسية حول قرص الشمس المضىء (الفوتوسفير)، بغرض زيادة دراسة الطاقة الشمسية كحل بديل لأزمة الطاقة فى العالم.
- قياس الإشعاعات فوق البنفسجية وخاصة أثناء الليل فى طبقات الجو العليا، حيث تنعدم جزيئات الأوكسجين والإيدروجين، لمعرفة مسارات توزيع هذه الإشعاعات حول الأرض.
- تصوير مصادر تلوث البيئة فى بعض الأماكن المشكوك فيها أو التى تعرضت للتلوث.
- إجراء تجارب طبية فى الفضاء لدراسة إمكان فصل البروتينيات والفيروسات والخلايا الحية من دم الإنسان لصالح مقاومة العديد من الأمراض.
- إجراء قياسات عن الجاذبية الأرضية، وعمل مسح جيولوجى لبعض المناطق على الأرض، واستشعار أماكن احتمال حدوث الزلازل، وأماكن تجمع الرواسب المعدنية تحت القشرة الأرضية.

هذه بعض من قائمة من التجارب تبيِّن أن برنامج الرحلـــة ذو نفـــع لبعض الدول لتحقيق مزيد من الدراسات التى يصعب إجراؤهـــا بالوســـائل التقليدية على الأرض.

هذا إلى جانب القيام بتصوير الصحراوات العربيـــة للكـــشف عـــن مصادر ثرواتها الدفينة، سواء من النفط أو الغـــاز الطبيعـــى أو الثـــروات الطبيعية الأخرى إلى جانب مصادر المياه العذبة فى جوف الأرض ودراسة حالة التربة ومدى صلاحيتها للزراعة، وذلك لتوســـيع مجـــالات اســـتخدام التكنولوجيا الإلكترونية فى الأنشطة المدنية، واكتشاف كنوز الثروة الموجودة سواء فى باطن الأرض أو فى المياه الجوفية والخلجان والبحار لمزيد مـــن تحقيق الرفاهية والازدهار للمواطن والأمة العربية كلها.

وهنا وفى النهاية نطرح تساؤلاً: «ماذا عن شبكة الأقمار الـــصناعية العربية»؟!

لقد برزت فكرة القمر الصناعى فى أوائل الستينات، وظلـــت فكـــرة تتناقلها العقول واللجان حتى اتخذت أول خطوة إيجابية لإبرازها إلى عـــالم الواقع عام ١٩٦٧م، فقد اتخذت توصية فى اجتماع وزراء الإعلام العـــرب الذى انعقد آنذاك فى مدينة (بنزرت) فى (تونس) حيث اتخذ أول قرار فـــى المؤتمر الثالث لوزراء المواصلات العرب عقد فى القاهرة عـــام ١٩٧٦م ، وفى عام ١٩٨٢م انتهت المنظمة العربية للاتصالات الفضائية من الدراسة اللازمة لإطلاق القمرين العربيين للاتصالات.

وقد علق القمر الصناعى العربى الأول فوق خـــط الاســـتواء عنـــد تقاطعه مع خط طول + ١٩° شرقاً، وعلق القمر الثاني عند تقاطعه مع خط

طول + ٢٦° شرقاً، ويوجد هذا المكانان فوق منطقــة الكونغــو الأفريقيــة، ليغمرا بإذاعاتهما الرقعة العربية التى تمتد من الخليج العربى شــرقاً حتــى المحيط الأطلسى غرباً، ومن سوريا شمالاً حتى السودان والصومال جنوبــاً، فضلاً عن إتاحة الفرصة لوصول هذه التغطية إلى بعض الــدول المتاخمــة كتركيا وإيران واليونان وقبرص، ورغم أن هناك حدوداً سياسية تفصلها الآن إلا أن هناك روابطاً توحد بينها، ومن أهمها وحدة اللغة العربية الفصحى التى ينطق بها القرآن الكريم رغم اختلاف اللهجات، فضلاً عن وحدة المــشاعر والمعتقدات، وهى أمور تخلق نسيجاً مشتركاً من الفكر لمخاطبة الشعوب.

ولقد تمَّ إطلاق للقمر الصناعى العربى الأول، فى فبرايــر ١٩٨٥م، بواسطة صاروخ (إريان –٢) الذى تتجه المنظمة الأوربية لأبحاث الفــضاء المعروفة باسم (أسرو) من قاعدة إطلاق للصورايخ فى أمريكا الجنوبية.

وقد عهد إلى شركة فرنسية ببناء جسم القمر وأجزائــه الإلكترونيــة بالتعاون مع شركة أمريكية متخصصة فى هذا المجال.

بينما يحدد القمر الصناعي العربي الثاني طريقة حديثة للإطلاق هى استخدام مكوك الفضاء الأمريكى (تشالنجر) كمنصة إطلاق فــى الفــضاء، ويكمل القمر حلته إلى المدار الثابت بواسطة صاروخ دفع آخر أصغر حجماً.

وقد صمم القمر الصناعى العربى لكى يحقق ٢٦ قناة اتصال، منهــا ٢٥ قناة عَامة، وقناة اتصال جماعية أى مشتركة تغطى المنطقة كلها بإذاعة موحدة، ويحقق القمر الواحد ٨٠٠٠ دائرة اتصال تليفونى، و٧ قنوات اتصال مرئي (تليفزيونى).

ويعمل القمر على موجة (استقبال) تعرف باسم (الموجة الصاعدة) على تردد متوسط (٦) ميجاهرتز (إرسال) تعرف باسم (الموجة الهابطة) على تردد، متوسط (٤) ميجاهرتز بينما تعمل القناة التليفزيونية الموحدة على تردد قدره (٢,٥) ميجاهرتز.

ونأمل أن يتواصل التقدم التكنولوجى العربى من خلال التنسيق العلمى بين الدول العربية، ليمكن تغطية الفجوة الكبيرة فى هذه التكنولوجيا بيننا وبين العالم.

وفى النهاية يمكن القول:

إن عمليات التجسس والحصول على المعلومات بشأن الصفقات التجارية والصناعية والمعمارية الكبرى خاصة تلك التى تمت خلال مراحل التطوير والنهضة التى تشهدها الدول الخليجية أو عمليات التعمير التى تمت بدولة الكويت بعد التجسس فى مجال الحرب التجارية الجارية، سواء كانت بين الولايات المتحددة الأمريكية والاتحاد الأوروبى من جهة أو بينها وبين اليابان والصين وروسيا الاتحادية من جهة أخرى، حيث نجحت أساليب التجسس فى الحصول على معلومات دقيقة عن حجم الصفقات التجارية والصناعية والتسليحية بأنواعها، الأمر الذى أدى إلى تقديم عروض أفضل من حيث التكلفة أو الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، أو من ناحية الوسائل والمعدات التكنولوجية التى طغت على الحروب والصراعات العسكرية فى عصر التكنولوجية الإلكترونية المتقدمة، عصر القرن الحادى والعشرين.

ثانياً: آثار الأسلحة المدمرة للبشرية

المستخدمة فى الصراعات (النزاعات) المعاصرة

نظراً لأن الصناعات الحربية تعتبر جهة تطبيق وتصدير التكنولوجيا الرفيعة على المستوى الإقليمى والدولى، وباعتبار أن القوات المسلحة تمثل جهة الاستخدام لهذه التكنولوجيا المتقدمة، فلقد كان للتطور التكنولوجي في مجال التسليح الأثر الكبير فى تطوير علم وفن الحرب واختلاف عقائد وأساليب فن إدارة الصراعات المسلحة، وعلى ضوء ذلك، فإن هذه الدراسة تستهدف إلقاء الضوء على الآثار المدمرة للتكنولوجيات الحديثة للأسلحة المختلفة على البشرية وكل أوجه الحياة بصفة عامة، وعلى القدرات الاقتصادية والصناعية والبنية الأساسية للدول التى ستستخدم ضدها هذه النوعيات من الأسلحة بصفة خاصة.

وعلى ضوء الحقائق الرئيسية التى عكستها التكنولوجيا رفيعة المستوى على القدرة التدميرية والهائلة للأسلحة من ناحية، وعلى عقائد وأساليب وتكتيكات واستراتيجيات الاستخدام للقوة المسلحة باختلاف أفرعها من ناحية أخرى، سنحاول فى هذه الدراسة البحثية الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: ماهو دور التكنولوجيا المتقدمة فى تطور أسلحة ومعدات القتال وقدراتها التدميرية الهائلة على البشرية وكل أوجه الحياة فى الدولة المستخدمة ضدها؟

ثانياً: ماهو التطور الذى عكسته التكنولوجيا المتقدمة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية؟

ثالثاً: ماهى قواعـد القـانون الـدولى التـى تـدعو إلى تحـريم إبـادة الجـنس البشرى؟

ولعل من المناسب قبل الإجابة على هذه التساؤلات أن نشير إلى أن التقدم التكنولوجى للأسلحة قد ساوى إلى حد بعيد بين القـدرات التدميريـة للأسلحة النووية والتقليدية بالقدر الذى جعل تأثيرهما يصل إلى حـد درجـة الإبادة الكاملة فى بعض الأحيان لكلّ الكائنات الحية والتى تستخدم ضدها هذه الأسلحة.

فإذا كانت القنبلة الذرية الأولى التى ألقيت على مدينة (هيروشـيما) اليابانية من عيار (١٨ كيلو طناً) خلال الحرب العالمية الثانية – قـد بلغـت خسائرها البشرية نحو ٦٠% من عدد السكان، حيث وصل عدد القتلى إلـى ٥٥ ألف فرد، وعدد الجرحى إلى حوالى ١١٠ ألف فرد من إجمـالي عـدد سكان المدينة البالغ عددهم ٣٠٠ ألف فرد.

فإن استخدام الأسلحة التقليدية إضافة إلى الحصار الإقتصادى للعراق طبقاً لإحصائية وزارة الصحة العراقية فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩م نـتج عنـه خلال الفترة من عام (١٩٩٠م حتى ١٩٩٩م).

- وفاة ٢ مليون ، ٢٥٠ ألف ، ٩٠١ مواطن عراقى.
- ٥٠٢ ألف ٩٤٢ حالة وفاة لأطفال أقل من خمس سنوات.
- ٧٤٨ ألف ، ٤٠٩ حالة وفاة لأطفال أكبر من خمس سنوات.
- ١٠٨ حالة وفاة لأطفال رضع بين كل ألف ولادة حية.
- ٢٩٦ حالة وفاة لكل مائة ألف وفاة لأمهات حوامل عند الولادة.

هذا .. على الرغم التعتيم الإعلامى عن حجم الخسائر الذى أحدثتـه العمليات العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية فى أفغانستان، فإن بعـض التقديرات تشير إلى أن العمليات العسكرية قد نتج عنها حوالي ٥٠ ألف قتيل، وحوالي ٨٥ ألف جريح، إضافة إلى فرار حوالي ٤ مليون أفغاني وتحـولهم إلى لاجئين، و ٢,٥ مليون منهم إلى باكستان، و ١,٥ مليون منهم إلى إيران.

التساؤل الأول: ماهو دور التكنولوجيا المتقدمة فى تطوير أسلحة ومعدات القتال وقدراتها التدميرية على البشرية وكل أوجه الحياة فى الدولة المستخدمة ضدها؟

لقد شمل التطوير والتقدم التكنولوجى مسارين متوازيين:

أولهما: تطور تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل خاصـة الأسـلحة النووية والتى كان لها دور رئيسي فى منع نشوب حرب عالمية ثالثة، نتيجة التوازن الدقيق بين القوى النووية الكبرى الذى وصل إلى التشبع النووي إلى جانب القدرات الهائلة لما يمكن أن ينجم عنها من دمار.

وثانيهما: التطور الهائل فى تكنولوجيا الأسلحة التقليدية بالقدر الذى أضاف قدرة جديدة للأسلحة التقليدية وفوق التقليدية تصل لمستوى تـأثير الردع الموجود فى الأسلحة النووية، وذلك من خـلال التقـدم التكنولـوجى الهادف إلى زيادة الدقة والمدى والتأثير لهذه النوعيات من الأسلحة.

التطور والتقدم التكنولوجى فى أسلحة الدمار الشامل:

تشمل أسلحة الدمار الشامل الأسـلحة النوويـة بأنواعهـا (الذريـة والهيدروجينية والنيوترونية) والأسلحة الكيماوية أو الغازات الحربية بأنواعها من غازات سامة قاتلة، أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة، إضـافة

إلى الأسلحة البيولوجية أو البكترولوجية بأنواعها سواء منها البكتريا أو الفيروسات أو الفطريات أو الميكروبات وغيرها، كما تتضمن المنظومة مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء طائرات القتال بأنواعها أو الصواريخ بأنواعها أو قطع المدفعيات والهاونات بأنواعها.

الأسلحة الذرية:

بدأت معرفة السلاح الذرى من خلال استغلال خاصية الإنشطار لبعض المعادن الثقيلة غير المستقرة مثل (اليورانيوم والبلوتونيوم) وهو ما يعرف بنظرية تفتيت الذرة، وقد تركز الاستخدام لها فى المراحل الأولى ضد الأهداف الاستراتيجية والمساحة الكبيرة.

وتعتبر القنبلة النووية الأساسية والتى كانت النموذج الأول لها هى تلك التى ألقيت على مدينتى (هيروشيما ونجازاكى) فى اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد اتجه تطور الأسلحة الذرية إلى السير فى ثلاثة محاور:

أولها: إنتاج نوعيات ذات أعيرة مختلفة ومنها الأعيرة الصغيرة، وتصل قوتها حتى ١٠ كيلو طن، وأعيرة متوسطة تصل قوتها حتى ١٠٠ كيلو طن، وأعيرة كبيرة تصل قوتها إلى ١٠٠٠ كيلو ثم أعيرة كبيرة جداً تصل قوتها أكثر من ١٠٠٠ كيلو طن.

ثانيهما: القنبلة الهيدروجينية (Hydrogen Bomb)، والتى تستغل خاصية (الاندماج) بدلاً من (الانشطار) للحصول على قوة انفجار أكبر كثيراً من القوة الناتجة عن الإنشطار .. وذلك باندماج نواة أثقل مع نواة أخف

لنظائر الهيدروجين حيث يصاحب عملية الانـــدماج طاقـــة تفـــوق الطاقـــة الانشطارية عدة مرات.

وتقدر القوة التفجيرية للقنابل الهيدروجينية بما يعـــادل (١٠٠-٢٠٠ كيلو طن) كما توجد قنابل ذات قوة أكبر نتيجة تقنية (الاندماج ذو المراحل).

وقد فجر الاتحاد السابق قنبلة هيدروجينية عام ١٩٦٢م بناتج يعـــادل (٥٨ مليون طن)، أى ما يعادل (٣٠٠ قنبلة عيارية) ، مثل قنبلة (هيروشيما ونجازاكى) ويعتبر إنتاج القنبلة الذرية الاندماجية أصعب كثيراً من الأسلحة الانشطارية غير أنها تفوقها كثيراً فى قدرتها التدميرية التى تحتـــوى علـــى موجات الحرارة والضغط والإشعاع.

ثالثهما: إنتاج نوعيات ميدانية تستخدم فى ميادين القتال نذكر منهـــا النوعيات الآتية:

١- اليورانيوم المستنفذ المنضب (اليورانيوم٢٣٦):

وهو أحد مشتقات اليورانيوم الطبيعي ويعبأ به نوع من القنابل التـــى تطلق من المدافع أو تقذف من الطائرات المقاتلة، ويعبأ بـــه أيـــضًا رؤوس الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى التي تطلق من السفن أو الطـــائرات أو من البر، وله قدرة عالية على إذابة المواد الصلبة الخرسانية والمدرعة؛ حيث تنتج عنه ثلاثة تأثيرات ضارة.

أولها: كمية هائلة من الطاقة تذيب وتصهر كل ما تصطدم به، هـــذه القدرة العالية جدًا من الإذابة تحدث اختراقًا سواء للـــدروع القويـــة جـــدًا أو الأسطح الخرسانية السميكة جدًا.

وثانيها: اشتعال حرائق هائلة تصل درجـة حرارتهـا إلـى آلاف الدرجات المئوية تدمر كل ما تصل إليه مـن أوجـه الحيـاة فـي منطقـة استخدامها.

وثالثها: تنتج كمية هائلة من الإشعاعات نتيجة للتفاعـل والانفجـار تلوث الأرض والأشجار والنبات والأسلحة والمعدات، ويصل تأثيرها الضار بالإنسان إلى درجة الإصابة بسرطان الدم، وسرطان الرئة، والعظام، إضافة إلى الإصابة بأضرار بالغة في الكلى، ويصل انتشار الغبار المشع المتطـاير إلى دائرة قطرها يصل إلى ٣٠٠ كيلو متر من مركز الانفجار.

وتستخدم قذائف اليورانيوم المستنفد ضد الدشم الخرسانية والملاجـئ ومراكز القيادة المحصنة، وضد العناصر والوحـدات المدرعـة بـاختلاف أنواعها خاصة الدبابات؛ وهي لذلك يمكن أن تدخل في نطاق منظومة أسلحة الدمار الشامل؛ حيث يعني ذلك الدمار شموليته في كل أوجـه الحيـاة فـي المنطقة أو المدينة أو الهدف أو المساحة التي يطلق عليهـا، مـع اسـتمرار الآثار الناتجة عن استخدامه لفترات زمنية تطول وتكثر طبقًا لحجـم وقـوة ودرجة التعرض لهذه الأسلحة، أي: من حيث قربها أو بعدها عـن مركـز الإنفجار لهذه الأسلحة.

- وقد استخدمت قنابل اليورانيوم المستنفذ فى حرب البلقان ضـد صربيا وكوسوفا والبوسنة لمدة أربع سـنوات متـصلة، وقـد استخدمتها الولايات المتحدة فقط.
- وقد بلغت الطلعات الجوية بنحو ١١٢ طلعة أطلقت خلالها حتى ١٠ طن من مادة اليورانيوم المستنفذ بما يعادل ٣١ ألف قذيفة.

يقول العالم الإنجليزى (روجر كوجيل): إنها سوف تتسبب فى إصابة ١٠ ألف شخص بمرض السرطان .. كما استخدمت الولايات حــوالى ٣٢٠ طناً منه فى حرب الخليج الثانية من إجمالى ٥٠٠ طــن تملكهــا الولايــات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

- وتحقق قنابل اليورانيوم المستنفد قدرة اختراق وإذابة وتدمير تزيد ٢٠% عن أي مثيل لها، إضافة إلى انفرادها بإنتاج إشــعاعات اختراق الدروع والدشم الأخرى.

- وإذا كانت القنابل الذرية تستخدم ضد الأهــداف الإســتراتيجية والمساحية الكبيرة، والمدن والتجمعات القتالية من حيث الكثافــة السكانية الكبيرة وغيرها، وبالتالي لا تستخدم ضد المنــشآت أو الأهداف ذات المساحات الصغيرة.

- من هنا كان تطوير تقنيات التصغير لهذه القنابل ليمكن استخدامها ضد الأهداف الصغيرة ومحدودة المساحة، وبالتالي كان اختراع ذخائر(اليورانيوم) المستنفد والذي يعطي نفس النتــائج، ولكــن بقدر أصغر بكثير جدًّا مــن القنابــل الذريــة، حيـث يقتــصر استخدامها فى مسارح العمليات ضد الأهداف محــدودة الحجــم، بالتالى التكتيكية وليس الاستراتيجية وتدخل فى نطــاق جــرائم الحرب باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

- وقد كشفت صحيفة يونانية أن إسرائيل وتركيا من بين عشر دول فى العالم حصلت على أسلحة نووية من إنتاج الولايات المتحــدة على غرار اليورانيوم المستنفذ التى قصفت به العراق والبلقان.

- وقد طالبت وكالة الطاقة النووية بإجراء مسح شامل للمواقع التى تعرضت للقصف بقذائف اليورانيوم المستنفذ، حيث أعلنت الوكالة أن السموم الكيميائية الناجمة عن استخدامها تؤثر على صحة الإنسان، واعتبرتها ضمن أسلحة الدمار الشامل، وذلك لشدة فتكها بالبيئية ولأوجه الحياة على الأرض، حيث يظل غبارها الذري عالقاً بالجو، ويصل إلى التربة والمياه الجوفية فيلوث الأرض والزرع والحيوان والإنسان ملايين السنين.

- وقد أثبت المسح البدئى فى العديد من المناطق التى دارت بها حرب الخليج إلى وجود مستويات إشعاعية عالية على سطح التربة وبتركيزات كبيرة، وهناك احتمال أن يكون جزء من هذه الملوثات قد تسرب عن طريق مياه الأمطار إلى مسارات المياه الجوفية، كما يظل غاز (الرادون) الناتج عنها عالقاً بالهواء، ولا يؤدى للإصابات السرطانية فقط بل إن تأثيراته على الجينات الوراثية مؤكدة وتظل إلى أجيال عديدة ما لم يتم الهجرة من هذه الأماكن الملوثة.

- كما أعلنت الولايات المتحدة عن توقف الإنتاج فى الشركة الأمريكية التى تصنع اليوانيوم المستنفذ، كما قرّر سلاح البحرية فى الجيش البريطانى وقف استخدامها.

- وقد أكدت أزمة البلقان أن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م كانت حرباً نووية، إذا أطلق الأمريكيون خلالها ما يقرب من مليون قنيفة مزودة باليورانيوم المستنفذ خلف وراءها ٤٠ طناً من الغبار المشع، وهى كمية تكفى لقتل نصف مليون عراقى

وكــويتى، ويؤكــد العلمــاء أن قــصف مــدينتى (هيروشــيما وناجازاكى) بالقنابل النووية نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن الحرب النووية الوحيدة فى التاريخ بل إن حرب الخليج الثانيــة تصنف على أنها حرب نووية يمكن وصفها بالسرية، ولم يحرك لها أحد ساكناً.

٢ـ قذائف الأبخرة الحارقة:

وتشبه الآثار الناتجة عن القنابل النوورية الصغيرة، ولكــن بــدون إشعاع، وتطلق أساساً ضد المناطق المحصنة والملاجيء والكهوف والخنادق وغيرهما، وتشكل القذيفة الواحدة سحابة بخار تتغلغل في الأماكن الــصعبة، ويصل قطرها إلى (٦٠) قدماً وعمقها (٨) أقدام، حيث تقوم الشحنة الأساسية بتفجير خليط من البخار الحارق الذى ينتشر بسرعة تفوق سرعة الــصوت، وينتج من الانفجار موجة من الضغط الجوى تصل قوته إلــى (٣٠) كيلــو جراماً.

ومع انفجار القذيفة تتكون سحابة تصيب من يتعرض لها بالارتجاج فى المخ أو العمى أو تمزق طبلتى الأذن وانهيار الرئتين ونزيف داخلى.

٣ـ قنابل النابالم:

تصيب الكائنات الحية بحروق مميتة غير قابلة للإطفاء حتــى تمــام الوفاة، إضافة إلى الذخائر (الخارقة الحارقة) التى تنفذ إلى الجسم، ثم تتفتت داخله مما يتسبب عنها آلام غير محتملة، وتؤدى بالضرورة إلى الوفاة.

٤ـ القنبلة الموجهة GBU٢٨:

يتم توجيهها بأشعة الليزر وتحمل ٢٦٨ كيلو جراماً مواد متفجـرة، وتزن القنبلة ٢٢٧٠ كيلو جراماً، ويمكن لهذا النوع من القنابل الوصول إلى هدف بعمق ٣٠ متراً تحت الأرض أو اختراق ٦ متـرات مـن الأسـمنت المسلح أو ٣٠,٥ متراً من الأتربة المتراكمة.

٥ـ القنبلة (سمارت):

يصل وزنها إلى ١٠٠٠ رطل، ولها زعانف توجيه للمعاونـة فـي ضبط عملية المسار بعد انطلاق القنبلة، ومزودة بمنصهرات في الذيل مهمتها تأخير لحظة الإنفجار، حيث تتم عملية الاختراق أولاً لسمك يصل إلـى ١١ قدماً من الخرسانة المسلحة وبعدها يتم الانفجار.

٦ـ القنبلة العنقودية:

تزن القنبلة ٩٥٠ رطلاً وتحتوى على ثلاثـة أنـواع مـن القنابـل الصغيرة، هي ثلث مضاد للأفراد، وثلث مضاد للمـدرعات، وثلـث قنابـل حارقة، وهي مزودة بزعانف يجعل القنابل الصغيرة بداخلها، والتي تصل إلى ٥٠٠ قنبلة تتطاير لتصيب ثلثها الأفـراد والثلـث للمـدرعات ومنـصات الصورايخ، والثلث الأخير يشعل حرائق هائلة.

٧ـ القنبلة الإشعاعية:

قنبلة تشمل مزيج من المتفجرات التقليدية والمواد المشعة مثل (مادو الكوبالت ٦٠) المتوفرة في العديد من المستشفيات والمصانع، وهي بذلك قنبلة بسيطة التكوين غير مكلفة مالياً وتتسم بالضعف النسبي للحجـم، وتتطـابق

الآثار التدميرية لها للمواد المشعة الناتجة عن القنبلة النووية وتؤدى الخسائر المحدودة والأضرار الناتجة عنها إلى إثارة حالة من الفزع وإلحاق خسائر اقتصادية نتيجة التلوث للبيئة المحيطة، ولكنها لاتتسبب فى خسائر بشرية كبيرة، حيث تقتصر الخسائر على الذين تعرضوا مباشرة للانفجار، وتؤدى الإصابة إلى الموت البطيء، وهى مجال خصب لتنفيذ العمليات الإرهابية.

٨ـ وفى إطار السياسة النوورية:

تسعى الولايات المتحدة للتوسع فى إنتاج أسلحة نووية صغيرة لاستخدامها فى ميادين القتال، حيث أوضح تقرير قدم للكونجرس فى ٨ يناير ٢٠٢م، ونشرته صحيفة (لوس أنجلوس تايمز الأمريكية) أكد التقرير على أن هذه الأسلحة ستستخدم ضد سبع دول هى: (الصين، وروسيا، وكوريا الشمالية، والعراق، وليبيا، وسوريا، وإيران).

كما دعا التقرير الذى قدمته إدارة الرئيس (بوش) للكونجرس الأمريكى أن هذه الأسلحة ستكون قابلة للاستخدام فى إطار الصراع العربي الإسرائيلى، وإحتمال الحرب بين الصين وتايوان، أو هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو هجوم إيران أو أى دولة مجاورة لها.

هذا إلى جانب المضي قدماً فى مشروع الدرع الصاروخى الأمريكى المضاد للصورايخ والذى تمت تجربة ناجحة لاعتراض صاروخ قصير المدى أطلق من قاعدة لإطلاق الصواريخ فى المحيط الهادى فى يناير ٢٠٠٥م، كما طلب الرئيس (بوش) الابن زيادة ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٤٨ مليار دولاراً لتصل إلى ٣٧٩ مليار دولار لمواجهة السياسية النووية الجديدة.

الأسلحة الكيميائية (الغازات الحربية):

بدأ استخدام الغازات الحربية في ميدان القتال فى ٢٢ أبريـــل عـــام ١٩١٥م خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تمكنت القوات الألمانية من فتح ثغرات فى الدفاعات الحصينة للقوات الأنجلو فرنسية، وكان نتيجة الإطـــلاق المفاجىء لحوالي ١٨٠ ألف كيلو جراماً من ثانى الكلور فتح ثغرة بمواجهة ٨ كيلو مترات، وقد أصاب هذا الهجوم حوالي ١٥ ألف فـــرد مـــنهم ٥٠٠٠ قتلى، وقد أنتج من هذه المواد حتى نهاية الحرب حوالي ٥٠ ألف طن استخدم منها أكثر من ١٢٥ ألف طن.

والغازات الحربية لها تأثير كيميائى وفسيولوجي ضـــار بالكائنـــات الحية والأفراد، كما أنها تلوث الأرض والأسلحة والمعدات والمهمات وكل ما تصل إليه، وتقسم طبقاً للاستخدام إلى (غازات قاتلة)وتسبب الوفاة و (غازات شل القدرة) وتحدث تأثيرات ذهنية لفترة زمنية معينة، و (غازات مزعجـــة) ولها تأثير مهيج مؤقت طبقاً لدرجة تركيزها.

الأسلحة البيولوجية (البكترولوجية):

وتعنى الاستخدام المخطط للكائنات الحية أو سمومها لإحداث الوفـــاة أو إضعاف القدرة البشرية أو الثروة الحيوانية والزراعية سواء فى مـــسرح العمليات أو ضد الجبهة الداخلية،ومن أنواعها (البكتريا) المسببة للأمـــراض الخطيرة، مثل الطاعون، والحمى الخبيثة، وحمى الأرانب، وحمـــى الغـــدد، والكوليرا، و (الفيروسات) المسببة لأمراض الجدري، والجديرى، والحمـــى الصفراء، ومرض الورم المخي، و (الفطريات) التى تحدث إلتهابات الرئـــة للإنسان، هذا إلى جانب مجموعة المواد البيولوجية التى تصيب المزروعات من السموم الخطيرة والمبيدات النباتية ومواد مسقطات الأوراق، وتـــستخدم

الأسلحة ومستودعات الرش أو البالونـــات، أو بواســطة أفــراد (الطــابور الخامس)، الذى تستخدم لنقل الميكروبات إلى المناطق المــراد إصـــابتها، أو بتلوث عمليات إنتاج المواد الغذائية مثل معامــل الألبـــان ومــصانع تعبئــة السردين والأسماك واللحم والمشروبات وغيرها، أو تلويث المراعى والحقول الزراعية، بالإضافة إلى تلويث مصادر المياه ونقط الإمداد بها.

السلاح البيولوجي:

تعد الأسلحة البيولوجية من أشد أسلحة الدمار الشامل فتكاً وتـدميراً، لأنها تتكون من كائنات حية معدية تعيش وتتكاثر، وتزداد خطورتها بمرور الوقت والزمن، ويمكن صنع ترسانة من الأسلحة البيولوجية فى خلال وقــت قصير بإمكانات مادية وتكنولوجية بسيطة وبعض الميكروبات التى تـستخدم فى هذا العرض مثل بكتيريا (الأنثراكس) العضوية والتى يكفــى استنــشاق واحد على مليون من الجرام منها لقتل إنسان ضخم الجثة، ويكفى أن نعلم أن إطلاق ٥٠ كيلو جراماً من بكتيريا (الأنثراكس) من طائر على ارتفاع كيلـــو متر فى اتجاه الريح يمكنها أن نقتل من النصف مليون شخص إلى ٩٥٠ ألف فى الحال بمجرد إطلاقها، وتترك ما يقرب من ١٢٥ ألف شخص فى حالــة إصابة خطيرة.

وقد تمَّ تدخل علم الهندسة الوراثية، وكــذلك البيولوجيـــة الجزئيـــة والمناعة فى هندسة بعض الكائنات المستخدمة وراثياً، بحيث لايـــؤثر فيهـــا التطعيم الّذى تم صنعه بناء على التركيب الجينى للكائنات العادية، وليـــست الهندسة وراثياً، وكذلك الحال بالنسبة للمضادات الحيوية، بحيث لاتؤثر فـــى هذا الميكروب الجديد، ولعل أقرب مثال لذلك هو (الطاعون السوبر) الذى تم تصنيعه بواسطة الاتحاد السوفيتى قبل تفككه، بحيث لايـــؤثر فيـــه التطعـــيم

المتاح ضد الطاعون، وكذلك (٢٧) نوعاً من المضادات الحيوية التى كان من المعروف أن لها تأثيراً على هذا النوع من البكتريا، وكذلك فيروس (حمى الذبح)، و (الأنثراكس)، و (التيفوس)، كما تمكن بعض العلماء من وضع جينات بعض الفيروسات أو البكتريا القاتلة مثل الجدري أو الكوليرا داخل التركيب الجينى لبعض أنواع البكتريا غير الضارة العادية، ولايمكن هذا إلا من خلال فحص الميكروب جينيّاً بوسائل الفحص الحديثة للوصول إلى البصمة الجينية للميكروب.

تكلفة الهجمات البيولوجية:

إذا كان تكلفة السلاح التقليدى ٢٠٠٠ دولار للكيلو متر مربع، والسلاح النووى ٨ آلاف دولار للكيلو متر مربع، وتكلفة السلاح الكيميائي ٦٠٠ دولارللكيلو متر مربع ، بينما نجد أن تكلفة السلاح البيولوجي هو دولار واحد دولارلكل كيلو متر مربع.

التطور والتقدم التكنولوجى فى الأسلحة التقليدية:

يسير التقدم التكنولوجى فى الأسلحة التقليدية فى اتجاه إعطائها تأثير الردع الموجود فى الأسلحة النووية الهادف إلى زيادة الدقة والمدى والتأثير من خلال خمس تقنيات أساسية تشمل:

- التقدم فى مجال الصواريخ وتكنولوجيا الإخفاء والتى لن تقتصر على إخفاء الأسلحة والمعدات فقط ولكنها تمتد إلى الأجهزة القاذفة والمتحركة وأجهزة الاستطلاع والمراقبة.
- التقدم الواسع فى علم الالكترونيات الدقيقة والذكاء الصناعى والذى قد يشكل أثراً هائلاً على أجهزة التوجيه والتحكم والإعاقة

والشوشرة وتوجيه إدارة النيران والاتصالات والسيطرة على القوات وأيضاً الطفرة فى مجالات الكشف الرادارى ومداه ودقة ومعدل بياناته .. إضافة إلى الطفرة التكنولوجية فى نظم الاتصالات واستخدام الأقمار الصناعية والتوسع فى مجال الإعاقة الإلكترونية ومقاومتها ونظم القيادة والسيطرة الآلية.

- التطور فى نظم الحواسب والتي تميزت بالقدرة على تنفيذ عمليات كثيرة فى وقت قياسى صغير جداً إضافة إلى تطور ذاكرة الحواسب فاتسعت جداً مع صغر حجمها، وأيضاً طرق أساليب وطاقة التخزين.

- تطوير القدرة التدميرية للرءوس المدمرة للصواريخ والقنابل لتتراوح القوة ما بين نصف طن إلى ٧٠ طنّاً مواد متفجرة للرأس أو القنبلة الواحدة.

التساؤل الثاني: ما هو التطور الذى عكسته التكنولوجيا المتقدمة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية؟

لقد انعكس التطور الهائل فى التكنولوجيا المتقدمة لوسائل التدمير من ذخائر وأسلحة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية، وغيَّرت الكثير من مفاهيم الفن والعلم العسكرى الذى كان سائداً حتى الثمانينات من القرن المنصرم .. نذكر منها:

١. التغير فى مفهوم (استراتيجية الردع) والذى كان مستقراً على أن الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام الفعلى هجوماً أو دفاعاً، حيث اصطلح على تسميتها (الرادع النووى) باعتبار أن القوة التدميرية لها

كانت كبيرة و هائلة بحيث لم يكن متصوراً استخدامها، وبالتـــالى فقـــد استند فكر الردع إلى وضع التوازن النووى الذى ساد بين العملاقـــين خلال الحرب الباردة.

وقد جاءت السياسة النووية الجديدة للولايات المتحدة لتلغى نظريـــة الردع وتعلن إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوماً ضد دول غير نوويـــة مثل: إيران والعراق وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية، إضافة إلى دول نووية مثل: روسيا والصين إذا ما تهددت المصالح الأمريكية، وبالتـــالى لـــم يعـــد استخدام الأسلحة النووية مرتبطاً بفكرة البقاء بل أصبح يتصل بحماية حليف أو تدمير أهداف مستعصية أو الرد على هجوم غير تقليدى مما ألغى مفهـــوم الردع.

٢. الاستخدام غير المحسوب من قبل الأنظمة القمعية الحاكمـــة لـــبعض نوعيات من الغازات الحربية والأسلحة الجرثومية والمواد المشعة لقمع الانتفاضات والثورات الشعبية أو حركات التحرر الوطنى أو رمـــوز المعارضة الوطنية لها .. (الانتفاضة الفلسطينية، ثورة الشيعة والأكراد شمال وجنوب دول العراق) إضافة إلى استخدام بعـــض المنظمـــات والجماعات المتطرفة لها بإعتبارها الوسيلة المناســـبة للتعبيـــر عـــن احتجاجهم أو سخطهم نتيجة ليسر وبساطة وقلة التكلفة المالية لإنتاجها.

٣. لقد أصبحت القوة التدميرية للأسلحة هى التى تحسم نتيجة الـــصراع المسلح، حيث تراجع دور القوات البرية وأصبح يحتل المرتبة الثانيـــة بعد الخسائر الفادحة والمدمرة التى تحدثها الأسلحة المعاصرة ولعـــل متابعة ما تم فى العملية (عاصفة الصحراء) والعمليات العسكرية فـــى

(أفغانستان) بالمقارنة بعمليــات أكتــوبر ١٩٧٣ أو عمليــات يونيــو ١٩٦٧م – خير مثال على تلك الحقيقة.

٤. إن التقدم التكنولوجى فى أسلحة ومعدات القتال وما وفره من قــدرات تدميرية عالية جعل الصراعات الحديثة لا تتسم بالمواجهات البشرية، وبالتالى الخسائر الجسيمة فى كلا الطرفين خاصة فى القوة البــشرية نتيجة لهذه المواجهة .. بل أصبحت تتسم بــإدارة القتــال عــن بعــد باستخدام القدرات التدميرية الهائلة للأسلحة والمــدى الطويــل ودقــة الإصابة لها بالقدر الذى يحدث خسائر هائلة فى الدولة التى تــستخدم ضدها هذه الأسلحة فقط دون الجانب الذى قام باســتخدامها خــسائر لطرف واحد فقط.

٥. أصبح لسرعة الحصول على المعلومات وتوفرها من خلال التطــور الهائل في وسائل الحرب الإلكترونية والأقمار الصناعية وكفاءة معدات وآلات التصوير المزودة بها طائرات الاستطلاع والإنــذار والقيــادة خاصة الطائرات الموجهة بدون طيار، ما جعل الــرعوس المــدمرة للصواريخ والقنابل التى تلقيها القاذفات تصيب أهدافها بدقة بالغة، مهما طالت المسافة أو الإرتفاع عن الهدف، وذلك نتيجة دقــة المعلومــات التى يتم تغذية الحواسب الآلية المزودة بهــا الــرعوس الــصاروخية والقنابل التى تقذفها قواعد الصواريخ والطائرات الجوية.

التساؤل الثالث: ماهى قواعد القانون الدولى التى تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشرى؟

لقد صدرت الكثير من المواثيق والمعاهدات التى تدعو إلــى ضــبط التسلح خاصة أسلحة الدمار الشامل .. نذكر منها معاهدة منع انتشار الأسلحة

النووية وبروتوكول حظر امتلاك وإنتاج وتطوير الأسلحة الكيماوية وغازات الحرب.

كما أن قواعد القانون الدولى تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشرى ومحاكمة مجرمي الحرب الذين يستخدمون أسلحة تعرض البشرية للخطر باعتبارها جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

هذا وتمنع اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشرى ومبادىء القانون الدولى التى وضعتها لجنة القانون الدولى عام ١٩٥٠ بناءً علي محاكمة (نورمبرج) استخدام هذه الأسلحة اللا إنسانية طبقاً للنص الذى تأسست عليه المحكمة الجنائية الدولية، وينص القانون الذى تم إعداده بموجب تكليف الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤٤/٣٩) على محاكمة مجرمي الحرب الذين يستخدمون أسلحة تعرض البشرية للخطر باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، كما أن معظم الدول التى استخدمت هذه الأسلحة هم أطراف فى البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف الخاص بحماية ضحايا الحرب والموقع فى ١٠ يناير ١٩٧٧م.

هذا ويعتبر أن الدول المضارة من الاستخدام أو حتى الأفراد لهم الحق فى رفع دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية الدولية لمخالفة هذه الدول لالتزاماتها التعاقدية فى بروتوكول جنيف الأول، كما أنه فى إطار بروتوكول جنيف الموقع فى يناير ١٩٧٧م يحق ملاحقة رؤساء الدول وقادة القوات وتقديمهم للمحاكمة الدولية لإرتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وقد قامت إسرائيل بمطاردة مجرمي الحرب من النازيين بعد الحرب العالمية الثانية وادعت استخدامهم لأسلحة محرمة دولياً ضد المواطنين اليهود

فى البلاد التى تعرضت للغزو الألماني وقدّمتهم للمحاكمة باعتبار ما ارتكبوه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وهذا قد اعتبرت أحكام محاكمة (نورمبرج) ومحاكم (طوكيو) التـــى شكلت بعد الحرب العالمية الثانية سوابق قانونية فيما قررته مـــن مـــسئولية دولية لمجرمى الحرب النازيين واليابانيين الذين استخدموا الأسلحة المحرمة، مثل النابالم والذخائر الخارقة الحارقة التى تتفتت داخل جسم الإنسان، كمـــا شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تشكيل محكمة (لاهاي) لمحاكمة رئيس دولة صربيا ومجرمي الحرب من قادة ضرب البوسنة الذين ارتكبوا أبـــشع الجرائم ضد مسلمى البوسنة من قتل جماعي أو اغتصاب للسيدات أو إعـــدام للمدنيين والأسري ودفنهم فى مقابر جماعية فيما عرف ب (حرب البلقـــان) لتؤكد أن جرائم الحرب ضد الإنسانية لن تمضى دون عقـــاب مهمـــا طـــال الزمن!!

ثالثاً: تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها

التعريف بالأقمار الصناعية:

- بدأ ما أطلق عليه (عصر الفضاء) أو امتلاك تكنولوجيا الفضاء في الخمسينات عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى عرفة العالم فى ٤ أكتوبر ١٩٥٧م، ولم يمض شهر واحد حتى أطلق القمر الصناعي الثانى فى ٣ نوفمبر ١٩٧٥م.
- بعد أربعة أشهر أطلقت الولايات المتحدة قمرها الصناعى الأول فى ٣١ يناير ١٩٨٥م.
- بدأ السباق العالمى بين الدولتين .. وتطور الصراع إلى تسجيل نصر كبير بإطلاق الإنسان إلى الفضاء (رائد الفضاء السوفيتى «جاجارين») فى ١١ أبريل ١٩٦١م، ثم تعاقب من بعده رواد الفضاء.
- يطلق على الأقمار الصناعية اسم (مجسات الفضاء)، حيث تطلق بصاروخ إلى ارتفاع معين فى الفضاء فى مسافة ٢٣٩ ألف ميل فى المتوسط بين كوكب الأرض والقمر، ويتحدد ارتفاع القمر الصناعي طبقاً للهدف من إطلاقه.
- تختلف الأقمار الصناعية عن سفن الفضاء والتى تطلق لتخوض فى أعماق الفضاء بين كواكب المجموعة الشمسية أو المحيط

بالقمر، وقد اتجهت البرامج الأمريكية فى هذا المجال إلى هدفين: بلوغ القمر وإنزال رواد فضاء عليه، ودراسة كواكب من المجموعة الشمسية وهما كوكب الزهرة والمريخ.

أنواع الأقمار الصناعية .. أربعة أنواع:

- أقمار القياسات العلمية: وتقوم بجمع المعلومات العلمية، وكشف المجهول عن طبقات الغلاف الهوائى المحيط بالأرض، وقياس تحركات الأجرام الكونية، وتحليل الإشعاعات الناتجة عنها.

- أقمار قياسية: وتقوم بتسجيل المعلومات اللازمة بوضع أجهزة بداخلها طبقاً للغرض التى تطلق من شأنه.

- أقمار تطبيقية: وتستخدم لتطوير الحياة على الأرض، وتحسين الاستخدامات التكنولوجية لصالح رفاهية البشر، ومنها: الاتصالات اللاسلكية، والإذاعات التليفزيونية، والأرصاد والملاحة الجوية، والمسح الجغرافى، والاستشعار عن بعد.

- أقمار الأغراض العسكرية: سواء للاستطلاع والإنذار المبكر، والتصنت الإلكترونى، والتجسس لجمع المعلومات.

- وتعتمد الأقمار الصناعية على طرق تكنولوجية متقدمة جداً فى امتلاك صورايخ إطلاقها أو مكوناتها أو ماتحمله من كاميرات التصوير الجوى وصناعة العدسات البصرية واستخدام الأشعة تحت الحمراء للتصوير فى الظلام والأحوال الجوية السيئة، ومن

قراءة الصور الجوية بعد تكبيرها وإمتلاك تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد خاصةً ما تتطلبه دراسة جغرافية الأرض أو باطنها.

إنتاج الأقمار الصناعية:

تتطلب قدرة عالية على الإنفاق، ولم يخض فى هذا الميدان إلا أعداد قليلة من الدول على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق.

- وتليها بإطلاق أعداد محدودة كل من بريطانيا وفرنسا ثم الصين ثم دخلت حديثاً دول مثل اليابان وإيطاليا والهند وبولندا والبرازيل وكندا وألمانيا الغربية، ثم إسرائيل.
- سادت المشاركة الدولية فى إمتلاك تكنولوجيا الأقمار الصناعية وإطلاقها منها على سبيل المثال.
- مشاركة بعض الدول الأوروبية مع استراليا فى إنتاج صاروخ فضائى لإطلاق أقمار صناعية حول الأرض للأبحاث العلمية.
- مشاركة بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا والسويد وبلجيكا وهولندا وسويسرا والدنمارك وأسبانيا فى تكنولوجيا إطلاق صاروخ أوروبا ليحمل القمر الصناعى (أسرو).
- تعاون الولايات المتحدة مع كندا فى إطلاق قمر صناعى كندى الذي أطلق بصاروخ أمريكى.
- تعاون الاتحاد السوفيتى السابق مع دول أوروبا الشرقية فى إنتاج قمر صناعى للأغراض العلمية باسم (أنثركوزموس).

- تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل فى إنتاج وإطــلاق أربعــة أقمار صناعية منذ الثمانينيات (مجموعة أفيك).

تكنولوجيا الأقمار الصناعية وإسرائيل:

φ إسرائيل تعتبر فى حد ذاتها تجربة تكنولوجية ناجحة.

φ وصلت إنتاجية الفرد فى مجال تكنولوجيا المعلومات إلــى ١٤٧ ألف دولار عام ١٩٩٥م، ولم يتجاوز ١٠ آلاف دولار فى مصر.

φ وصلت إنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمــة والمعلومات فى إسرائيل إلى ١٥٠٠ دولار سنوياً، بينما وقف فى مصر عند ثلاثة دولارات.

φ انعكس ذلك فى الانطلاقة الإسرائيلية الهائلة فى مجال الصناعات الإلكترونية وصناعة البرمجيات .. وصلت قدرتها التصديرية إلى حوالى ٩ مليار دولار سنوياً.

φ ركزت إسرائيل على تطوير العلم والهندسة فى أنظمتها التعليمية، وانعكس ذلك فى أن أربعة عشر من كل ألف يحملون درجــات علمية فى العلوم والهندسة، وتدريب علمائها بالخارج فى بعثــات للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، إضافة إلــى هجــرة ٣٠٠٠ عالم وفنى المهارات العالية فى تكنولوجيــا الــدفع الــصاروخى وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايــات المتحــدة إلــى إسرائيل وهجرة العلماء اليهود من دول أوروبا الشرقية والغربية لتمكينها من إدارة برنامج نووى متقدم.

- استثمرت إسرائيل مجالات تعاونها الاستراتيجي مـــع الولايـــات المتحدة، ووقعت إسرائيل مذكرة التفاهم الاستراتيجي العـــسكرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨١م، شملت التعاون فـــى مجـــال التخطـــيط الاستراتيجى العسكرى وإجراء التدريبات والمناورات المـــشتركة والتجهيز المشترك لمسرح عمليات الشرق الأوسط مـــع توســـيع التعاون المشترك فى مجالات البحث والتصنيع الجوى.

- فى مايو ١٩٨٦ وقَّع الجانبان مذكرة تفاهم بخـــصوص إشـــراك إسرائيل فى مبادرة الدفاع الإستراتيجى التـــى أعلنهـــا الـــرئيس (رونالد ريجان) فى مارس ١٩٨٣م، وقد أعطت لإسرائيل الحق فى الاشتراك فى البحوث التكنولوجية ذات الصبغة العسكرية مع التعهد بنقل جوانب تكنولوجيا الأبحاث الأمريكية لإسرائيل.

- وقد انعكس ذلك على برنامج الفضاء الإسرائيلى سواء بتـــصنيع صاروخها الحامل للقمر الصناعى العسكرى (أوفيـــك) أو قمـــر الاتصالات (عاموس)، مع طفرة واسعة فى صـــناعة الطـــائرات المقاتلة والصاروخ (حيتس) المضاد للصواريخ.

- فى أوائل ١٩٨٧م تم الإعلان الأمريكى على أن إسرائيل حليـــف غير عضو فى (حلف الناتو) طبقاً للقانون القومى الأمريكى رقم (١١٠٥) بما يسمح لها فى الإشتراك فى مـــشروعات التطـــوير والبحوث الأمريكية.

رابعاً: الدفاع الأمريكى المضاد للصواريخ

(الدرع الصاروخى الأمريكى)

أثارت قضية نظام الدفاع الأمريكى المضاد للصواريخ المعروف بـ (الدرع الصاروخى الأمريكى) جدلاً واسع النطاق بين الحلفـاء والأصـدقاء للويلات المتحدة، الأمر الذى جعلها المحور الرئيسى لأول زيـارة لـرئيس الولايات المتحدة (جورج دبليوبوش)، والتى شـملت سـت دول أوروبيـة واستغرقت خمسة أيام خلال الفترة من (١١ إلى ١٦) يونيو ٢٠٠٦م، ثم كان ختامها لقاء قمة مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتن).

وقد قوبل مقترح الرئيس الأمريكى بردود أفعال متفاوتة لعل أبرزها أنها تمثل تحدياً لاستراتيجية روسيا بشأن نزع السلاح ونقضاً واضـحاً مـن جانب الولايات المتحدة لاتفاقيات وإلتزامات وتعهـدات قطعتهـا الولايـات المتحدة على نفسها فى مجال ضبط التسليح والحد من إنتشار الأسلحة وتحقيق توازن الردع الاستراتيجى، بدءاً من معاهدة الصواريخ المضادة للـصواريخ ذاتية الدفع التى أبرمت فى موسكو عام ١٩٧٢م وما تلاها مـن معاهـدات والتزامات بين العملاقين الاتحاد السوفيتى السابق الولايات المتحدة.

بدأ التفكير فى نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ فـى عهـد الرئيس الأمريكى (بيل كلينتون) الذى أعلن فى أغسطس ٢٠٠٠م أن قـرار الاستمرار أو عدم الاستمرار فى تنفيذ الدرع المضاد للـصواريخ لخليفتـه، وذلك تجنباً للخلاف مع موسـكو وبكـين والحلفـاء الأوروبيـين للولايـات

الأمريكية، إضافة إلى فشل العديد من التجارب التى تمت على طريق تنفيـذ ذلك النظام، وقد تجاهل الرئيس (بوش) تحفظات الرئيس السابق (كلينتـون)، واعتبر (الدرع الصاروخى الأمريكى) ضرورة باعتبار أن الحرب الباردة قد انتهت، وأصبح المفهوم السائد خلالها عن التوازن النووي بالياً وعتيقاً، كمـا أكد الرئيس الأمريكي علي أنه يتعين على الولايات المتحدة حمايـة نفـسها وحماية حلفائها الأوروبين والآسيويين من أى هجوم بالـصواريخ العـابرة للقارات عن طريق الصدفة أو من قبل أشخاص مثل (صدام حـسين) أو أى طغاة يكرهون الولايات المتحدة، ويكرهون الحرية والديمقراطية.

ارتكزت تحفظات الرئيس الأمريكى السابق (بيل كلينتـون) والتـى تجاهلها الرئيس (جورج دبليو بوش) على حقيقة أن الولايات المتحـدة فـى إطار سياسية الوفاق مع الاتحاد السوفيتى السابق قد وقعت فـى ٢٦ مـايو ١٩٧٢م على معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالـستية، والتـى تمنـع الطرفين من نشر نظام على المستوى الـوطنى للـدفاع ضـد الـصواريخ، وسمحت فقط لكل دولة منهما بنشر مائة صاروخ اعتراضى مقـسمة علـى موقعين: أحدهما لحماية العاصمة، وثانيهما لحماية أحد مواقـع الـصواريخ والهجومية، وقد تم بعد ذلك خفض الموقعين إلى موقع واحد فى بروتوكـول عام ١٩٧٤م بين العملاقين.

يعتبر مشروع (الدرع الصاروخى الأمريكـى) تطـويراً وامتـداداً لبرنامج حرب النجوم الذى أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق (رونالد ريجان) عام ١٩٨٣م فى مبادرته للدفاع الاستراتيجى ضد الصواريخ، والـذى كـان يتضمن منظومة معقدة وشاملة ومتعددة الطبقـات تقـوم علـى اعتـراض الصواريخ وما تحمله من رءوس نووية خلال مراحل طيرانها المختلفة بدءاً

من لحظة إطلاقها وأثناء رحلتها الطويلة فى الفضاء خارج الغلاف الجـوى، وعند دخولها الغلاف الجوى وعودتها إلى الأرض.

ومع المعارضة الشديدة واتخاذ الاتحاد السـوفيتى السـابق موقفـاً معارضاً صلباً واتهامه للولايات المتحدة بالبدء فى سباق تسلح جديد ونقـض لمعاهدة ١٩٧٢م للأسلحة المضادة للصواريخ، توقف العمل فـى المـشروع وتحول إلى برنامج للأبحاث ومنظمة لرعاية فكرة الدفاع الصاروخى وتذليل المصاعب والعقبات التكنولوجية التى تعترضها، وذلك بالتعاون مع كلٍ مـن بريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وبلجيكا والنرويج وإسرائيل.

لم يكن قرار توقف العمل فى برنامج حرب النجوم فى الثمانينيـات استجابة لاعتراض الاتحاد السوفيتى السابق فقط، ولكنه أشعل سباق التـسلح بين العملاقين بالقدر الذى أسرع بإفلاس الاتحاد السوفيتى وتفككه ثم انهيـار حلف (وارسو) أيضاً، حيث تضاعف الإنفاق العسكرى إلى ثلاثـة أضـعاف ووصل مع مطلع ١٩٩٠م إلى حوالي ٨٠٠ بليون دولار تقريباً، وهـو مـا يعادل ٥% من الإنتاج العالمى، أو ما يعادل كل الإنتاج القومى لدول إفريقيا ودول جنوب آسيا مجتمعة، كما يعنى أن كل فرد فى العالم ينفق حوالي ١٧٥ دولار سنوياً على الاستعداد للحرب، وهو يقارب متوسط الدخل للفرد لنصف سكان العالم من الدول النامية، إضافةً إلى أن أكثر من ٥٠% مـن الإنتـاج الصناعى العالمى يذهب إلى القطاع العسكرى!!

فكرة برنامج الدرع الصاروخى الأمريكى:

برزت فكرة البرنامج مع مطلع التسعينات بعد أن تراكمت حـصيلة تكنولوجية جيدة من عمل السنوات الماضية، وتزامنت مع توفرهـا قـدرات

أكبر على التطبيق وظهور حاجة حقيقية من وجهة نظر الباحثين والعلمـاء ومراكز اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة إلى أهمية بلورة برنـامج جديـدة للدفاع ضد الصواريخ خاصة بعد أن تصاعدت حرب المـدن بالـصواريخ (البالستية) فى العراق وإيران، وانتشار فى تكنولوجيا الصواريخ فـى آسـيا وأمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينيات.

ويقوم برنامج الدرع الصاروخى الأمريكى على ثلاث أولويات:

أولهما: تطوير نظم دفاعية ميدانية على أن يبدأ العمل فيها بأسـبقية عالية وطبقاً لبرنامج زمني محدد .. الأمر الذى عجل بالبـدء فـى تنفيـذها وأسفرت خلال عقده من الزمان عن تطوير النظام (باترويـت الأمريكـى) (وآرو الإسرائيلى) وأنظمة أخرى تجت التطوير مثل النظام (ثاد) والليـزر المحمول جواً، و (ميداس) المضاد للصواريخ (كروز).

وثانيهما: تطوير نظام دفاعي وطنى ضد الصواريخ، وهو الأصعب تكنولوجياً ويعتبر إحياء لمشروع (حرب النجوم) الذى تبنته إدارة (ريجـان) وتم تعديله فى صورة تتناسب مع التهديدات والمتغيرات الدولية الجديدة، وهو البرنامج الذى تبنته إدارة (بوش) والمثير للجدل، والـذى تقـرر أن تتـولى منظمة الدفاع ضد الصواريخ (البالستية) الإشراف علـى تطـويره ونـشره بالتدرج من خلال ثلاث مراحل طبقاً لمستوى التهديد، حيث تم نشر المستوى الأول فيه عام ٢٠٠٥ بهدف مواجهة عدد محدود من الـصواريخ العـابرة للقارات البدائية التي تمتلكها دول مناوئة للولايات المتحدة خلال تلك الفتـرة، والمستوى الثانى يتكون من ١٠٠ صاروخ اعتراضى بهدف مواجهة عـدد محدود من الصورايخ العابرة للقارات والأكثر تطوراً، ويبـدأ نـشره عـام

٢٠١٠م، أما المستوى الثالث والذى يعتمد على قواعد أرضية وبحرية وفضائية بهدف مواجهة أعداد كبيرة من الرءوس المتقدمة تكنولوجيا.

هذا ويتكون هذا المستوى من العناصر الأساسية الآتية:

- نظام إنذار مبكر: يعتمد على رادارات أرضية وأقمار صناعية.
- وسائل تتبع فضائية وأرضية: لتمييز الرءوس الحقيقية من الهيكلية.
- صواريخ اعتراضية تطلق من قواعد أرضية: مزودة بقذيفة لتدمر الصواريخ المعادية بطاقة حركة الاصطدام المباشرة.
- نظام واحد للقيادة والسيطرة والإدارة: خاضع لسيادة الولايات المتحدة من خلال مركز للتحكم وإدارة النيران يعتمد على ما يطلق عليه (المكوك الفضائى)، والذى يتضمن مجموعة من الأقمار الصناعية لمتابعة الصواريخ المعادية من لحظة إطلاقها، ويشمل مجموعتين تتكون أولها من أربعة أقمار تدور على ارتفاعات عالية جداً وثانيهما يتكون من ٤٢ قمراً تدور فى مدار منخفض، وتبادل المجموعتان المعلومات فيما بينهما خلال عملية الاعتراض، وثالثها: إجراء بحوث لبناء أسلحة ضد الصواريخ تعمل من قواعد قتال فضائية.

الهدف من برنامج الدرع الصاروخى الأمريكى:

هناك هدف معلن للولايات المتحدة قد أعلنه وزير الدفاع الأسبق فى إدارة الرئيس (بيل كلينتون) منذ أربع سنوات يحدد مهمة البرنامج الجديد فى

(الدفاع عن الولايات الخمسين للولايات المتحدة ضد هجوم محدود بالصواريخ (البالستية) من إحدى الدول المارقة مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران).

أما الهدف الحقيقى والغير معلن ومن وجهة نظري فهو (سعى الولايات المتحدة للاحتفاظ بتفوق عسكرى مطلق يؤكد سيادتها الكونية على البر والبحر والجو والفضاء الكوني، بما لايسمح لأى من القوى الصاعدة من منافستها فى هذا المجال بالقدر الذى يمكنها من الاحتفاظ بمكانتها كقوة عظمى واحدة بلا منازع لعدة عقود قادمة).

ومما يؤكد هذا الهدف أن عوامل قياس قوة آية دولة تتكون من عدة عناصر لعل أهمها على الإطلاق هى القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، ومن منطلق أن القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبى الذى يسعى لتكون الولايات المتحدة الأوروبية وجمهورية الصين قد اقتربنا من الوصول إلى مستوى القوة الاقتصادية الأمريكية مما فرض على الولايات المتحدة اهمية البحث عن وسيلة تضمن لها السيادة والتفوق المطلق فى القوة العسكرية .. لذا كان عليها تبنى نظام الدرع الصاروخى الأمريكى الذى يمكنها من تحقيق ذلك الهدف، وبالقدر الذى لايسمح لأى دولة فى العالم من إطلاق صواريخ تكتيكية أو استراتيجية تهدد مصالحها المتشعبة، ويضمن لها التفوق الغير قابل للمنافسة، بما يؤكد احتفاظها بمكانتها كقوة شاملة واحدة عظمى بلا منازع!!

برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي والشرق الأوسط:

لعبت أحداث الشرق الأوسط خلال فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات دوراً رئيسياً فى اتجاه الفكر الأمريكى لتبنى نظام الدرع الصاروخى التى تستهدف بناءه، حيث استخدمت الصواريخ (البالستية) بكثافة فى مسرح عملياته سواء من جانب العراق ضد قوات التحالف الدولى بعد غزوة للكويت عام ١٩٩١م، فقد ألقتها بغداد على كلٍ من الرياض والظهران فى المملكة العربية السعودية، كما ضربت به تل أبيب، كما استخدمتها الحكومة العراقية والإيرانية بكثافة عالية خلال الحرب العراقية والإيرانية فيها أطلق عليه (حرب المدن)، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط (البالستية) التكتيكية أو متوسطة المدى خلال مراحل العملية (عاصفة الصحراء).

ويعتبر برنامج (الدرع للصاروخ الأمريكى) من البرامج التى لايمكن لدولة واحدة أن تنهض به مهما كانت قدرتها وإمكاناتها، حيث يحتاج إلى شبكة عالية متكاملة للإنذار المبكر والنشر العملياتى واسع النطاق لنظم الدفاع المضادة للصواريخ من مناطق واسعة من العالم، وذلك ما يفسر عدم احتفاظ الولايات المتحدة بالسرية المطلقة التى تحيط بها برامجها التسليحية حفاظاً على تفوقها الكاسح فى مجال التكنولوجيا العسكرية، وبالتالى إضطرارها للإعلان عن برنامج درعها الصاروخى الجديد سعياً لحصولها على دعم سياسى ومشاركة فعلية واسعة من الحلفاء والأصدقاء فى العالم.

وقد ركزت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٩٨م على إدخال الشرق الأوسط مشروعها، وسعى وزير الدفاع الأمريكى السابق (وليام كوهين) بكل السبل لإقناع قادة دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن وإسرائيل بالمشاركة فى هذا البرنامج.

وقد أبدت دول المنطقة تحفظات على مشاركتها فى البرنامج تتمثـل فى خشية هذه الدول من أن يؤدى هذا البرنامج إلى تصعيد سباق التسلح فى المنطقة وبالذات فى المجال الصاروخي ومن جانب إيران تحديداً !!

علاوةً على أن هناك سياسية واضحة تجاه مشاركة إســرائيل فــى البرنامج، حيث يعتبر هذا العرض الأول من نوعه الذى يكون مطروحاً فيــه مشاركة الجانب العربي والإسرائيلى فى مشروع دفاعى وتسليحى مــشترك حتى وإن كانت المشاركة غير مباشرة وتجيء تحت المظلة الأمريكية، هــذا إضافة لأن التكلفة المالية العالية للبرنامج قد اعتبر مثار قلق للعديد من دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجى، حيث يمثل ذلك عبئاً إضــافياً ضخماً على عاتق الميزانيات الدفاعية المثقلة أصلاً لهذه الدول.

اتجاهات المعارضة للدرع الصاروخى الأمريكى

هناك ثلاثة اتجاهات تسير على طريقها المعارضة لبرنامج (الــدرع الصاروخى الأمريكى) يختص الاتجاه الأول بداخل الولايات المتحدة ذاتهــا، ويختص الاتجاه الثالث بكل من روسيا والصين.

وقد تتلاقى هذه الاتجاخات أو تتباعد ولكنها جميعاً تؤكد عدة حقائق لعل أهمها:

- إنها تؤثر بالسلب على (الاستقرار الاستراتيجى) الــذى تــضمن التوقيع على العديد من الاتفاقيات فى مجال ضبط التسلح والحــد من انتشار الأسلحة الاســتراتيجية، وكــان آخرهــا (معاهــدة ستارت٢) التى أبرمت بين كل من روسيا الاتحادية والولايــات المتحدة فى عهد الرئيس الأمريكى (جورج بوش) فى منتــصف

عام ١٩٩٢ فيما عرف (بصفقة القرن)، حيث يـتم بمقتـضاها تدمير ثلثى كل من الترسانة النووية الأمريكية إلى ٣٥٠٠ رأس، بينما تصل الرءوس النووية السوفيتية إلى ٣٠٠٠ رأس فقط، وقد تركز التخفيض بموجب تلك المعاهدة على الصواريخ (البالستية) عابرة القارات التى تنطلق من البر، والتى تشكل عمـاد القـوة الاستراتيجية النووية الروسية والمصدر الرئيسى لتفوقها علـى الترسانة الأمريكية، والتى تعتمد أساساً على الصواريخ العـابرة للقارات التى تنطلق من الغواصات، وبالتالى لـن تتـأثر بتلـك المعاهدة فيما يترك آثاراً سلبيةً على الترسانة النووية الروسـية تفوق كثيراً تلك التى تتعرض لها الترسانة الأمريكية، مما يؤكـد أن تلك المعاهدة، كانت انعكاساً للمرحلة الراهنة فـى الـسياسة الدولية فى مجال موازين القوى بين كل من الولايـات المتحـدة وروسيا الاتحادية، مما يعنى أن روسيا الاتحادية تنازلت طوعـاً عن توازنها الاستراتيجى وارتضت بالتفوق الأمريكـى كبدايـة لعصر جديد بينهما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحـرب الباردة وبداية علاقات بينهما على أساس توازن المصالح بـدلاً من توازن القوى، حيث توالت معه اجتماعات لجان نزع التسلح فى جنيف، وتوالت مراجعة اتفاقيات الحد من التـسلح النـووى وتدمير الأسلحة الكيماوية كمحصلة لهذا الجهد العالى المكثف فى ذلك المجال.

- عدم قناعة الساحة الداخلية فى الولايات المتحدة ذاتهـا بفاعليـة وجدوى التهديدات من دول مثل إيـران أو العـراق أو كوريـا الشمالية، مما يعنى عمق الخلافات ووجود المزيد من الـشكوك

العميقة بوجود تهديد صاروخي فعلى للولايات المتحدة وارتبـاط مدى فعالية هذه التهديدات مع إمكانية تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من إيران أو كوريا الشمالية مستقبلاً.

- إن هذا الدرع الصاروخي سوف يؤدى إلى إلغاء أو تغيير اتفاقية الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ والتى تم توقيعها مع الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٧٢م، وقد أعلن الرئيس الأمريكى (بوش) من جانب واحد أن الحرب قد انتهت، ويتعين علينا المضي قدماً فى التحرر من قيود هذه الاتفاقية مما انعكس على اتهام الرئيس الأمريكى بالتكبر والفردية فى السياسة الدولية خلال الفترة القصيرة التى مرت على إدارته للولايات المتحدة مما اضطر الرئيس الروسى (فلاديمير بوتين) في هذا الوقت إلى الإعلان عن التخلى عن مخطط تدمير الصواريخ النووية الاستراتيجية، والذى كان مخططاً أن ينتهى تدميرها بنهاية عام ٢٠١٠م طبقاً لاتفاقية (ستارت٢) كما أعلن عن برنامج صواريخ متعددة الرءوس النووية فى محاولة لاختراق النظام الأمريكى الجديد إذا ما تم تنفيذه.

- إن البرنامج الجديد يحتاج إلى تكلفة مالية ضخمة تصل إلى (٦٠٠ بليون دولار) وقد تمتد ليصل إنفاقها إلى مئات البلايين، وبالتالى فإن التكلفة العالية هذه لم تقنع أيا من المعارضة الداخلية أو الخارجية للمشروع المزمع القيام به خاصة مع إدراك قادة أوروبا والصين وروسيا للهدف الحقيقى وغير المعلن للمشروع.

- إن إصرار الإدارة الأمريكية على المضى قدماً فى تنفيذ هذا البرنامج يعنى عودة إلى أجواء الحرب الباردة وسباق التسلح من خلال السعى إلى محاولة اختراقه والالتفات حوله وتطويعه وخداعه بطرق عديدة، خاصة وأن السيطرة على الفضاء التى يستهدفها المشروع الأمريكى هو أمر يتجاوز نطاق امكانيات الولايات المتحدة إذا أرادت أن يكون كاملاً، حيث سيفقد جزءاً من فعاليته إذا لم يكن كذلك.

- لعل التنصل من الالتزامات والمعاهدات من جانب واحد مع عدم إبداء رغبة واشنطن فى استمرار التفاوض بشأن خفض إنتاج الأسلحة النووية بصورة متعادلة مع روسيا، وعدم اعتبارها كشريك مساوٍ للولايات المتحدة قد دفعها إلى بناء (تكتل شنغهاي) الذى ضمَّ كل من (روسيا، والصين، وقازاقستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وأوزباكستان)، ومن المنتظر أن يضم إليها باكستان والهندوتركمنستان ومنغوليا)، والذى اجتمع فى العاصمة الصينية فى ١٣ يوينو ٢٠٠٦م قبل لقاء القمة بين الرئيس الأمريكى والروسي فى العاصمة (لويليانا) السلوفينية، وقد سعى الرئيس الروسي إلى كسب تأييد دول التكتل الجديد وبناء استراتيجية لمواجهة المشروع الأمريكى، حيث وقَّع الأعضاء الستة للمنظمة وثيقة قانونية تحدد قواعد تعاونهم العسكرى، وعقد وزراء الدفاع أول اجتماع لهم وأكدوا مشروعهم الخاص بتأسيس مركز إقليمى مضاد للإرهاب.

كما تمت الموافقة على مبدأ القيام بمناورات عسكرية مشتركة، ممـــا يؤكد أن أهداف (تكتل شنغهاي) الذى لعبت بكين دوراً رئيسياً ومحركاً فيه لم تقتصر على الاقتصاد والثقافة بل أعطى أولوية متقدمـــة لموضـــوع الأمـــن والدفاع.

المصـــــادر

(١) IEEE Spectrum, Oct. ١٩٨٣: Technology in War and peace.

(٢) Military Technology May ٨٦ gaining the upper hand .

(٣) proceeding of the IEEe, jam. ٨٢: special iasue on very past salid – state technology.

(٤) International Defense Review, Des. ٨٥ precipices tactics and products.

(٥) الحروب الإلكترونية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، العدد الثالث، يوليه ١٩٨٦م، إصدار هيئة القوات المسلحة المصرية .

(٦) International Defense Review, Des. ٨٥: Electronic warfare.

(٧) نظم الأسلحة الليزرية والتكتيكية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلـد الثـاني، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٧م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(٨) مجلة التكنولوجيا والتسليح، مرجع سبق ذكره.

(٩) الروبوت الحربي جندى المستقبل، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلـد الأول، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٠) الجديد فى الأسلحة والمعدات، المجلة العسكرية للقوات المسلحة المـصرية، العدد (٣٤٥)، مارس ١٩٨م، إصدار هيئة البحوث العسكرية.

(١١) IEEE Tenancies on Here apace and Electronics syatens, jan. ١٧٨.

(١٢) نظم السيطرة الآلية الاستراتيجية، مجلة التكنولوجيا والتسليح المجلد الثـــانى، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٧م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٣) النظم الغربية الحديثة للدفاع الجوى، مجلة التكنولوجيـــا والتـــسليح المجلـــد الثانى، العدد الثالث، يوليو ١٩٨٧م.

(١٤) الرادارات المتعددة المهام، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الرابع، العـــدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٩م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٥) نظرة على الطائرات الحربية التى ستظهر فى القرن الحـــادي والعـــشرين، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر ١٩٨٥م، إصـــدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٦) الطائرة شتليث، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الرابع، أكتـــوبر ١٩٨٩م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٧) الجديد فى الطائرات المقاتلة، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الثانى، إبريل ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٨) تطوير نظام القيادة والسيطرة للقوات الجوية، مجلة التكنولوجيـــا والتـــسليح، العدد الثالث، إبريل ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة.

(١٩) Proceeding of the IEEE, March. ١٩٨٧: pragess in Space Form shuttle to statisn.

(٢٠) IEEE Specteum, jan.٨٨ Technology ٣٨, Heroapase and military .

(٢١) عميد علاء الدين ثابت: حرب الخليج بين التخطيط والواقع، مجلة التكنولوجيا والتسلح، إصدار هيئة البحوث العسكرية المصرية، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م،ص (٦٧).

(٢٢) حرب الخليج بين التخطيط والواقع، مرجع سبق ذكره ص (٧١).

(٢٣) تكنولوجيا كسب الحرب، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م ، ص (٧٣).

(٢٤) النظام توماهوك يضاعف من دور البحرية في الحرب البرية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م، ص (٧٤).

(٢٥) الذخائر دقيقة التوجيه دور رئيسى فى الحرب، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م ، ص (٩٨).

(٢٦) الحرب التى لم تكن، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١ م، ص (٩٨).

(٢٧) لواء زكريا حسين: تقييم نتائج حرب الخليج اقتصادياً وعسكرياً، إصدار أكاديمية ناصر العسكرية، توزيع محدود، مايو ١٩٩١م.

(٢٨) لواء زكريا حسين: رسالة دكتوراه غير منشورة عن السياسة العسكرية المصرية فى التسعينيات، عام ١٩٩١م، التعاون الدولى فى المجال التقليدى وفوق التقليدى والنووى لإسرائيل ، ص (١٦٦).

(٢٩) لواء زكريا حسين: التعاون الاستراتيجى الأمريكى – الإسرائيلى، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص (١٧٤).

(٣٠) جاف زيف: الآفاق المستقبلة للتعاون الدفاعي الأمريكى – الإسرائيلى، تحليل لإذاعة لندن، فى ١٣/٨/١٩٩٢م.

(٣١) لواء زكريا حسين: قضية التطور التكنولوجى والتحــول للخيــار النــووي الإسرائيلى، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص (٢٤٦).

(٣٢) لواء زكريا حسين: قضية التطور التكنولوجي والتحــول للخيــار النــووى الإسرائيلى، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره.

الفصل
الثانى

البرنامج النووي
الإسرائيلى والأمن الإقليمي

أولاً: إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل

إن طموح إسرائيل فى امتلاك الرادع النووي كـان أحـد الركـائز الأساسية التى شكلت أركان بناء دولة إسرائيل وفرض وجودها وقبولها فـى المنطقة العربية مما يعنى ارتباطه الوثيق بعقيدة بناء واستمرار الدولة ذاتها، ولقد أدرك الإسرائيليون منذ قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨م – أهمية اللحاق بركب الدول الكبرى فى شتى المجالات وبـصفة خاصـة المجـال النووي، ومن هنا وبعد ثلاثة شهور فقط من قيام دولة إسرائيل أصبح مؤسسة الطاقة الذرية حقيقة واقعية، ففى أغسطس ١٩٤٨م بدأ نشاطها تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية متمثلاً فى فرع البحث (١)، والتخطيط لاستكـشاف مصادر (اليورانيوم) فى (صحراء النقب).

وفى عام ١٩٤٩م بدأت أنشطة البحث والتطوير فى معهد (وايزمان)، حيث تمكنت إسرائيل فى أواخر الخمسينات من ابتكار طريقـة لاسـتخراج (اليورانيوم) من خامات الفوسفات، كما أقامت وحدة تجريبية لإنتـاج المـاء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات التى تعمـل بـاليورانيوم الطبيعـى غيـر المخصب.

وبالتالى مثلث تلك الخطوتان وضع نواة لمؤسسة الطاقـة النوويـة الإسرائيلية ونقطة البداية الحقيقة لنشاط مكثف وإجراءات فعالة على طريـق بناء قدرة نووية إسرائيلة (٢).

وفى عام ١٩٦٦م تمت إعـــادة تنظـــيم مؤســـسة الطاقـــة النوويـــة الإسرائيلية، وألحقت برئاسة الوزارة الإسرائيلية، وتولى رئـــيس الـــوزراء رئاستها وزاد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً يختارهم رئيس الوزراء من بين أساتذة الجامعات والمعاهدة العلمية العالية، وتحددت مدة الخدمة بهـــا لتكون عامين.

وفى يونيو عام ١٩٦٨م أنشئت اللجنة العسكرية الاستشارية للبحـــث والتطوير تابعة لوزارة الدفاع، وتحددت مهمتها لتكون إدارة البحوث الموجهة للشئون العسكرية، ولها دور طليعى فى تقرير سياسة إسرائيل النووية.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن المؤسسة العسكرية فى إســـرائيل هى التى بدأت البرنامج النووى الإسرائيلى، وهى التى تـــديره وتـــوفر لـــه الخدمات لمختلف الأغراض، كما يلعـــب العـــسكريون دوراً أساســـياً فـــى المؤسسات السياسية فى اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النووية.

وتركز إسرائيل على العلوم والهندسة فى أنظمتها التعليميـــة، حيـــث تأتى إسرائيل فى مقدمة الدول التى تتميز بمستوى عـــالٍ للنـــشاط العلمـــى كالمجر وتشيكو سلوفاكيا وسويسرا، فقد أيقنت إسرائيل أن التطور العلمـــى شرط مهم لتعزيز كيانها ولكونه مفتاح التطور الاقتصادى والقوة العسكرية، حيث يوجد بإسرائيل أربعة عشر شخصاً (٣) من كل ألف مواطن عامل فى إسرائيل يحملون درجات علمية فى العلوم والهندسة .. إلـــى جانـــب قيـــام إسرائيل بتدريب علمائها فى الخارج فى بعثـــات فـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهولندا .. إلى جانب هجرة حوالي ٣٠٠٠ عالم وفنى من ذوى المهارات العالية ممن لهـــم خبـــرة فـــى تكنولوجيـــا الـــدفع الصاروخى وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايـــات المتحـــدة إلـــى

إسرائيل، إضافةً للعلماء اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول أوروبـا الغربية والشرقية.

وعلى ذلك، فإن إسرائيل تمتلك خبرة وذخيرة كافية مـن المهـارات المتمثلة فى العلماء والمهندسين والفنيين مكّنتها من إدارة واستمرار برنـامج نووي عسكرى.

بناء الترسانة النووية الإسرائيلية:

ساعدت الولايات المتحدة عن غير قصد البحوث الإسرائيلية جـول القنبلة الذرية عام ١٩٥٥م، حيث قدم الـرئيس (دوايـت أيزنهـاور) هـذه المساعدة فى إطار برنامجه (الذرة من أجل السلام) وكان البرنامج يهدف إلى محاولة تحفيف مشاكل الطاقة فى الدول النامية عن طريق الطاقـة النوويـة بتقديم مواد بديلة ومساعدات فنية للدول المشاركة فى البرنامج وخلال الفترة بين عامي (١٩٥٥م – ١٩٦٠م) تلقى (٥٦) إسرائيلياً تدريباً فى وكالة الطاقة النووية الأمريكية ومراكز بحوثها ومعاملها النووية فـى (أدجـون)، (أوك ردج) (٤)، ثم كانت موافقة الولايات المتحدة على بناء مفاعل ذري لإسرائيل قوته خمسة ميجاوات، وذلك فى منطقة (ناحال سورك) بالقرب من مستعمرة (يافين) حيث بدأ نشاطه فى ١٦ يونيو ١٩٦٠م، مع فرض إجراءات تفتيشية عليه للتأكد من عدم استخدامه فى صنع أسلحة نووية.

ويقدر بعض الباحثين أن إسرائيل يمكنهـا تـصنيع (٣:٤) رءوس نووية من طراز قنبلة (هيروشيما) من (اليورانيوم) المستخدم فـى مفاعـل (سورك) إذا عمدت إسرائيل إلى ذلك.

وفى خلال الفترة من عام (١٩٦٠م : ١٩٦٦م) وافقــت الولايــات المتحدة على تزويد إسرائيل بــ (٥٠) كيلو جراماً مــن اليورانيــوم (٢٣٥) بدرجة نقاء ٩٠% لتقوية مفاعل (سورك)، وهذه الكمية وبهذه الدرجــة مــن النقاء وبدون عمليات إخصاب تكفى لصنع عدة قنابل ذرية (٥).

ورغم قيود الإتفاقية الأمريكية للأمن والتفتيش، والتى تمنع استخدام المفاعل للأغراض العسكرية، وتعطى لوكالة الطاقــة النوويــة الأمريكيــة ومؤخراً الوكالة الدولية للطاقة النووية - حق التفتيش والتأكد مــن الالتــزام الإسرائيلى بعدم الاستخدام فى الأغراض العسكرية، إلا ان مفاعل (ســورك) قد أعطى العلماء الإسرائيلين خبرات عالية المستوى فــى مجــال اســتخدام وتداول المواد والمعدات النووية وأعدتهم للقيام بمــشروعات أخــرى أكثــر طموحاً.

ويعتبر التعاون (الإسرائيلى - الفرنسى) فى المجال النــووى هــو العون الرئيسى لإسرائيل في مسعاها للحصول على القنبلة النوويــة، فعلــى مدى أربعة عشر عاماً من عام (١٩٥٣ : ١٩٦٧م) أثناء عهدي حكومة (جى مولية وشارل ديجول) عملت باريس وتل أبيب معاً فى سرية فــى مجــالى تكنولوجيا الأسلحة التقليدية والنووية (٦).

أولها: تورطها فى حرب للإحباط أمام الثورة الجزائرية، حيث كانت تأمل فرنسا فى إرغام مصر فى عهد الرئيس الراحل (جمال عبد الناصــر) لإيقاف مساعداتها للثوار فى الجزائر.

وثانيها: سعى فرنسا بأن تصبح مستقلة عسكرياً عن (المظلة النووية) للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقيامها بتبادل المساعدات الفنية وحصولها

على تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية الأمريكية من خلال إسرائيل فى مقابل حصول إسرائيل على أسرار استخدام (اليورانيوم) من خامـــات ذات درجـــة تركيز منخفضة إلى جانب كمية مناسبة من الماء الثقيـــل الـــلازم لتـــصنيع السلاح النووي.

وقد أكد ذلك التعاون ما جاء فى كتاب (هاركافي، ووليم بد) بعنـــوان (الولايات المتحدة وانتشار الأسلحة النووية)، حيث أشار إلى التعاون الفرنسي الإسرائيلى فى المجال النووي إزداد توثقاً بعد أن عارض وزير الخارجيـــة الأمريكى (جون فوستردالاس) فى إقامة علاقات خاصة مع فرنسا فى المجال النووى كميثلها التى تدعمت فى مجال العلاقات النووية الأمريكية البريطانية، وقد شارك موقف الصد هذا فى ابتعاد فرنسا عـــن منظمـــة حلـــف شـــمال الأطلسى عام ١٩٦٠م، ودفع فرنسا إلى الاقتراب أكثر من إسرائيل.

وقد حصلت إسرائيل خلال سنوات المشاركة النووية مع فرنسا على المواد والإمكانيات العلمية اللازمة دون أن تصبح قوة نووية، حيـــث صـــقل المهندسون والعلماء الإسرائيليون مهاراتهم فـــى مركـــز البحـــوث النوويـــة الفرنسية (٧)، الأمر الذى قد وصل إلى السماح للعلماء الإسرائيلين للحصول على مزيد من المعلومات عن نتائج اختبارات التفجيرات النووية التى كانـــت تجربها فرنسا خلال الفترة من عام (١٩٦٠ : ١٩٦٤)، والتى من المحتمـــل أن تكون نتائج هذه التجارب قد زودت إسرائيل بفكره تصميم أول جيل مـــن القنابل الذرية المؤكدة انفجارها دون حاجة إلى إســـرائيل لإجـــراء تجـــارب تفجيرعليها؛ مما يفسر عدم قيام إسرائيل بأى اختبار لتفجيرات نووية تكشف سرية برنامجها النووى.

هذا وقد قامت فرنسا بإسهامات نووية متزايدة عندما قـام مهندسـي الطاقة النووية الفرنسيين بمعاونة إسرائيل فى تصميم (٨) وبناء مفاعل نووي قوته (٢٦) ميجاوات فى (ديمونة) وذلك بأن سمحت لـ (شركة سان جويان النووية) المعروفة باسم (الجمعية العامة للتكنولوجيا الحديثة)، والتى تمتلك إدارة الطاقة النووية الفرنسية حق الإشراف عليها بإقامة هذا المفاعل والذى يتميز بأنه يعمل بالماء الثقيل، ويستخدم اليورانيوم العادى كوقود بـدلاً مـن اليورانيوم المخصب، مما يعطي إسرائيل القدرة على الاعتماد على مصادرها للوقود النووي، وبذلك تحرر نفسها من تدخل الولايات المتحدة وما تفرضـه من قيود على برنامجها النووي، ويزيـد مـن سـرية البرنـامج النـووي الإسرائيلى.

ولقد أصبح مفاعل (ديمونة) مقراً لمركز البحوث النوويـة بالنقـب والمعهد العلمى الرئيسى للعلوم النووية بإسرائيل ومركز للعديد من الأنشطة النووية الإسرائيلية.

ولم تنظِّم فرنسا أى إجراءات للإشراف أو التفتـيش عليـه سـواء بواسطة فنيين فرنسين أو من وكالة الطاقة النووية بغرض منع استخدامه فى الأغراض العسكرية، ورغم إدراك الولايات المتحدة لطبيعة هـذا المفاعـل واستغلالها لنفوذها، إلا أنها نجحت فقط فى الحصول على بعـض الحقـوق المحدودة وغير الكافية فى التفتيش على هذا المفاعل.

ومع بدء إنتاج (البلوتونيوم ٢٣٩) من مفاعل (ديمونة) فإن إسرائيل تكون قد تغلبت على واحدة من العقبات الفنية الثلاث الرئيسية (٩) التي تقف فى طريقها لبناء القنبلة الذرية، حيث أصبح لدى إسرائيل إمكانيـة تـصنيع

كميات كبيرة من (البلوتونيوم) اللازم لأسلحتها النووية منذ بدأ مفاعل (ديمونة) فى العمل فى نهاية عام ١٩٦٣م، وبقى أمامها عقبتان:

أولهما: الحاجة إلى (اليورانيوم) الطبيعى لتغذية المفاعل ولتحويله إلى (بلوتونيوم).

وثانيهما: الحاجة إلى معمل للفصل أو الحصول على تصريح باستخدام منشآت الفصل دون أخرى لتكرير (البلوتونيوم) إلى درجة النقاء اللازم لصنع الأسلحة النووية.

وقد عبرت إسرائيل جميع المراحل فى طريقها لتصنيع القنبلة الذرية عدا خطوة بناء معمل كيميائى للقيام بعملية فصل (البلوتونيوم) بإعتبار أن هذه المعامل من الصعب إخفاؤها لضخامة حجمها وشكلها المميز الذى لايمكن إخفاؤها عن الأقمار الصناعية وطائرات التجسس.

وقد تكلمت مجلة (التايم) نقلاً عن بعض مصادر المخابرات الغربية أن إسرائيل أتمت إنشاء معمل فصل البلوتونيوم عام ١٩٦٣م، كما جاء فى التقرير السرى لوكالة المخابرات المركزية إلى لجنة تنظيم الطاقة النووية عام ١٩٦٧م أن إسرائيل كانت تقوم بطريقة ما لفصل البلوتونيوم اللازم لتصنيع القنابل الذرية فى مفاعل (ديمونة) كما أعلن (فرنسيس بيرن) الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية الفرنسية بأن خلال السنوات التى شاركت فيها فرنسا فى إنشاء مفاعل (ديمونة) شاركت أيضاً فى بناء معمل لفصل (البلوتونيوم).

ومن المحتمل كما يقول (بيتربراى) فى مؤلفه (الترسانة النووية الإسرائيلية) أن تكون إسرائيل قد توصلت أوائل عام ١٩٧٠م أو قبل ذلك

بقليل إلى تصنيع وفصل البلوتونيوم (٢٣٩) من النوعية المستخدمة فى القنابل الذرية فى مفاعل (ديمونة) وبالتالى سلَّحت نفسها بأسلحة ذرية.

ويعتقد بعض المحللين فى وكالة المخابرات المركزيـــة الأمريكيـــة (١٠) أن إسرائيل قد تمكنت من تصنيع عدة قنابل ذرية عام ١٩٦٨م، وأنـــه يعتقد أن إسرائيل قامت منذ عام ١٩٦٩م بتصنيع خمس أو ست قنابل ذريـــة ذات قوة (١٩) كيلو طن كما أكد مدير وكالة المخابرات المركزية (ريتشارد هيلز) فى حديثه أمام أعضاء لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس فـــى ٧ يوليو ١٩٧٠ بأن الإسرائيلين يملكون الإمكانيات اللازمة لبناء قنبلة ذرية.

وعلى ضوء وباعتبار حقيقة امتلاك اسرائيل للقنبلة الذريـــة إلا أنـــه يبدو من خلال ما تسرب من معلومات عن طريق الحكومة الإســـرائيلية أن سياسة إسرائيل النووية لها أربعة أبعاد رئيسية:

أولها: أن إسرائيل سوف تستخدم القنبلة الذرية كسلاح للردع، وليس كأداة لتوجيه الضربة الأولى المستقبلية.

وثانيهما: أن إسرائيل سوف تستخدم للانتقام إذا كان ضرورياً.

وثالثهما: أن إسرائيل تنكر رسمياً قيامها بتصنيع أسلحة ذرية، ولكنها ألمحت بوجودها عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية.

ورابعها: أن إسرائيل ستعمل على منع الدول العربية مـــن امـــتلاك أسلحة نووية حتى لو تطلب ذلك القيام بعملية عسكرية لتدمير المفاعل النووى العراقى فى (١٣ يونيو ١٩٨١م).

وقد تحول الرأى العام العالمى بالنسبة لموضوع إنتاج الأسلحة الذرية فى إسرائيل من مرحلة الشك إلى الواقع المؤكد نتيجة تراكم الأدلة المقنعــة على ذلك، فمنذ عام ١٩٦٠م توقعت عدت صحف رئيسية فى ألمانيا الغربية أن إسرائيل تعمل فى مجال القنابل الذرية، ولقد زعم رئيس الوزراء السابق (بن جوريون) لمراسل (صحيفة نيويورك تايمز) فى مقابلة عام ١٩٦٣م أنه يحتمل أن تجرى إسرائيل تجارب ليس من المستحيل على علماء إسرائيل أن يعملوا من أجل شعبهم ما فعله (أينشتين وإينهايمر وتللر) وثلاثتهم من اليهود من أجل الولايات المتحدة.

وفى عام ١٩٦٦م ولأسباب غير محددة منحت إسرائيل جائزة الدولة للأمن، فهى جائزة تمنحها للأشخاص الذين يشاركون فــى تحقيــق الــدفاع القومى عن إسرائيل إلى (آرنست برجمـــان) وهــو أكفــأ علمـــاء الـــذرة الإسرائيلية، ومستشار علمى لوزارة الدفاع، وقد منح (برجمان) هذه الجائزة تدعيماً للتوقعات الخاصة بسعي إسرائيل للحصول على القنبلة الذرية.

وفى عام ١٩٦٨م قال رئيس الوزراء الإسرائيلى (ليفي أشكول): إن بلده توصلت إلى معرفة طريقة صنع القنابل النووية، كما أدركت الولايــات المتحدة فى نفس العام أن إسرائيل تعمل على صنع القنبلة الذريـــة أو أنهـــا صنعتها بالفعل من خلال تحليلها لعدة عوامل أهمها: عدم كفايات التفتيــشات التى تجريها علي مفاعل (ديمونة) وجو السرية الذى يحيط بمنشأته والغرض من البحوث المتتالية التى تجرى به إلى جانب عمليات سرقة اليورانيوم التى قامت إسرائيل بها من الولايات المتحدة ومن دول أخــرى .. إضـــافةً إلـــى صلات إسرائيل المتزايدة بفرنسا مع إعلانها عن قدرتها عن إنتـــاج أســلحة نووية وشواهد كثيرة أخرى تدل على القنبلة الذرية الإسرائيلية قد اكتــشفتها

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من خلال قيامها سرّاً بوضع مبينـــات وأجهزة استشعار أخرى حول مفاعل (ديمونة) واكتشفت وجود كميات مـــن اليورانيوم المخصب بدرجة عالية تكفى لصنع عدة قنابل نووية.

وقد أمر الرئيس الأمريكى (جونسون) بالاحتفاظ بالسرية المطلقة لهذا الموضوع خوفاً من ردود الفعل السوفيتية آنذاك، واستمر الرئيس الأمريكـــى (جونسون) والإدارات الأمريكية التالية تتنصل مـــن مـــسئولية معرفتهـــا أن إسرائيل قامت فعلاً بتصنيع قنابل نووية.

كما أن التعاون النووي بين إسرائيل وفرنسا والتعاون بينهـــا وبـــين جنوب افريقيا وتايوان يعتبر أحد الجوانب التى تتعارض مـــع فرضـــية أن القنبلة الإسرائيلية وهمية لا وجود لها، كما أن حجم الأدلة التى تـــشير إلـــي وجود الأسلحة الذرية تكاد تقطع بما لا يدع مجالاً للـــشك إلـــى أن وجـــود الأسلحة النووية الإسرائيلية هى حقيقة واقعة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تضع فى اعتبارها وجود الترسانة النووية الإسرائيلية كحقيقة لاشكَّ فيها عند تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط (١١).

وطبقاً لتقرير مجلة (التايم) تحت عنوان: "كيف حصلت إسرائيل على القنبلة؟" "فإن إسرائيل كان لديها ثلاث عشرة قنبلة ذرية فى الوقت الذى بـــدأ فيه الهجوم المصرى السورى عام ١٩٧٣م، وكـــان فـــى إمكـــانهم إلقائهـــا باستخدام الطائرات الفانتوم أو الكفيير"، ويستطرد تقرير مجلة (التايم): "أنـــه فى المراحل الأولي من الحرب وخوفاً من أن تكون القوة المسلحة الإسرائيلية على وشك الهزيمة قرَّر القادة الإسرائيليون الاستعداد لشن هجوم مضاد ذرى كقرار يائس بعد أن تمكن المصريون من صد الهجمات المضادة الأولي على طول قناة السويس، وفى مرتفعات الجولان كانت القوات الإسرائيلية تتراجع

أمام الهجوم الشامل للدبابات السورية، وعلى ذلك فقد أعطت (جولدا مـــائير) الإذن إلى (دايان) وزير الدفاع الإسرائيلي فى ذلك الوقت بتجهيزه (أســلحة يوم القيامة) الإسرائيلية (١٢) ، وبينما كان يتم تجميع كل قنبلة تمهيداً لدفعها إلى وحدات القوات الجوية الإسرائيلية، وقبل أن تتم آخر خطـــوة، تحولـــت المعركة على كلا الجبهتين فى صالح إســـرائيل بفـــضل الجـــسر الجـــوي الأمريكى المكثف بالإمدادات والمعدات مما ألغى ضرورة الحرب الذرية.

ويعتقد العديد من الخبراء فى شئون الشرق الأوسط أن توفر الخيـــار النووي لدى إسرائيل يقوي من قدرتها على مساومة الولايات المتحدة، ويمكن الحكومة الإسرائيلية من الضغط عليها لتأمين معظم احتياجاتها من الأســـلحة التقليدية الحديثة بالقدر الذى يوفر الأمن الكافى لإسرائيل ممـــا يـــسمح لهـــا بإعلان إنها أصبحت قوة نووية، باعتبار أن هذا الإعلان قد سيبب كثيراً من التعقيدات للولايات المتحدة ويؤدى إلى إشعال سباق التـــسلح النـــووي فـــى المنطقة إلى جانب أن احتمال لجوء إسرائيل فى الأزمات إلى الخيار النووي يدفع الولايات المتحدة إلى تزويدها بوفرة من الأسلحة التقليدية وبذلك أصبح الغمـوض بالنسبة للأسلحة النووية الإسرائيلية هو أفضل ما يحقـــق مطالـــب إسرائيل الاستراتيجية، ويلتقى فى نفس الوقت مع متطلبات السياسة الأمريكية التى تتطلب عدم الإعلان فى المرحلة الراهنة بأن إسرائيل أصـــبحت قـــوة نووية.

وتأكيد لذلك فى عام ١٩٨١م قام فريق من الأمم المتحدة بالبحث عن القدرات المحتملة لإسرائيل، وخلص إلى أنه بإمكان إسرائيل صنع قنابل ذرية خلال فترة قصيرة جداً إلا أن سياسة الغموض المتعمد التى تتبعها إســـرائيل تجعل من المستحيل الجزم بأن إسرائيل تمتلك قنابل ذرية.

ورغماً عن ذلك فإن حجم الأدلة وآراء الخبراء واستمرار رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة ١٩٧٠م الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية جعلتها تؤكد النتائج التى توصلت إليها وكالة المخابر المركزية الأمريكية والتى التقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية أن يستمر ذلك الغموض فى المرحلة الراهنة فيما يعرف ب (الردع بالشك).

حجم الترسانة النووية الإسرائيلية:

تكون الأسلحة النووية إلى جانب الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية إضافة إلى وسائل حملها وإطلاقها من المقاتلات القاذفة والصواريخ والمدفعية بعيدة المدى تكون جميعها منظومة أسلحة التدمير الشامل.

وقد أجمعت التقارير الاستراتيجية ومراكز الأبحاث وتقارير العلماء إلى جانب تقارير أجهزة المخابرات العالمية أن حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية يقدر بمائتين بين رأس وقنبلة نووية تم تجميعها ويصل قوة البعض منها إلى أكثر من مائة كيلو طن، ويحتمل أن يكون بعضها ذا قوة مختلفة (١٣).

كما يتوفر لإسرائيل القدرة على إنتاج غازات الأعصاب فى منطقة محظورة فى النقب بالقرب من (ديمونة) تم أنشاؤها عام ١٩٨٢م إلى جانب تعدد البحوث المعملية المكثفة من غازات الحرب الأخرى ووسائل الدفاع ضدها إضافة إلى تطوير النظم الدفاعية لتشمل صناعة معدات الوقاية ووسائل الإنذار والإكتشاف المبكر لاستخدامها مما يشكل منظومة كاملة من الأسلحة الكيماوية.

آفاق البرنامج النووي الإسرائيلي فى العقد القادم:

من المنتظر استمرار إسرائيل فى بناء المفاعلات النووية من (١-٢) مفاعل قوى من طراز (ISDU) مع عدم إخضاع هذه المفاعلات لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ينتظر أن تعمل إسرائيل على زيادة قدراتها فى مجال امتلاك الأسلحة النووية الاستراتيجية لقناعة قادتها بأهمية وحيوية هذه الأسلحة لتحقيق أمن إسرائيل.

كما ينتظر أن تسعى إسرائيل لدخول مجال إنتاج القنابل (الهيدوروجينية) و (النيوترونية) حيث تسعى لاكتساب الخبرة فى هذا المجال منذ عام ١٩٨٣م (١٤).

وقد صرح الخبراء والكتاب الإسرائيليون فى الآونة الأخيرة أنه يجب على إسرائيل عدم الإكتفاء بأن تكون قوة ردع نووية تعتمد على السلاح النووي الإستراتيجى (القنابل الذرية والهيدروجينية) فحسب بل يجب أن تعتمد على السلاح النووي التكتيكى (قنابل النيوترون) (١٥)، حيث إن وجود مثل هذا السلاح يغطى الثغرات فى السلاح النووي الاستراتيجي، إضافة إلى أن قنابل (النيوترون) تحقق قتل الأفراد دون تأثيرات تدميرية كبيرة بفعل موجة الضغط أو موجة الحرارة الشديدة، إلى جانب أنه لايخلف تلوثاً إشعاعياً له مدد استمرار متفاوتة كما يمكن التركيز بهذا السلاح على قتل العسكريين دون قتل المدنيين خصوصاً فى المعارك التى تدور بالقرب من المدن والمناطق الآهلة بالسكان.

ثوابت الموقف الإسرائيلى:

تسمح إسرائيل بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المفاعل الإسرائيلى فى (ناحال سوريك)، والذي حصلت عليه من الولايات المتحدة فقط، بالإضافة إلى بعض المنشآت الثانوية والتى تحصل على مواد مشعة من هذا المفاعل، أما بقية منشآت إسرائل النووية، فإنها لاتخضع لأى رقابة.

ومنذ عام ١٩٦٩م لم تسمح إسرائيل لأى أجنبى بزيارة المنشآت النووية فى (ديمونة)، وقد جاء فى تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة عام ١٩٨٢م، أن إسرائيل لم تعط المجتمع الدولي أية تأكيدات عن طبيعة استفادتها من منشآتها النووية.

وبعد ضرب السلاح الجوي الإسرائيلى للمفاعل النووي العراقى (تموز-١) بالقرب من بغداد، فإنه من غير المقبول أن يظل المجتمع الدولى مسلماً بأن تحكم إسرائيل منفردة على النوايا النووية للدول الأخرى فى الشرق الأوسط بينما لا تقبل أن يناقش أحد نواياها فى هذا المجال.

ويرتكز مفهوم الأمن الإسرائيلى على ضمان توفير القدرات الشاملة لتأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية، وبصفة خاصة من خلال القدرات العسكرية المتطورة والمعتمدة على أوجه التقدم التكنولوجى المعاصر، والتى تمثل من وجهة نظر إسرائيل خياراً رئيسياً لدعم كيانها وبقائها وعناصر استمرارها فى مواجهة أية مخاطر وتهديدات من أى شكل من الأشكال، وفى أى اتجاه وفى أى وقت.

وتواصل إسرائيل استثمار علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة فى تحقيق مجموعة من المزايا الاستراتيجية نذكر منها أربعـــة رئيسية:

أولهما: الإخلال بالتوازن الإستراتيجي مع دول المنطقة على المدى البعيد لصالحها، وبما يتيح لها فرصة فرض بعض مفاهيمها ووجهات نظرها فى مواجهة الجانب العربى.

وثانيها: دعم مواقفها السياسية والتفاوضية باستغلال ما يمثله رصيد قوتها العسكرية من تقدم تكنولوجي.

وثالثهما: استخدام الخيار التكنولوجي كأحد الأدوات الفعالة فى مجال استراتيجية الردع على المستوى العسكرى.

ورابعها: دفع الجانب العربى لإعادة حساباته إزاء حجم الضرر الذى قد يلحق به من جراء التقدم العسكرى الإسرائيلى فى حالـــة وجـــود نوايـــا هجومية.

إن هناك خصوصية للتعاون الاستراتيجى الأمريكـــى الإســـرائيلى، حيث أعيد تقنين ذلك التعاون خاصة فى المجالات الحيوية من خلال التوقيع (١٦) على اتفاقية ٢٣ أبريل ١٩٨٨م، والتى تسمح لإسرائيل بالدخول فـــى مجال الفضاء وبرنامج حرب الكواكب بما يسمح لها بالحصول على أرفـــع مستوى تكنولوجي فى هذا المجال.

كما قامت الولايات بإمداد إسرائيل بالقنابل العنقودية وطائرات القتال التى يمكنها حمل قنبلة نووية زنة (٧٥٠ – ١٠٠٠) كيلو جرام، إضافةً إلـــى

نوعيات متقدمة من الصواريخ (لانس وبيرشنج) إلى جانب المدفعية بعيـــدة المدى القادرة على إطلاق قذائف نووية.

وتضع إسرائيل ثلاثة شروط لوضع ترتيبات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.

أولها: التفاوض المباشر الذى لا يخضع لأى شروط مـــسبقة بينهـــا وبين الدول العربية.

وثانيها: اتخاذ ما يلزم من ترتيبات ضرورية لدعم الثقـــة المتبادلـــة بينها وبين دول المنطقة.

وثالثها: أن يتم التصديق على الاتفاقية المنشئة للمنطقة الخالية مـــن أسلحة الدمار الشامل من قبل جميع الدول المعنية.

ولقد أوضح الجنرال (مرد خاى جور) نائب وزير الدفاع الإسرائيلى ثلاثة شروط للدخول فى إطار متبادل من الأمن وضبط التسلح برزت خلال مناقشات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف التى كانت جارية فى إطار صيغة مدريد للسلام.

أولها: مرور عدة سنوات يترسخ فيها التعايش بين إسرائيل وجيرانها من العرب.

وثانيها: قيام الدول العربية وخاصة سوريا بتخفيض مستويات قواتها المسلحة وإنفاقها العسكرى.

وثالثها: تأكد إسرائيل من أن دولاً مثل العراق وإيران لن تتمكن من تطوير قدرات نووية خاصة بها، ولم تعد تشكل تهديداً إقليمياً على جيرانها.

واستطرد قائلاً: (عند ذلك يصبح في إمكان أى حكومة إسرائيلية التفكير جدياً في تخفيض قواتنا المسلحة، وإنفاقنا العسكرى بشكل ملموس والتوجه فى استراتيجيتنا بعيداً عن توازن الردع القائم حالياً نحو توازن قائم على الأمن والمصالح المتبادلة بيننا وبين جيراننا العرب).

ولم تعترف إسرائيل صراحة بامتلاكها أسلحة نووية، ولكنها تلوح دائماً بها ضمن إطار واسع يؤدى نفس الهدف دون تحديد صريح بوجود ذلك السلاح النووى، حيث يتداول كافة المسئولين فى إسرائيل طرح تعبير (الردع الاستراتيجى) وهو معنى يؤدى نفس الغرض دون الاعتراف صراحة بكلمة السلاح النووي.

وفى إطار ذلك يقول (زائيف تشيف) كبير المحللين الإسرائيليين فى الشئون العسكرية والاستراتيجية (إننا نحتفظ دائماً بالتفوق التكنولوجي والنوعى، حيث علينا أن نتذكر دائماً أن هزيمة واحدة تلحق بإسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها، بينما الأمر ليس كذلك إطلاقاً بالنسبة للعرب، فإسرائيل لا تستطيع تهديد وجود سوريا أو مصر أو السعودية أو أية دولة عربية أخرى، بينما ذلك قد يكون صحيحاً بالنسبة لإسرائيل إذا ما أراد أى طرف عربى ذلك.

ومن هنا فعلينا الاحتفاظ برادعنا الاستراتيجى المستقل، وإننى أقول صراحةً: إن من يعتقد أن إسرائيل ستتخلى عن رادعها الاستراتيجي مجاناً

ودون مقابل هو من الحالمين، أما إذا تم إحلال السلام الدائم والـشامل فـي المنطقة، فإن جميع الأبواب تصبح مفتوحة وجميع الاحتمالات تصبح واردة.

ثانياً: التهديد النووى الإسرائيلى للأمن القومى العربى

من واقع أن إسرائيل تخفى قدرتها النووية، فمن الطبيعى أن تخفـى وبدرجة عالية جداً من السرية خطة استخدام تلك القوة بما تتضمنه من أماكن إنتشار أسلحتها النووية ووسائل حملها وإطلاقها، وأيضاً قد تحتفظ بقنابلهـا النووية إما مفككة أو جاهزة للتركيب أو مركبة بالكامل وجاهزة للاسـتخدام الفوري.

والمرجح أن مخزون إسرائيل الاحتياطي من القنابل الذرية يـشتمل على خليط من الأسلحة المفككة جزئياً والجاهزة للتركيب والأسلحة المركبـة بالكامل، حيث يسمح لها هذا التخطيط بمواجهة كافة الاحتمالات، وأيضاً يوفر أكبر قدر من التأمين للمخزون الاستراتيجى النووي ضد الأخطار التى يمكن أن تتهددها إلى جانب أن المخزون النووي المفكك أو الجاهز للتركيب يسمح لإسرائيل بالدفاع عن وضعها كدولة غير نووية، كما أن الأجـزاء المفككـة تزيد من الصعوبات البالغة فى جانب التوصل إلى مكونات القنبلة الواحـدة، والتى تنتشر إجزاؤها فى أكثر من مكان إلى جانب صعوبة إعـادة تجميـع مكوناتها بشكل صحيح.

ويمكن نستنتج أن كل القواعد الجويـة الإسـرائيلية المدنيـة منهـا والعسكرية تصلح مكاناً مناسباً لتخزين السلاح النووي، ومن أكثر الأمـاكن مناسبة للتخزين النووي هو قاعدة (حاتسريم) العسكرية، والتى تعتبر أقـرب

قاعدة لمفاعل بانتشارها الواسع وضعف كثافتها السكانية تعتبر أيضاً مكاناً مثالياً لإخفاء الأسلحة والرءوس النووية الإسرائيلية.

هذا الانتشار الواسع لأماكن تخزين الأسلحة النووية الإسرائيلية مع امتلاكها لكافة وسائل الحمل والإيصال من المقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات النقل والهيلوكبتر إلى جانب الصواريخ بأنواعها والمدفعيات طويلة المدى باختلاف مدياتها تجعل كافة الأهداف الاستراتيجية السياسة والاقتصادية والعسكرية على امتداد الوطن العربي على كامل اتساعه طولاً وعرضاً شرقاً وغرباً فى متناول التدمير الذري وباقى أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية (١٧).

ويكفى القول هنا أن الطائرة (الفانتوم) قادرة من حيث المدى على توجيه ضربة ذرية ضد ليبيا والعودة دون إعادة التزويد بالوقود، وبالتالى يمكنها الوصول إلى إيران ومصر، كما يمكن للطائرة (النشر) أن تضرب مدينة طهران فى إيران والرياض ومكة فى السعودية والخرطوم فى السودان، وأبعد من هذا فيمكنها أن تصل إلى مدينتى (وردستوف وباكو) فى روسيا.

وتعتبر الطائرة (F١٥) هى أفضل طائرات إسرائيل على الإطلاق للعمل كقاذفة قنابل نووية بما لديها من قدرات تكنولوجية وإلكترونية ومدى بعيد نسبياً.

هذا وتزداد درجات التهديد النووى الإسرائيلى كلما أمكن استخدام أكثر من وسيلة لإيصال الرءوس والقنابل النووية، وبالتالي فإن دول الطوق

العربية والتى لها حدود مشتركة مع إسرائيل، ومنها مصر تواجـه خطـراً متزيداً ومتصاعداً وبدرجات متفاوتة للأمن القومى حالياً ومستقبلاً.

ومن واقع أن مصر فى أعقاب تصديقها على الانضمام إلى معاهـدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى فبراير ١٩٨١م، ومع زيادة إثباتها لحـسن النية فقد شهدت حقبة الثمانينيات العديد من الآراء والمناقشات التـى اتـسع نطاقها لتضم أطرافاً من مختلف القوى السياسية والعلمية المتخصـصة مـن المؤيدين والمعارضين لمشروع إقامة المحطـات النوويـة لتوليـد الطاقـة الكهربائية فى مصر، والذى كان برنامجاً طموحاً لإنشاء ثمـانى محطـات نووية لتوليد الكهرباء بقدرة إجمالية ثمانية آلاف ميجـا وات، حيـث كـان يفترض الانتهاء من إقامتها قبل نهاية القـرن العـشرين، إلا أن المناقـشات المكثفة انتهت إلى اتخاذ قرار بتجميد المشروع منذ عام ١٩٨٤م (١٨) بسبب الأعباء المالية واعتبارات الأمان النووي (فى أعقاب حادث تشيرنوبل).

وقد ساهم ذلك إلى جانب الانطلاق النووي الإسرائيلى ليس فقط فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية بل تخطاه إلى الاستخدامات العسكرية ساهم ذلك في زيادة التهديد المباشر للأمن القومي المصري، وأدى إلى خلق ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر.

أولها: فجوة أمنية

وقد اتضحت معالمها نتيجة لاختلال توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة الانفراد الإسرائيلى بامتلاك القدرات النووية.

وثانياً: فجوة اقتصادية

بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالب المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعدلات المنشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثالثها: فجوة تكنولوجية

بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بآثارها بعيدة المدى على أوجه التقدم العلمى فى كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادى.

ومن هنا فقد ساد التفاؤل كافة الأوساط العلمية فى مصر، وذلك عند قيام الرئيس محمد حسنى مبارك يرافقه الرئيس (كارلوس منعم) فى ٤ فبراير ١٩٩٨م بإفتتاح المفاعل النووي المصرى المصمم للأغراض الصناعية والزراعية والطبية والمصنع الملحق به لإنتاج الوقود اللازم لتشغيل المفاعل والخاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مدينة (أنشاص)، كنموذج للتعاون الناجح بين مصر والأرجنتين فى هذا المجال، ودعماً لدور الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فى دفع عملية التنمية، إضافة إلى توقيع مصر مع الأرجنتين لاتفاقية تعاون فى المجال العلمى والتكنولوجي، فيما يعتبر خطوة هامة من جانب مصر على طريق تقليص الفجوة التكنولوجية التى تفاقمت نتيجة التأخير فى عدم إدخال هذه التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية.

ثالثاً: الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووي الإقليمى

تعتبر مصر بأوضاعها الجيوبولتكية (١٩) من أكثـــر دول منطقـــة الشرق الأوسط تعرضاً للتهديدات العسكرية من جانب إسرائيل، حيث توجـــد القوة العسكرية الإسرائيلية لدولة تعتبر مجالها الحيوي ممتداً ليضم كافة الدول العربية، وقد عملت على تحقيق توازن عسكرى (تقليـــدى وتفـــوق تقليـــدى ونووي مع كل دول الطوق العربية المحيطة بها (مصر – سوريا – الأردن).

ورغم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن إسرائيل لم تتوقـــف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعاتها الحربية وقوتها النووية والتى يتمركز جزء رئيسى منها فى (صحراء النقب) المتاخمة للحدود المـــصرية، الأمـــر الذى أكد حقيقتين بارزتين:

أولهما: إن امتلاك اسرائيل السلاح النووي أصبح أمراً مؤكداً، بـــل وإنها تسعى دائماً لزيادة قدراتها فى هذا المجال بما يكسبها مزيداً من القدرة والتفوق، ويدفعها إلى استمرار السياسات العدوانية التى تستهدف فرض الأمر الواقع والتوسع.

وثانيهما: إن النشاط النووي الإسرائيلى لم يقتـــصر علـــى الـــسعى لإمتلاك الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها فحسب، بل تجاوز ذلـــك إلـــى امتلاك وســـائل إطـــلاق متنوعـــة أبرزهـــا الـــصواريخ (أرض – أرض)، والطائرات التى تمكنها من حمل القنابل النوويـــة إلـــى مختلـــف المـــسافات وبأساليب استخدام متباينة.

وفى ظل تلك المعطيات، فإن متطلبات تحقيق الأمن القومى المصرى لمجابهة التهديد النووي المتنامي على الحدود المصرية – إلى جانب الثوابت التى وضعتها إسرائيل للتخلص من رادعها الاستراتيجى، والتى قد يـــستغرق فى تحقيقها عقد أو عقدين من الزمان على الأقل.

على ضوء ذلك فإن هناك خمسة خيارات أمام المخطط الاستراتيجى المصرى لمجابهة التهديد النووي الإسرائيلى باعتباره تهديداً للأمن القــومى المصرى.

الخيار الأول: قبول الأمر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الإسرائيلية

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر إلى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والإسلامية، إضافة إلى أنه لن يحقق الاستقرار المنشود فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل اختلال توازن القوى الذى يستمر معه التهديد المباشر للأمن القومى المصري، إضافة إلى أن استمرار الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووي سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية لعل

أولها: استمرار سياسة الابتزاز الإسرائيلى المستمر وعدم الالتـــزام بالجداول والبرامج الزمنية التى التزمت بها فى ظل مواثيق السلام الموقعـــة عليها خير مثال لذلك.

وثانيهما: إضعاف فعالية مصر فى التأثير على الأحداث فى المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل فى عملية السلام، بما يتيح لإسرائيل تحقيـــق مطامعها وفرض السلام الذى يحقق الأمل الإسرائيلى من وجهة نظرها على حساب الأمن القومي المصري والعربي.

وثالثهما: التهديد غير المباشر والتلميح المستمر بإنزال العقاب على مصر بما يقنعها دائماً بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسباً للخسائر المحتمل

أن تتعرض لها فى ظل القدرة التقليدية وغير التقليدية والنووية المنتشرة على حدودها.

ورابعهما: عدم إتاحة المناخ الملائم لتحقيق الأهداف الوطنية وتقييد حرية القرار السياسى المصرى بما يؤدى إلى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر من خلال تهديد بقائها ذاته، الأمر الذى يخرج عن حدود وقدرات أى قيادة مصرية وطنية.

إن قبول الأمر الواقع والاستسلام لتفوق إسرائيل وسيادتها النووية فى المنطقة يتنافى مع رؤية أى محلل للعلاقات الدولية سواء فى مصر أو المنطقة العربية أو فى العالم بأسره.

ولعل الرؤية التى طرحها (حزقيال درو) أستاذ العلوم السياسية والإدارة فى الجامعة العبرية فى القدس المحتلة خير دليل على ذلك، حيث قال (إن دوافع أية دولة للتوجه للخيار النووي هو لتحسين أمنها خاصة إذا كان مهدداً بخطر جدي يهدد البقاء، أو توضع فى ظروف يصبح الاختيار النووى – رغماً عن مخاطره – أفضل البدائل الأخرى مثل بلد يواجه خصوماً نوويين، أو بلداً مهدداً للابتزاز).

ورغم أن (حزقيال) يتحدث أصلاً وفى ذهنه إسرائيل، فإن ما رآه مبرراً لإسرائيل لامتلاك الأسلحة النووية هو بعينه مبرر كافٍ لمصر وللعرب لامتلاك نفس السلاح، لأنه لا يمكن لمصر أن تدع المنطقة العربية تعيش فى ظل احتكار نووي تنتفع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة فى فرض سياستها وأهدافها.

الخيار الثاني: استمرار السعى للدخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى

وقد تتحق هذه الضمانات إما فى إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي إطار عالمى مقنن أو عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين .. وقد سبق لمصر فى منتصف الستينيات أن بحثت ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام إسرائيل أو تهديدها باستحدام الأسلحة النووية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاتحاد السوفيتى السابق قد رفض تقديم أسلحة نووية لمصر سواء قبل أو بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، كما رفض أيضاً أية ضمانات نووية ضد إسرائيل (٢٠).

وقد كانت القطيعة فى العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينيات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيد الاحتمال، كما أن الأوضاع العالمية بعد التحولات الأخيرة فى دول المعسكر الشرقي زادت من عدم جدوى التطلع لمثل هذه الضمانات.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن طبيعة علاقتها مع إسرائيل وضغط اللوبي اليهودي فى واشنطن تمنع إمكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد إسرائيل.

ورغم أن مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووي تتمتع بالضمانات التى نص عليها قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥ لسنة ١٩٦م) ، ورقم (٩٨٤ لسنة ١٩٩٥م) إلا أن وجهة نظر مصر والتى عرضها وزير خارجيتها السيد (عمرو موسى) في ذلك الوقت فى الكلمة التى ألقاها فى ٢٠ أبريل عام ١٩٩٥م أمام المؤتمر الدولي الذى انعقد فى نيويورك لبحث تمديد

معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتى جاء فيهـا: (إن الـضمانات الدولية التى وردت فى قراري مجلس الأمن لا تزال قاصـرة عـن تـوفير ضمانات الأمن المطلوبة لتأمين الدول غير النووية من مخاطر هذه الأسلحة، حيث أغفلت عناصر أساسية وهى عناصر (الـردع والحمايـة والفعاليـة، فعنصر (الردع) يرتكز على أن يقوم المجلس فوراً باتخاذ التدابير اللازمـة لمواجهة أى تهديد نووي فى إطار الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، أما عنصر (الحماية)، فهم لتأكيد المسئولية الجماعية للمجلس بإتخاذ تـدابير مشتركة لقمع العدوان، وأخيراً عنصر (الفعالية) بعدم استخدام حق الـنقض وذلك للحيلولة دون عرقلة مجلس الأمن من الاضطلاع بمسئولياته.

ومن منطلق أهمية ألا تسمح مصر مهما كانت الظروف أن تجعـل أمنها القومى المهدد نووياً من إسرائيل رهناً بضمان خارجى لعدة اعتبارات:

أولها: إن هذا الضمان قد يؤدى إلى خضوع مصر لا بتزاز سياسى حول طرق ووسائل حل الصراع العربي – الإسرائيلى لصالح إسرائيل.

وثانيها: قد لا تتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقاً مطلقاً مع مـصر، وبالتـى قد تتخذ قرارات لا تتفق مع المصالح المصرية.

وثالثهما: إن معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الأوان، وبعد أن تتم الضربة النووية فعلاً مما يجعلها عديمة الجدوى.

ورابعهما: إن مسائل الأمن القومى غير المقيد لتلك الأسلحة يجعلهـا وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة.

هذا وقد أكدت جميع الآراء التى نادت بهذا الخيار أن ذلك الامـتلاك لا بد أن يستند إلى تخطيط استراتيجي عربي كإطار مرحلي أن يسد فجـوة عدم التوازن فى القوى الناشئة عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

الخيار الثالث: امتلاك مصر لأسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية تمكنها من مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي:

ويقصد بهذه الأسلحة عدة أنواع من أنظمة التسليح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصورايخ أرض - أرض أو الأسلحة فوق التقليدية الكيماوية والبيولوجية وأسلحة التفجير الحجمى "مقابل الارتجاج".

وقد رجح كثير من المفكرين والسياسيين والعسكريين العرب على ضرورة سعى الدول العربية لإمتلاك هذا السلاح فوق التقليدى المتطور بإعتباره من أهم الخيارات المتاحة، ويؤكد مؤيدى هذا الخيار على عدة حقائق ...

أولهـا: رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الأسلحة

وثانيها: المرونة في استخدامها بالمقارنة بالأسلوب المعقد والقنوات العديدة لاتخاذ قرار استخدام السلاح النووي والذى يصل لحد موافقة رئيس الدولة ذاتها للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامها.

وثالثها: أن الاستخدام غير المقيد لتلك الأسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة.

هذا وقد أكدت جميع الآراء التى نادت بهذ الخيار أن امتلاك هذه الأسلحة لابد أن يستند إلى تخطيط استراتيجى عربى كإطار مرحلى يمكن أن يسد فجوة عدم التوازن فى القوى الناشىء عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية وان امتلاك مصر والعرب للردع التقليدى وفوق التقليدى يعتبر هدفاً مؤقتاً لملء الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للرادع النووي.

الخيار الرابع: إعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطوير وامتلاك قدرات نووية عسكرية:

من خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصرى والعربى تجاه التهديد النووي الإسرائيلى يتضح أنه لا سبيل أمام مصر والدول العربية إلا السعى منفردة أو من خلال عمل عربي مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتهما النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية.

ورغم الضغوط والمحاذير والأزمة الاقتصادية فـــى مـــصر، إلا أن ثوابت الموقف الإسرائيلى واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النوويـــة، بـــل وباقى أسلحة التدمير الشامل الأخرى، فإن مطلب حمايـــة الأمـــن القـــومى المصرى والعربى يسلتزم السعي من أجل امتلاك السلاح النووي.

ولقد صرَّح (ذو الفقار علـــى بوتـــو) مؤســـس البرنـــامج النـــووي الباكستانى(٢١): (إذا امتلكت الهند قنبلة ذرية فعلى الـــشعب الباكـــستاني أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض، أو حتى الموت جوعاً فى سبيل صنع قنبلة ذرية، وليس هناك بديل لذلك).

إن مطلب توازن الردع النووي بين المعسكرين الـــشرقي والغربـــي (قبل وأثناء الحرب وتفكك الاتحاد السوفيتى) – كان السبيل الوحيـــد لمنـــع حرب نووية بينهما، وسيظل توازن الردع النـــووي بـــين الـــدول العربيـــة واسرائيل هو مطلب شرعي يتطلبه حق البقاء والدفاع عـــن الـــنفس، وهـــو الرادع الوحيد الذى يؤمن الدول العربية من التهديد النووي.

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجـــم المـــرارة التـــى تتحملها القيادات العربية فى مواجهة تهديد أمنها القومي إزاء التهديد النووي الإسرائيلى المباشر لحاضرها ومستقبلها فكل الخيارات المطروحـــة لحمايـــة

الأمن القومي المصرى والعربي كلها تتناقض مع استراتيجية الــسلام التــى أصبحت مطلباً لكل شعوب المنظمة بما فيها إسرائيل نحو مستقبل أفضل يبنى على توازن المصالح وليس توازن القوي الذى أنهك اقتصاديات المنطقة كلها العربية والإسرائيلية، واستنزف العديد من الأموال فى تسابق تسلح لا نهائي بين العرب وإسرائيل.

من هذا المنطلق وإدراكاً لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوتهــا لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي فى الشرق الأوســط عــام ١٩٧٤م، وانتهت المناقشات فى ديسمبر ١٩٧٤م بتبنـــي الجمعيــة العامــة للاقتــراح واعتماد القرار رقم (٣٥٦٣) فى الدورة التاسعة والعشرين حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي فى الشرق الأوسط، حيث صــدر القــرار بــدون تصويت وبدون اعتراض إسرائيل عام ١٩٨٠، ويتوالي صدوره سنوياً منذ هذا التاريخ.

الخيار الخامس: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

إن خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هــو الخيــار الوحيد الواقعي الذى تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام إسرائيل به على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوة السلام، مع إثبات حسن النوايا الإسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووى والتى تعنى فقط الالتزام بعدم تطوير أو إضافة قدرات نووية إسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزوناتها من تلك الأسلحة والتى لاتدخل فى نطاق تفتيش الوكالة الدوليــة للطاقة الذرية، حيث يتركز طولاً وعرضاً داخل إسرائيل، وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي إلى العودة إلى سباق تسليحى لا مفر منه فى ظــل إصــرار إسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه تحقيقاً للأمــن القــومي المــصري والعربي.

كما يتماشى هذا الخيار مع مبادرة الرئيس (محمد حسنى مبارك) في ١٨ أبريل ١٩٩٠ والتى أكدت ما سبق وأعلنته وفود البرلمانات العربية فـــى لقائها مع ممثلى البرلمانات الأوربيين فى (دبلن) فى ســـبتمبر ١٩٨٩م مـــن ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، كما التقت مع مبادرة الرئيس الأمريكى (جورج بوش) بمنع انتشار هذه الأسلحة فى الشرق الأوسط فى ٢٩ مايو ١٩٩١م.

كما التقت مع ما جاء فى (إعلان الدوحة) الذى صدر عـــن مـــؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى انعقد فى دولة قطر فى الفتـــرة مـــن (٢٤: ٢٧) مارس ١٩٩٨م من التأكيد على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى افريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا، وأيضاً فقد جدد البرلمانيون العرب فى ختام مؤتمرهم الذى انعقد فى (صنعاء) يوم ١٨ مـــارس ١٩٩٨، جددوا الدعوة إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل مع إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعوة المجتمع الـــدولي إلـــى الـــضغط علـــى إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً: مصر وقضية أسلحة الدمار الشامل

إن اهتمام مصر بقضية الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط ليس جديداً ولا طارئاً، فقد كانت مصر من أوائل الدول التى ساهمت فى مناقـشة معاهدة منع الانتشار النووي قبل عرضها للتوقيع عـام ١٩٦٨م، كمـا لهـا إسهامات متكررة سواء للدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النـووي فـى الشرق الأوسط أو جهودها المتواصلة فى مجال إخلاء الشرق الأوسط مـن أسلحة الدمار الشامل على إطلاقها.

وينطلق الموقف المصري من خلال قضيتين متزامنتين:

أولهما: قضية حظر انتشار الأسلحة النووية.

وثانيهما: قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

١- الموقف المصرى من حظر انتشار الأسلحة النووية:

لقد بدأت مصر الدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النـووي فـى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٤م، حيث تقدمت بمشروع قرارها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظلت مصر تقدم مشروع قرارها كل عام إلى الجمعية العامة حتى عام ١٩٨٠م، حيث صدر القرار بذلك، ومنذ ذلك الحين يـصدر هذا القرار سنوياً بموافقة كافة الأطراف بما فيهم إسرائيل.

ويتضمن مشروع القرار المصري أربعة بنود:

أولها: الدعوة لإنضمام جميع الأطراف في المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وثانيهما: أن تقوم هذه الدولة بإعلان الامتناع – على أساس متبادل– عن إنتاج الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي أو الحصول عليها أو حيازتها على نحو أو آخر وعن السماح لأى طرف ثالث بوضع أسلحة نووية على أراضيها.

وثالثها: أن توافق الدول المعنية على خضوع جميع أنشطتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورابعها: دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بأن يواصل استقصاء إمكانيات تحقيق تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

فى عام ١٩٨١م قامت مصر بالتصديق على معاهدة منع الانتشار النووي لتصبح طرفاً كاملاً فيها على الرغم من وجود توجه فى ذلك الوقت يحذر من الإقدام على هذه الخطوة طالما بقيت إسرائيل خارج المعاهدة.

ومع موعد تجديد معاهدة منع الانتشار النووي بعد مرور (٢٥) عاماً على توقيع الدول الأعضاء فيها، والبالغ عددهم (١٧٠) دولة من ضمنهم مصر، ومع طرح الولايات المتحدة لقضية التمديد اللانهائى لتلك المعاهدة ومع استمرار امتناع إسرائيل عن التوقيع عليها، فقد تركز الموقف المصرى على شرطين رئيسين:

أولهما: عدم الموافقة على التمديد اللانهائى للمعاهدة.

وثانيهما: ممارسة الضغط على إسرائيل والدول الإقليمية الأخرى للانضمام إلى المعاهدة، وهو من ثوابت الموقف المصرى فى هذا الشأن.

ومن منطلق أن السياسة الناجحة تعنى (فن الممكن) فقد اســتطاعت الدبلوماسية المصرية أن تتعامل مع الواقع لطرح رؤيتها من معاهــدة منــع الانتشار النووي، فهي لم تغفل حقيقة ارتباطها بالمعاهدة منذ تصديقها عليهــا ١٩٨١م، وأيضاً حقيقة عدم التوقيع الإسرائيلى عليها رغم التأكد من امتلاكها للسلاح النووي وغير النووي.

هذا ويعرض (٢٣) "د. مــصطفى ســلامة" وكيــل كليــة حقــوق الإسكندرية لموقف القانون الدولي من تلك القضية، والذى نــشرته (جريــدة الأهرام)، والذى تدركه القيادة السياسية المصرية فــى خطــوات تــصعيدها للمسألة النووية على إطلاقها، حيث عرض ثلاثة اعتبــارات يتعــين علــى مراعاتها من منطلق التزامها بأحكام بالقانون الدولى.

الاعتبار الأول: إنه فى حالة توافر الأغلبية اللازمة لمد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووي، فإن على كل الدول أطراف المعاهدة والسابق تصديقهم عليها، عليهم الانصياع لما ارتأته الأغلبية، وبالتالي فإن رفض مصر الموافقة على مد سريان المعاهدة لا يمنع من الالتزام بأحكامها حتى لــو اســتمرت إسرائيل على موقفها الرافض لها.

الاعتبار الثاني: إن المادة العاشرة من معاهدة حظر انتشار الأســلحة النووية تعرض للاقتراح الخاص بالانسحاب منها .. باعتبــار أن القــانون الدولى العام يقر ما يطلق عليه (التحلل المشروع والشامل مــن الالتزامــات الدولية بمقتضى حق الانسحاب من المعاهدات) ، حيث يأتى ذلك فى نــص صريح فى المادة (٥٤) من اتفاقية (فينا) للمعاهدات لعام ١٩٦٩م.

وهكذا جاءت المادة العاشرة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لتؤكد أن لكل دولة طرف فيها الحق فى الانسحاب منها إذا رأت أن حوادث

طارئة متعلقة بموضوع المعاهدة تهدد مصالحها القومية العليا، وذلــك بــأن تخطر جميع الدول الاطراف فيها، وكذلك مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمــم المتحدة بانسحابها قبل ثلاثة شهور من تاريخ الانسحاب على أن يتضمن هذا الإخطار بياناً بالحوادث الطارئة التى ترى الدولة أنها تهدد مصالحها العليــا، والذى عرضها (د. مصطفى سلامة) ، حيث قال (إن الانسحاب وإن كان حقاً لكل دولة فى المعاهدة، فإنه يتطلب لمباشرته عدة شروط:

أولها: ضرورة وجود حوادث أو أمور ذات طبيعــة طارئــة غيــر عادية.

وثانيها: أن يترتب على هذه الحوادث تهديدا لأمن الدولة المعنيــة، وهذه مسألة يترك تقديرها لكل دولة فى ضوء ما ترى أنه يهــدد مــصالحها العليا.

وثالثها: القيام بإخطار الدول الأخرى الأطراف فى المعاهدة ومجلس الأمن بأمر هذه الحوادث قبل ثلاثة شهور من تاريخ سريان الانسحاب.

وبتطبيق هذه الشروط الثلاثة على الموقف المــصرى مــن خــلال الرفض الإسرائيلي لها مع حقيقة امتلاكها للسلاح النووي، فإن مد المعاهــدة لمدة أو بدون تحديد يعد تكريساً أبديّاً للواقع الذى يمــنح مــشروعية حيــازة إسرائيلية للأسلحة النووية باعتبار أنها ليست طرفاً فيها، ويحرم مصر مــن السعى لامتلاك القدرات النووية من واقع التزامها بالمعاهدة مما يتصاعد معه عدم التوازن الاستراتيجى بينها وبين إسرائيل بما يفضى فى النهايــة إلــى وجود تهديد مستمر للأمن القومى المصرى.

وهكذا فإن كلا من حيازة إسرائيل المؤكدة للأسلحة النووية ورفضها الانضمام للمعاهدة النووية يشكل مع قابلية هذه المعاهدة للسريان الدائم، تشكل حوادث طارئة تبرر لمصر الحق فى الانسحاب من هذه المعاهدة.

ورغم أن هذا الانسحاب خيار متاح لمصر يفرضه القانون الـــدولي، إلا أن هذا الخيار غير وارد فى الدبلوماسية المصرية، إلا أنه لا يعنى الأخذ به إذا ما استمر التهديد المتزايد للأمن القومى المصرى مستقبلاً.

وإن الموقف المصرى الثابت فى هذا الشأن، والذى أعلنـــه رئيـــسها محمد حسنى مبارك (٢٤) بعد اجتماعه باللجنة الاستشارية التى شكلها لبحث تمديد المعاهدة النووية، والتى التقت مقترحاتها مع موقف الخارجية المصرية والذى تمثل أربعة ثوابت رئيسية تحكم هذا الموقف المصرى:

أولها: أن مصر ضد انتشار الأسلحة النووية.

وثانيها: أن مصر مع عالمية المعاهدة وضد استثناء أى دولـــة فـــى المنطقة من الانضمام والالتزام بالمعاهدة.

وثالثها: أن مصر تتحرك فى إطار الـــشرعية الدوليـــة والالتـــزام بالقوانين الدولية.

ورابعها: أن مصر تسعى لكى تشمل المعاهدة كل دول المنطقة فـــى ظل السلام الشامل الذى تهدف إليه

٢- مصر وقضية اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل:

تعتبر قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع خلق توازن إقليمى فى الأسلحة التقليدية هى المحصلة النهائية التى تـــسعى إليهـــا القيادة السياسية المصرية من كل جهودنا المتواصلة فى هذا المجال.

ولقد طرحت مصر رؤيتها من قضايا الأمن ونزع السلاح أمام لجنة نزع السلاح فى (جنيف) فى عام ١٩٩٤م.

ففى مجال الأسلحة التقليدية، فإن هناك معايير ثلاثة تحكم موقفها:

أولها: دعم التوازن التسليحى الإقليمى، والذى يعنى تـوفر القـدرة التسليحية لكل دولة فى المنطقة بالقدر الذى تتطلبه احتياجاتها الدفاعية مـن أسلحة تقليدية لرد أى عدوان خارجى عليها.

وثانيها: السعى للخفض الحقيقى للتسلح تحقيقاً لذلك التوازن المنشود بالقدر الذى لا يسمح بتفوق أى دولة عن الأخرى.

وثالثها: شمولية التوازن دون تمييز بين دولة وأخرى فى المنطقة.

وفى مجال أسلحة الدمار الشامل .. حددت مصر رؤيتها فى أهميـة إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسـلحة الـدمار الـشامل وتـدمير المخزونات الاستراتيجية منها فى إسرائيل أو أية دولـة عربيـة أو شـرق أوسطية أخرى مع إعداد نظام مراقبة طويل المدى لمنع تصنيع هذه الأسلحة مستقبلاً.

إن الصورة التى تراها مصر من قضية إخلاء الشرق الأوسط مـن أسلحة الدمار الشامل تتقارب مع الصورة التى يتم بها تجريد العراق من تلك الأسلحة تطبيقاً لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن رقم (٦٧٨) الذى صدر عقب هزيمة العراق فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والذى تطلـب تـشكيل أكثر من خمسين لجنة فنية للقيام بتلك المهمة، إلى جانب ضرورة التعـاون الكامل مع تلك اللجان، حيث إن المعرفة الدقيقة لمخزونات تلـك الأسـلحة تعتبر من أدق أسرار الدولة الحائزة عليها.

إلى جانب انتشار تلك المخزونات فى كل الرقعة الجغرافية المقامـة عليها الدولة فى إطار خطة استراتيجية متكاملة لاستخدام تلـك المخزونـات الأمر الذى يعنى توفر القناعة الكاملة للقيادة السياسية لهذه الدولة بـضرورة المعاونة فى تدمير هذه الأسلحة، تلك هى الصورة المستهدفة الحقيقية التـى تضمن الأمن الحقيقى والجاد لكل دول منطقة الشرق الأوسط.

إن الجهود المصرية تواصلت فى هذا المجال مـن خـلال مبـادرة الرئيس (محمد حسنى مبارك) فى ٨ أبريل ١٩٩٠م حول إعـلان الـشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، والتى تأكـدت بـإعلان الرئيس الأمريكى السابق (جورج بوش) عن مبادرته بشأن منع انتشار هـذه الأسلحة فى الشرق الأوسط فى ٢٩ مايو ١٩٩١.

إن إدراك كافة الأطراف بأهمية اخلاء الشرق الأسوط مـن أسـلحة الدمار الشامل وتجاوب الجميع دون استثناء مع الدعوة المـصرية والـدعوة الأمريكية فى هذا الشأن، والذي يعتبر موضوع تمديد معاهدة حظر انتـشار الأسلحة النووية، وتوقيع إسرائيل عليها هو أحـد مراحلهـا هـو المنطلـق الرئيسى الذى يحكم موقف مصر من تلك القضية.

وإن قبول العرب لإسرائيل وتطبيع العلاقات السياسية والاقتـصادية والثقافية والعسكرية بينها وبين جيرانها، والذى يتنافى ويتناقض مع تفوقهـا فى الأسلحة المطروحة وتوقيعها على إطار مبادىء لاخلاء الشرق الأوسـط من تلك الأسلحة، ثم الاتفاق على مراحل التنفيذ تتزامن مع مراحل التقدم فى عملية السلام كخطوة تالية أخرى هامة وحاسمة على طريق تحقيـق الأمـن الإقليمى المتوازن والحقيقى الذى تسعي إليه كافة الأطراف.

المحادثات متعددة الأطراف:

تعتبر المحادثات المتعددة الأطراف مكملة للمحادثات الثنائيـة التـي عقدت بين أجل تحقيق السلام وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان للتفاوض من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط فى إطار ما سمى بــ (صيغة مدريد للسلام) التى تم الاتفاق عليها عام ١٩٩٣م

وتعتبر لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى إحدى لجان خمس انبثقت عن المحادثات المتعددة الأطراف، ولا تقتصر المناقشات فى هذه اللجنة على الوفد الإسرائيلى والوفود العربية، بل تشارك فيها أكثر من عـشرين دولـة اخرى.

وقد نقلت هذه اللجنة محادثات ضبط التسلح إلى مستوى إقليمى إلـى جانب ماهو مطروح على الساحة الدولية بشكل عام بعد أن كان الحديث عن ضبط التسلح على المستوى الدولى فقط.

وقد عقدت هذه اللجنة أكثر من سبعة اجتماعات متواصلة ولم تنتـه إلى نتائج مما دفع مصر إلى طرح إعلاناً للمبـادىء بــه كافـة الأطــراف المتفاوضة تضمن مراحل ضبط التسلح وصولاً لأهداف محددة خلال فترات زمنية.

هذا ويؤثر غياب أطراف عربية رئيسية في سرعة التوصل إلى نتائج حاسمة خاصة فى مسألة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الـدمار الـشامل والتى تشترط إسرائيل مناقشاتها مع كافة الدول المعنية دون استثناء.

فسوريا تقاطع المباحثات بينما لم توجه الدعوة لحضور مؤتمر مدريد لدول أخرى يعتقد أنها تمتلك برامج للبحث النووي مثل الجزائـر وإيــران

والعراق وليبيا .. وتجادل إسرائيل فى أن غياب هذه الدول ينفى احتمال أى نقاش جوهرى حول موضوع نزع الأسلحة النووية بصفة خاصة.

ولقد شهدت الجولة والتى انعقدت فى منتصف نوفمبر من العام ١٩٩٤م (٢٦) ، والتى تم تحصيصها لبحث تفاصيل مشروع إنشاء مركز لمنع وحل وإدارة الصراعات فى منطقة الشرق الأوسط.

وقد قامت وفود تسع دول فى المنطقة بما فيهم إسرائيل بتحديد وتعريف احتياجات الدول المعنية فى هذا المركز فى إطار مرحلة بناء الثقة اللازم بين دول المنطقة، حيث تحددت مهمة المركز فى الأسلوب الأمثل لإدارة الصراع أو الأزمة التى قد تنشأ والدبلوماسية الوقائية التى تسعى لحل الصراع أو الأزمة قبل تصاعدها وأساليب الإنذار المبكر وأساليب منع وقوع الصراع بشكل عام.

وقد تم الاتفاق على إطار عام لأهداف ذلك المركز الذى يعنى بمسائل وقف إطلاق النار وتخفيف التسلح على الجانبين الإسرائيلى والعربي وتجهيز مناطق لفك الاشتباك وذلك عند نشوب الصراع.

أما فى حالة نشوب أزمة فينقل نطاق أهداف المركز إلى خلق فجوات زمنية وإجراء الاتصالات والحوار لخلق تفاهم عسكرى وتعاون الجانبين فى الأزمة من خلال المعلومات.

وتتواصل مهمة المركز لدراسة مسائل ضبط التسلح من الناحيتين الهيلكية والعملية وانتهاءً إلى نزع السلاح، إذا تطلب الموقف، ويستمر تعميق الإجراءات السابقة وصولاً إلى مرحلة السلام الشامل.

وبناءاً على أهداف المركز، فقد تم تحديد وظائفه التى تم تقسيمها بدورها إلى ثلاث فئات من الوظائف:

أولها: وظائف على المدى القصير

وتشمل المساعدة فى دفع مفاوضات السلام، وتقليل فـرص نـشوب الصراع مع البدء فى إنشاء قاعدة معلومات.

وثانيها: وظائف على المدى المتوسط

وتشمل دعم اتفاقيات السلام، وتنفيذ إجراءات ضـبط التـسلح مـن الناحيتين الهيكلية والإجرائيـة، وتبـادل المعلومـات العـسكرية، وتبـادل الإخطارات، وعقد حلقات البحث، وتأسيس نظـام أمنـى تعـاونى شـامل، وتأسيس لجان اتصال لفض الخلافات حول تفسير الإتفاقات.

وثالثها: وظائف على المدى البعيد

وتشمل دعم والحفاظ على اتفاقيات السلام مع الاستمرار فى التقـدم فى إجراءات ضبط التسلح والأمن الإقليمى، مع إجـراء أعمـال المراقبـة والتفتيش إلى جانب تغيير العقيدة العسكرية من هجومية إلى دفاعية وتأسيس مؤتمر للأمن والتعاون، ونزع السلاح في الشرق الأوسط.

خامساً: خلاصـــة الموقـف

لقد أثار الموقف المصرى المتصاعد من قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع تنامى الترسانة النووية الإسرائيلية، وذلك فـــى الوقت الذى كان قد اقترب فيه موعد المراجعة للمعاهـــدة النوويـــة فـــى ١٧ أبريل عام ١٩٩٥م والتى كانت مصر إلى جانب مائة وسبعين دولة أخرى قد إلتزمت بها، وتخلت عن طموحاتها طواعية فى إنتاج الأسلحة النووية، فـــى الوقت الذى تواصل فيه الدول النووية الخمس الكبـــرى ضـــغوطها لتمديـــد المعاهدة النووية إلى ما لا نهاية.

وقد أضاف الإصرار المصرى بُعداً جديداً للمسألة النووية خاصة فى ظل انفراد إسرائيل بالسلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى مما يعد تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى والعربى.

وقد امتدت المساندة للموقف المصرى إلى الجامعة العربية، والتـــى أعلن مجلسها فى ختام (٢٧) دورته الثالثة بعد المائة فى بيانه الختامى إلـــى أن تكريس الوضع الراهن بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل بنظام منع الانتشار النووى يشكل خللاً خطيراً، إضافة إلـــى أن اســـتمرار بقـــاء برنامجها النووي خارج النظم الدولي ينال من مصداقية وعالمية المعاهدة.

وطالب البيان مجلس الأمن بحكم مسئوليتة عن حفظ الأمن والـــسلم الدوليين بضمان عالمية تطبيق كافة الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأســـلحة النووية دون إزدواجية وتوفير ضمانات آمنة وشاملة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها مع ضرورة تنفيذ ما نـــصت عليـــه

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من تمكين الدولة غيـــر النوويـــة مـــن الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وقد واكب الموقف المصرى من المسألة النووية تحرك دولى واســع من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حيـــث نظمـــت حملة دولية لنزع السلاح النووي وأجريت مناقشة فى البرلمـــان البريطـــانى حول هذا الموضوع ركزت على أن يكون مد هذه المعاهدة مـــداً محـــدوداً، وليس لأجل غير مسمى، وبحيث يكون المد خاضعاً للتفاوض نحو الوصول إلى معاهدة جديدة متوازنة، وتشمل دول العالم كلها.

وقد أعلنت اللجنة المنظمة لهذه الحملة فى بيان صدر عنها أن ثمانين دولة غير نووية على الأقل تؤيد المد المحدود للمعاهدة باعتبـــاره الطريـــق الأفضل لعالم يتخلص من الأسلحة الذرية.

وقد امتد الرفض العالمى للمد اللانهائى للمعاهدة إلـــى دول أمريكـــا اللاتينية والكاريبى إلى جانب الدول الأعضاء فى حركة عدم الإنحياز، إلا أن نجاح الولايات المتحددة من الضغط للحصول علـــى أغلبيـــة بـــسيطة مـــن الأصوات اللازمة لتمديدها قد أحبط كل هذه الجهود.

وقد أدى الموقف المصرى الحازم حفاظاً على مصالحها العليا وأمنها القومى للدرجة التى أدت إلى قيام إسرائيل بطرح مشروع إعلان نوايا مـــن نقطتين تتضمن الأولى منها إلتزام إسرائيل بالدخول فى محادثـــات لإقامـــة منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل فى الشروق الأوسط بعد عامين من تحقيق السلام الشامل فى المنطقة وتتعهد فى النقطة الثانية بدراسة الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي بعد ذلك.

وردت مصر بمقترحات مضادة طالبت فيها بتحديد جـدول زمنـي يتضمن إلتزاماً إسرائيلياً بالتوقيع على المعاهدة النووية بعد عامين من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل، وفتح مفاعل (ديمونة) الإسرائيلى للتفتيش، وأن تبدأ مفاوضات إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فوراً فى نطاق محادثات اللجنة الإقليمية لضبط التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

وعلى النطاق العالمي فقد نجحت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى فى تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير النووية فى حالة تعرض هذه الدول إلى هجوم نووي، حيث أعدت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين مسودة القرار رقم (٩٨٤) لمجلـس الأمـن، تـم عرضه فى مؤتمر نيويورك الخاص بتمديد معاهدة منع الانتـشار النـووي وهدفت الدول الخمس فيما عرضته من ضمانات أمنية إلى إقناع دول أخرى على الموافقة على المد اللانهائى للمعاهدة، إضافةً إلى دفع الدول التـى لـم توقع عليها مثل إسرائيل والهند وباكستان إلى أن تفعل ذلك.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى خمس حقائق رئيسية:

أولهما: أن مصر ملتزمة بتطبيق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى حالة الحصول على أغلبية دولية لاستمرارها سواء وقعت عليها إسرائيل أم لا، وبالتالي فليس هناك من جدوى لربط موقفها مـن تمديـد المعاهـدة بضرورة التوقيع الإسرائيلى عليها.

ثانيها: أن هناك فارقاً بين إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الـدمار الشامل من خلال بناء مراحل ثقة متبادلة وتوازن تسليحى، وبـين الـسعى كمرحلة أولى لمنع الإنتشار النووي بتوقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووي إثباتاً لحسن النوايا، والذى يعنى فقط خضوع منشآتها النووية لتفتيش

الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يمنع من استمرار تطوير وزيارة ترسـانتها النووية القائمة دون التعرض للمخـزون الإسـرائيلى، وبالتـالى فالتهديـد الإسرائيلي سيظل قائماً سواء وقعت إسرائيل على المعاهدة من عدمه.

ثالثها: أن استمرار تملك إسرائيل لأسلحة الدمار الـشامل، وبـصفة خاصة النووى منها يعنى تهديداً مباشراً للأمن القومى المصري والعربي فيما سيؤدى إلى سباق تسلح فى هذا المجال يضاف إلى سباق التسلح فى الأسلحة التقليدية كمطلب ملح لمواجهة ذلك التهديد، وكحق مشروع للدفاع عن النفس أقرته كافة القوانين الدولية.

وهذا يتناقض مع التوجه الاستراتيجى لمساعي السلام، وبالتالى فإن توقيع إسرائيل على المعاهدة النووية، والتـى لا تعنـى تـدمير ترسـانتها ومخزوناتها منها، ضرورة ملحة يتزامن معها وضع خطة زمنية ومراحـل معينة تواكب مراحل التقدم فى مسارات السلام والتعاون الاقتصادى لتـصل فى النهاية إلى إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشاملة، وهـو الهدف النهائى الذى يجب أن تؤدى إليه مرحلة السلام الواقعى والحقيقى بين العرب والشعب الفلسطينى وإسرائيل من منظـور الأمـن المتبـادل لكافـة الأطراف.

رابعها: أن حقيقة امتلاك إسرائيل لترسانة نووية وباقى أسلحة الدمار الشامل يستدعى تعاوناً عربياً كاملاً بين الدول العربية نحو السعى لإمـتلاك رادع مصدق من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية مع السعى لامتلاك الرادع النووي مستقبلاً كوسيلة للضغط على إسرائيل باعتبـاره كـارت تفاوضـى لإمكانها فرض تجاوبها مع فكرة إخلاء الشرق الأوسط من أسـلحة الـدمار الشامل وكمطلب ملح لتصحيح الخلل الإستراتيجى القائم ومواجهـة التهديـد الحقيقى للأمن القومى المصرى والعربي.

خامسها: أن مصر قد نجحت فى تصعيدها لمسألة تجديد معاهدة منع الانتشار النووى فى قيادة حملة إقليمية وعالمية ضد المد اللانهائى للمعاهـدة وإزدواجية المعايير التى تعامل بها الدول بشأن التسلح النووي والـضمانات التى يجب أن تقدم للدول غير النووية فى حالة تعرض هذه الدول إلى هجوم رغم تنازلها طواعية بموجب توقيعها للمعاهدة بعدم السعى لامتلاك الـسلاح النووي مع النظر فى أمر دعمها بمفاعلات نووية للاستخدامات السلمية مثل الوضع الذى حدث مع كوريا الشمالية نظير ذلك الالتزام.

المصـــادر

١- Nuclear proliferation to day Lenard Sprator – ١٩٨٤ – ١١٨ P.G

٢- فتحى محمود حسان: بنية إسرائيل النووية الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر ١٩٨٧ م ، ص (١٢١).

٣- أنتوني . هـ . كودسمان، إبراهام ر. واجنر: دروس الحرب الحديثة، ترجمة المشير أبي غزالة، يونيو ١٩٩٤م ، ص (٤٢٩).

٤- Israel's Nuclear Arsenal – peter – westview Croom Helm. Jume – ١٩٨٧ p.g ١٠.

٥- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (١٣).

٦- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (١٦).

٧- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (٩٣).

٨- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (٢٠).

٩- نيكولاس فاليرى: مغامره إسرائيل بالقنبلة، عالم جديد، ١٩٦٧م،ص (١٠٦).

١٠- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره ، ص (٤٥).

١١- تود فرايدمان: الخيار النووى لإسرائيل، نشرة علماء الذرة، المجلد (٣٠)، سبتمبر ١٩٧٤م.

١٢- تقرير مجلة التايم: (كيف حصلت إسرائيل على القنبلة)، وتستند المقالة على شهادة لبعض الإسرائيلين الذين يشغلون مناصباً عالية.

١٣- دروس الحرب الحديثة، مرجع ذكره، ص (٤٢٩).

١٤- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص (١١٣).

١٥- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص (١٠٧).

١٦- زكريا حسين: التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (٢)، العدد (١)، أكتوبر ١٩٩٤م، ص (٢٧).

١٧- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص (١٥٢، ١٥٤).

١٨- د. زكريا حسين: السياسة العسكرية المصرية فى التسعينيات، الهيئة العامة للاستعلامات، أكتوبر ١٩٩٢م، ص (٢١٩).

١٩- مجموعة باحثين، تهديدات الأمن القومي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م، غير منشورة، عام ١٩٨٨م، ص (٤١).

٢٠- إسماعيل صبري مقلد، التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام، عام ١٩٧٨م، ص (٥١).

٢١- التحدى النووي الإسرائيلى، مرجع سبق ذكره، ص (٥٢).

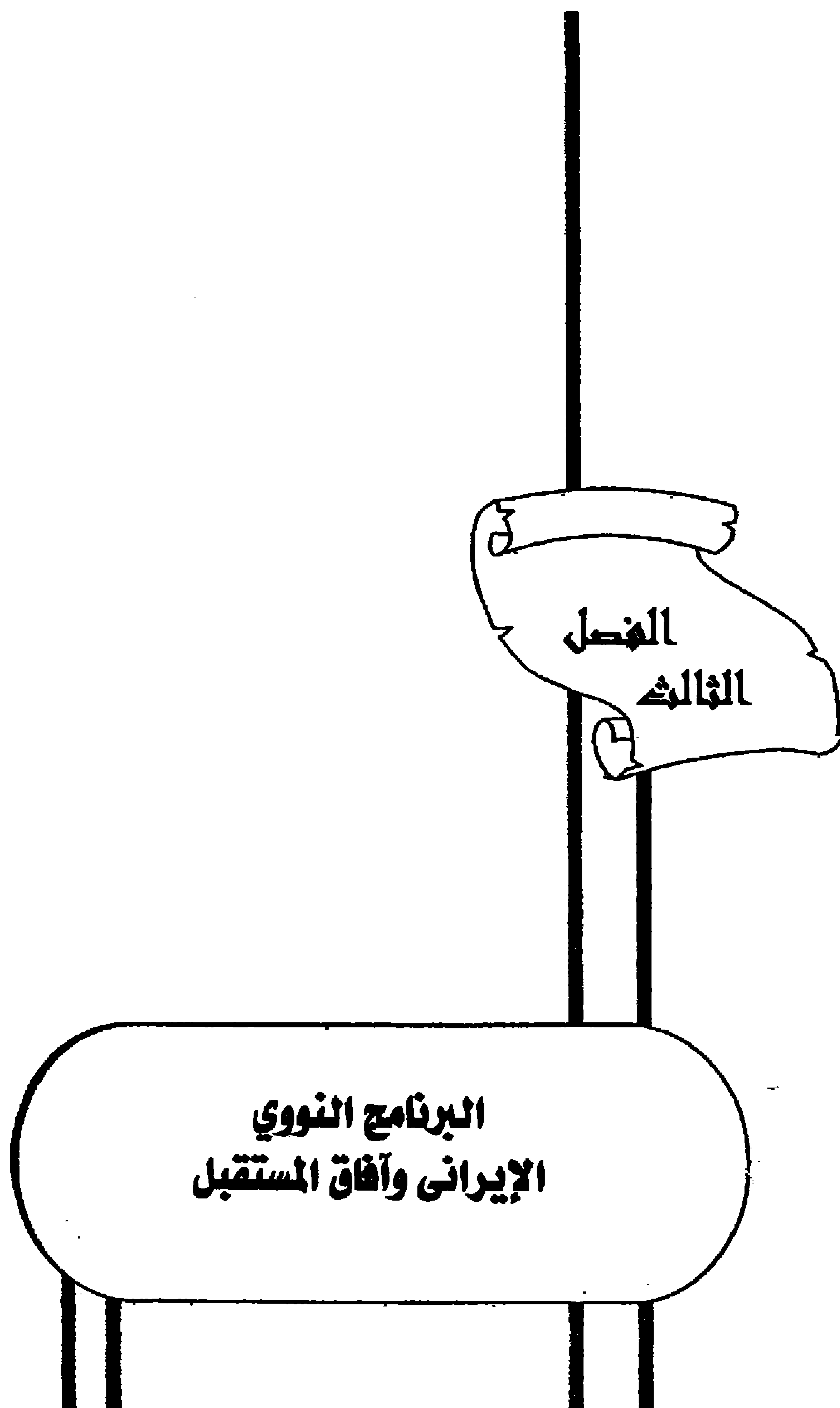
٢٢- من خطاب (ذي الفقار على بوتو) أمام المجلس القومى الباكستاني، عام ١٩٦٥م.

٢٣- د. مصطفى سلامة، وكيل كلية حقوق الإسكندرية: مسألة الانسحاب من اتفاقية منع الانتشار النووي، مقالة فى جريدة الأهرام ١٦ مارس ١٩٩٥م.

٢٤- جريدة الأخبار المصرية، ٢٠ مارس ١٩٩٥م، العدد (١٣٣٧٥).

٢٥- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص (١٠٨).

٢٦- اجتمع لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى فى جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٤م، باعتبار ان اجتماعات اللجنة وجدول أعمالها وقراراتها تحاط بدرجة عالية من السرية.



البرنامج النووي الإيراني وآفاق المستقبل

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكيــة وبرنامــج إيــران النــووي

يأتى تصعيد حدة المواجهة بين كلا من الولايات المتحدة الأمريكيــة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة النووية من ناحية وبين جمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى حول الإدعاء بقيام إيران بتطوير برنامجها النووي، وما صاحبه من تصعيد الإتهام بالسعى لامتلاكها أسلحة نوويــة .. يأتى ذلك فى إطار الحملة المنسقة التى تهدف إلى تجريــد الأمــة العربيــة والإسلامية من كل مقومات قوتها ليس فقط العسكرية منها، ولكن الاقتصادية والسياسية والعقائدية والفكرية والاجتماعية لصالح دولة إسرائيل والمــشروع الصهيوني المتوافق تماماً مع أهداف الولايات المتحدة والدول العربية عموماً.

وقد زادات هذه الحملة شراسة منذ أحــداث (١١ ســبتمبر ٢٠٠١م) والتى قامت بها قلة من جماعة أصولية إسلامية، نجحت وســائل الإعــلام الصهيونية والأمريكية فى تضخيمها وتنميتها والترويج لها، حتى وضــعت الدول العربية والإسلامية كلها فى قفص اتهام واحد، وتوالت الخطط المنسقة وتكوين الائتلافات والتحالفات الدولية لمواجهة كل ماهو عربــى وإســلامى تحت شعار (الحرب ضد الإرهاب).

وتأتى المواجهة الجديدة مع جمهورية إيران الإســلامية ، وتــصعيد إتهاماتها بامتلاك أسلحة نووية مع تصعيد نفس المواجهة مــع الجمهوريــة السورية باعتبارهما الدولتين المرشحين أن يمتد إليهما التهديد باستخدام القوة الأمريكية فائقة القدرة فى إطار ما سمّي (بانتقام أمريكا) ، والذى بدأ باحتلال

أفغانستان، ثم غزو جمهورية العراق، والضغط علـى الجمهوريـة الليبيـة وإبتزازها ماليّاً واقتصادياً، وذلك على طريق مخطط التغيير المنتظر لـدول الشرق الأوسط، وإخضاع العالم العربي والإسلامي وتأديبه وردعة وتجريده من كل مصادر قوته لصالح تنامي المشروع الصهيونى تحت ذريعة محاربة الإرهاب من جهة والانتقام الأمريكى من جهة أخرى.

هذا وليس غائباً عن الذهن تلك التهديدات المتصاعدة للعديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى سواء منها المملكة العربية السعودية أو جمهورية مصر العربية .. رغم كل ما قدمته هذه الدول من عون صـادق للولايـات المتحدة سواء فى حملتها العسكرية ضد أفغانستان أو غزوها للعراق، أو كل مجالات حربها ضد الإرهاب (أمنياً ومخابراتيّاً ومعلوماتيّاً).

ويتزامن ذلك مع قيام صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكيـة بنـشر تقرير فى الأول من أكتوبر ٢٠٠٣م أعدته لجنه شكلتها إدارة الرئيس (جورج بوش) الابن تحت اسم (المجموعة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامـة فى العالم العربى والإسلامي)، ورأسها السفير الأمريكـى الـسابق (إدوارد جير)، والتى ضمت فى عضويتها (ثلاثة عشر) من الأكاديمين والدبلوماسيين والكتاب، وبعد قيامها بزيارة العديد من دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبـا خلال عدة أشهر سابقة .. انتهت إلى صياغة تقرير يؤكد (أن مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة وصلت إلى مستويات تبعث على الـشعور بالـصدمة والقلق، وأن واشنطن مطالبة بإجراء عملية تحول استراتيجى جذري وشامل فى سياستها من أجل التخفيف من مستوى العداء لها.

وأشار التقرير أن الجهود التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إبان العشر سنوات الماضية لنزع السلاح من جانب واحد (فى إشـارة إلـى الدول العربية).

قد أسهمت فى تفشى مشاعر العداء للأمريكين وتعريض البلاد لكثير من التهديدات الخطيرة المستهدفة مصالح وسلامة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية!!

هذا وقد أكد التقرير إلى جانب تلك الحقـائق أن الغـزو الأمريكـى للعراق وتزايد حدة الصراع فى منطقة الشرق الأوسط قد زادت من غـضب المسلمين والعرب) .

المقومات الاستراتيجية الإيرانية:

تحتل إيران موقعاً استراتيجياً على طول الخليج وشمالاً بحر العرب، ولها حدود تمتد ما بين الاتحاد السوفيتى السابق والخليج، وما بـين جنـوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

ومساحة إيران حوالى ١,٦٢ مليون كيلو متر مربع، ولها حدود تمتد ١٦٩٠ كيلو متر مع الاتحاد السوفيتى السابق، و ٤٩٩ كيلو متر مع تركيـا، و ١٤٤٨ كيلو متر مع العراق، و ٩٠٩ كيلو متر مـع باكـستان، و ٩٣٦٠ كيلو متر مع أفغانستان، ولها شواطىء على امتداد الخليج تصل إلى ٣١٨٠ كيلو متراً.

وتعتبر إيران إحدى دول العالم البترولية الرئيسية، ولديها احتياطيات بترولية أقل من العراق، وأقل بكثير من المملكة العربية الـسعودية، ويمثـل قطاع البترول ٩٠% من صادرات إيران، وقد أنتجت منه حوالي ٢٩ مليار برميل حتى نهاية عام ١٩٩٠م، ولها نسبة احتياطى عالية نسبياً تقدر بحوالي ٩٢,٨٦ مليار برميل حتى أول يناير ١٩٩٢م، ولديها احتياطي مـن الغـاز الطبيعى يمثل ١٢% من احتياطات الغاز الطبيعى فى العالم، إضافةً أنها تنتج بترول بمعدل (٣,٢ : ٣,٣) مليون برميل يومياً.

يبلغ تعداد سكان إيران ٥٩ مليون نسمة – تفتقر إلى التجانس الكامل، حيث تتكون من أكثر من جنس وديانة وأصل عرقي منها الفرس والأكـــراد والعرب والمسلمين الشيعة والسنة والمسيحين واليهود والبهائيين والجـــرلاك من أصل صيني والبالوشي وآخرون، كما يوجد بها عدد كبير من اللهجات، حيث يتكلم ٥٨% من السكان فقط اللهجة الفارسية، و ٢٦% التركية، و ٧% لهجات أخرى.

وقد خرجت إيران من حربها مع العراق بخسائر بشرية وصلت إلى ٧٥٠ ألف قتيل، ووصل حجم المديونية إلى ٤٢ مليار دولار والمديونية من البنك المركزي الإيراني ما يعادل ١٥٠ مليار دولار، وبلغت نسبة التـــضخم حوالي ٦٠% ووصلت نسبة البطالة إلى حوالي ٥٠% من القوة العاملة، أي ما يعادل ١٥ مليون عامل.

هذا وقد فتح الإنهيار ثم التفكك اللاحق للاتحاد الـــسوفيتي الـــسابق فرصاً وآفاقاً جديدة أمام إيران لتدعيم العلاقات مع الـــدول المجـــاورة التـــي تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، دينية، وعرقية، خاصة في ضـــوء حرص إيران على تصعيد دورها كقوة إقليمية ذات ثقل (جيو – استراتيجي).

ولا شكَّ أن إيران تعاني من الصراعات سواء داخل أو فيمـــا بـــين الجمهوريات الأخرى المحيطة بها في ذلك الأقليم، مثل النـــزاع (الأذاري – الزمني) حول إقليم (ناجورنو – كارباخ)، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين إلى إيران، هذا إلى جانب أن الحكم الإيراني قد اكتسب جـــزءاً من شرعيته من مهاجمة الشيوعية والقيام بأنشطة دينية وسياسية وثقافية في آسيا الوسطى، وذلك في الفترة السابقة لعام ١٩٩١م.

وقد لعبت إيران دوراً مساعداً لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين في تطوير مراكز ومؤسسات تعليمية ومعاهد تكنولوجية، إضافة إلى قطاعات تطوير الطاقة وشبكات الاتصالات ومجالات الثقافة والإعلام.

كما أنشأت بالاشتراك مع روسيا ودول أخرى مطلة على بحر قزوين (كازخستان، أذربيجان، تركمنستان) منظمة للتعاون فيما بينها اختارت طهران مقراً له، حيث أدركت إيران أن حصولها على نصيب كبير في مشروعات لتطوير احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين يتطلب حواراً وتفاهماً مسبقين مع روسيا خاصة في ضوء الوعي الإيراني المتزايد بأن دول الإقليم تنفصل اقتصادياً عن روسيا في المستقبل المتطور.

هذا وقد انحسر التغلغل الإيراني في الجمهوريات المسلمة في آسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وقيام الائتلاف الدولي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بغزو أفغانستان والقضاء على حكم طالبان وعناصر القاعدة بها!!

ثانياً: النشاط النووي الإيرانى

تحاول إيران منذ فترة طويلة إنشاء برنامج خاص بهـا لاسـتخدام الطاقة النووية فى الأغراض السليمة، حيث بدأت طهران فى هذا الجهد فـى عهد الشاه، والتى كانت له علاقات خاصة ومتميزة مع التكنولوجيا الغربيـة، وقد نجح فى الحصول على أول مفاعل نووي صغير بقدرة خمس ميجا وات من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧م، وكان خاضعاً لتفتـيش دورى منتظم بواسطة وكالة الطاقة النووية الدولية.

كما قام الشاه بإنشاء منظمة الطاقة النووية لإيـران عـام ١٩٧٤م، ووقع عقداً مع الولايات المتحدة الأمريكية عشر سنوات للحصول على وقود نووي، ومع ألمانيا عام ١٩٧٦م ومع فرنسا عام ١٩٧٧م.

وفى عام ١٩٧٥م اشترى نسبة ١٠% من مصنع (يورانيوم منـشط) تم بناؤه في فرنسا وطبقاً لهذا العقد كان من حـق إيـران الحـصول علـى تكنولوجيا التنشيط.

وكان هدف الشاه من تطوير البرنامج النووي هو تقليل الاسـتهلاك الداخلى للبترول وتوسيع البنية الأساسية الصناعية لإيران، وأدى ذلك إلـى وضع خطة طموحة تهدف إلى إنشاء ٢٣ محطة طاقة نووية فى كلِّ أنحـاء إيران كان من المفروض أن تعمل فى منتصف التسعينيات.

وعند سقوط الشاه فى يناير ١٩٧٩م كان العمل قد بدأ فـى إنـشاء محطتين ١٣٠٠ ميجا وات فى (بوشهر) بوساطة شركة ألمانية، وكان قد تم فعلاً تنفيذ ٦٠% و ٧٠% منهما، إضافة إلى بدء العمـل فـى أول محطـة

فرنسية قوة ٩٥٥ ميجاوات فى (داخووين) وكان يجري تدريب الإيـــرانيين على التكنولوجيا النووية فى فرنسا وألمانيا الغربية والهند والمملكة المتحـــدة والولايات المتحدة، وقد حاولت إيران شراء ٢٦,٢ كيلو جراماً من (اليورانيم المخصب) من جنوب افريقيا وكانت الصفقة هذه معلقة عندما سقط الشاه.

وبدأت حكومة الخمينى فى إعادة تنشيط البرنـــامج النـــووي عـــام ١٩٨١م، وقدمت الحكومة تمويلاً جديداً لفريق البحث الذى يقـــوم بتـــشغيل المفاعل الذى كان قد تم شراؤه من الولايات المتحدة فى مركز (أمير أبـــاد)، وذلك رغم استمرار فى العمل تحت إشراف هيئة الطاقة النووية الدولية.

وفى عام ١٩٨٤م افتتحت إيران مركزاً جديداً للبحوية النووثة فـــى أصفهان وقد حاولت إيران الحصول على معونة فرنسية وباكـــستانية لبنـــاء مفاعل نووي للأبحاث لهذا المركز، ولم تبلغ وكالة الطاقة الذريـــة الدوليـــة بمركز (أصفهان) حتى عام ١٩٩٢م عندما سمحت إيران للوكالـــة بتفتـــيش سريع عليه.

ولقد تعرضت تلك التفاعلات للقصف العراقى خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وبالتالى أصبح هناك شكوك كبيرة حول القدرة النووية الإيرانية.

وقد حاولت إيران عام ١٩٩٢م شراء مفاعلات نووية مـــن الهنـــد، حيث تم التفاوض على شراء مفاعل نووي للبحوث قوته ١٠ ميجـــا وات – ورغم صغر حجمه إلا أنه قادر على إنتاج (بلوتونيوم أو يورانيوم) منـــشط كافٍ لإنتاج مادة انشطارية تكفى لإنتاج قنبلة واحدة سنوياً ولكن الاتفاق تأخر أو تم تعطيله بتدخل من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أفادت بعض التقارير بأن إيران اشـــترت رؤســـاً نوويـــة مـــن (كازاخستان) ومع ذلك فقد قامت وكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش علـــى

ستة من المواقع المشكوك فيها فى فبراير عام ١٩٩٢م، ولم تجد أى دلالة على نشاط لإنتاج هذه الأسلحة فى أى منها.

كما أفادت التقارير عن تأجير إيران لعدد كبير من علماء سوفيت وشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى السابق إلا أنه قد أتضح أن تلك أمور مبالغ فيها.

وفى تقرير لرئيس وكالة المخابرات المركزية أمام الكونجرس فى فبراير ١٩٩٢م ذكر أن إيران كانت تقوم ببناء قدرات تسليح خاصة لجزء من برنامج ضخم لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية، إلا أن الصعوبات التى تواجهها إيران فى مجال انتشار التسليح النووي قد يزيد من سرعتها فى إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية وتطور وتنتج نظماً أشد فتكاً.

ويعتقد المحللون الغربيون بأن للحكومة الإيرانية طموحوتها فى المجال النووي وأن لديها قدرة أساسية على صنع الصواريخ (البالستية) وبإمكانها تطوير أسلحة قادرة على حمل رأس نووي، كما قدر المسئولون فى الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران ربما اكتسبت قدرة نووية من خلال (٨-١٠) سنوات.

وقد دعا (إسحاق رابين) رئيس وزراء إسرائيل فى يونيو ١٩٩٤م، الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل احتواء ليس فقط نظام الحكم فى كل من إيران والعراق، بل امتد ذلك لكل النظم المماثلة فى منطقة الشرق الأوسط.

أزمة البرنامج النووي الإيراني وتطورها:

منذ أواخر عام ٢٠٠٢م بدأت حملة تصعيد أمريكية ضد إيران زادت من عمليات البناء والتطوير فى برنامجها النووي سعياً إلى امتلاك السلاح

النووي، وذلك من خلال الادعاء بأن إيران قامت ببناء منـشأتين نـوويتين جديدتين من أجل إنتاج (يورانيوم) على درجة عالية من التخصيب تمهيـداً لصنع أسلحة نووية. كما كان اتهام إيران بالسعى ببنـاء مفـاعلين جديـدين لإنتاج الماء الثقيل الذى يمكن استعماله لصنع (البلوتونيوم) الـلازم لـصنع الأسلحة النووية، وعلى ضوء هذا الاتهام سمحت الحكومة الإيرانية لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام (محمد البرادعى) فى نهاية فبراير ٢٠٠٣م بزيارة منشآتها النووية للوقوف علي الأنشطة الحقيقية التـى تجري فى إيران خاصة المواقع المثير للشبهات.

ولكن هذه الزيارة لم تبدد الاتهامات الأمريكية بصفة مطلقـة، بـل زادت الشكوك بأن إيران تسعى إلى إنتاج السلاح النـووي، حيـث اتـضح للوكالة نجاح إيران في تخصيب (اليورانيوم) من خلال امتلاكها لمعدات طرد مركزى جديد لم تخطر الوكالة الدولية بها، وأن هذه الخطوة تمهد لخطـوات لاحقة تؤكد سعى إيران لامتلاك السلاح النووي.

وقد أصرت الوكالة الدولية للطاقة النووية على التعامل مع المـسألة النووية الإيرانية من منظور فنى، وليس من منظور سياسى، حيـث أشـار مديرها (محمد البرادعى) فى تقريره إلى مجلس محافظي الوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية فى يوليو ٢٠٠٣م أن إيران فى طريقها لتصحيح ومعالجة هذا الخلل، وذلك لقطع الطريق على الولايات المتحدة لاستغلال ذلـك الموقـف، وتحويل الملف النووي الإيرانى إلى مجلس الأمن مما يطرح إعادة تطبيـق التجربة العراقية مع إيران!!

هذا وقد اقتصر موقف الوكالة الدولية للطاقة النووية علـى مطالبـة إيران بالتوقيع على بروتوكول إضافى يسمح بمتابعـة البرنـامج النـووي

الإيرانى عن قرب من خلال عمليات المراقبة المستمرة أو عمليات التفتيش المفاجئة.

وما زالت إيران ترفض التوقيع على هذا البروتوكول من خلال أن التوقيع عليه يحتاج إلى إجماع وطنى إيرانى تشارك فيه السلطة التنفيذية ومجلس الشورى وكافة الفعاليات السياسية فى البلاد.

على أن الجانب الإيرانى حريصاً على تفادى التصادم مع الولايات المتحدة سعياً للخروج من دائرة الاستهداف الأمريكى إلا أن ذلك لم يفلح فى تهدئه حدة الموقف الأمريكى ضد إيران.

وقد أقر مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣م مشروع قرار تقدمت به فرنسا وألمانيا وبريطانيا، إضافةً إلى الولايات المتحدة يمهل حكومة طهران حتى نهاية أكتوبر من نفس العام لتنفيذ التزامها فى مجال عدم الانتشار النووي، واستغلالاً لذلك فقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بانتهاك بنود معاهدة حظر الانتشار النووي، وأيدت مشروع القرار الذى أقرته الوكالة الدولية.

هذا وقد طالبت روسيا إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن روسيا مقتنعة بأنه يمكن الأجابة على كل الأسئلة المتعلقة ببرنامج إيران النووي من خلال تعاون إيران مع الوكالة الدولية.

كما ندد وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازى) بما أسماه غطرسة بعض الدول الغربية وموقفها المتطرف فى تعاملها مع الملف النووي الإيرانى مهدداً بإعادة النظر فى تعاون بلاده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا فرضت وجهة نظرها عليها.

وقد تزامن مع ذلك إعلان وزارة الخارجية الأمريكية أن واشـــنطن فرضت عقوبات على شركة روسية لقيامها بنقل قــذائف مدفعيــة موجهــة بالليزر لإيران، وتقرر حرمان الشركة من المساعدة الأمريكية لمدة عـــام أو عقد صفقات بينها وبين أية شركة أمريكية باعتبارها تتقبل معدات عــسكرية لدولة راعية للإرهاب.

وعلى طريق إيجاد مخرج لأزمة البرنامج النووي الإيرانى وعـــدم تصاعدها وتحويلها من أزمة فنية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة النوويـــة إلى أزمة سياسية من خلال تحويل ملفها إلى مجلس الأمن القومي بما يسمح للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من فرض عقوبات اقتــصادية علـــى إيران وبداية سلسلة من الإجراءات العقابية أسوة بما اتبع فى الحالة العراقية.

وتفادياً لذلك الموقف وافقت إيران على قيام مفتشي الوكالة الدوليـــة للطاقة النووية بزيارة المواقع النووية الإيرانية فى الأول من أكتوبر ٢٠٠٣م، كما أعلن وزير الخارجية الإيرانى أن حكومته ملتزمة بالتعاون الفعال الـــذى يتسم بالشفافية مع مفتشى وكافة الطاقة الدولية الـــذين، يـــزورون المواقـــع النووية الإيرانية، وأضاف أن حكومتـــه ســـتوافق علـــى مناقـــشة توقيـــع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النـــووي إذا حـــصلت علـــى ضمانات بأنها ستكون قادرة على مواصلة برنامجها النووي الـــسلمي بعـــد توقيع الوثيقة.

هذا وقد وضعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أربعة شروط حتـــى توافق علي التوقيع على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة حظـــر الانتـــشار النووي، والتى تقضي بالتفتيش المفاجيء للوكالة الدوليـــة علـــى المنـــشآت النووية الإيرانية.

وقد أعلن الرئيس الإيرانى السابق ورئيس مجلس تشخيص مـصلحة النظام (على أكبر هاشمى رافسنجاني) تلك الشروط، والتى يتصل **أولها** بعدم الإساءة إلى أمن إيران القومى، **وثانيها** بعدم المساس بقيم إيران الإسـلامية، **وثالثها** بعدم الكشف عن الأسرار العسكرية غير المرتبطة بالبرنامج النووي، **ورابعها** أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الغربية بـشكل عـام بواجباتها دون أن يوضح ما هي تلك الواجبات.

وتعد هذه هى المرة الأولى التى يضع فيها مـسئول إيرانـى رفيـع المستوى شروطاً حول احتمال توقيع إيران البروتوكول الإضافية لمعاهـدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورغم ذلك فقد نجحـت الولايـات المتحـدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي من تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

ثالثاً: السلاح النووي الإيراني بين الحقيقة والإدعاء

فـى البدايـة نطـرح تـساؤلات هامـة: هـل صـحيح أن إيـران أصبحت دولة نووية؟

وهل صحيح حصل الإيرانيون – فعـلاً – علـى أسلحة نوويـة، وأصبحوا يملكون صواريخاً قادرة على حمل رءوس نووية؟

١- القدرات النووية الفعلية المحتملة:

طرحت هذه التساؤلات مجدداً بعد صدور تقرير أمريكى عن لجنـة تابعة للكونجرس الأمريكى يحذر من أن إيران أصبحت تملك فعلاً الـسلاح النووي، وأن إيران أصبحت دولة نووية، وأنها تملك أسلحة نووية وصواريخ تحمل رؤوساً نووية، ويكشف هذا التقرير أن إيران حـصلت علـى أربعـة رءوس حربية نووية من إحدى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسـطى، منها اثنان جاهزان (للانطلاق) وعيار كل منها ٤٠ كيلو طنًا يمكن أن يحملها (صاروخ أرض – أرض) من طراز (سكود)، وقنبلة هوائية يمكن إطلاقهـا من طائرة (ميج – ٢٧) بقوة انفجار تتراوح ما بين (٥٠ – ٥٠٠) كيلو طن، إطافة إلى قذيفة مدفعية نووية وزنها كيلو طن واحد[1].

ويوضح التقرير أن الإيرانيين حصلوا على هذه الـرءوس الحربيـة النووية من جمهورية (كازاخستان)، وأنهم بدءوا يبنـون مـصنعاً لإنتـاج الأسلحة النووية سيخضع لإشراف خبراء مـن روسـيا وكوريـا الـشمالية

[1] يجب التعامل مع مثل هذا التقرير بشيء من الحذر قياساً على التقارير الأمريكي التى قدمت إبان غزو العراق واحتلاله، والتى ثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم دقتها.

والصين، وأن هذا المصنع مقره أصفهان، ويعزو التقرير الفضل إلى الروس فى حل المشكلة الأولية التى نجمت عن وصول الرعوس النووية (الـشفرة) اللازمة لتشغيلها، إلا أنه يشرح سبب وصولها مـن دون الرمـوز، مـع أن المراقبين المطلعين يشيرون إلى أن إجراءات التنشيط تحفظ عادة فى موسكو، وليس فى كازاخستان، أما الصواريخ من طراز (سكود)، فهى مـن صـنع كوريا الشمالية والصين، وتحتاج عملية إلقاء القنبلة الهوائية النوويـة إلـى تدريب خاص للطيارين، ولا سيما على استخدام الإجـراءات والمنـاورات اللازمة لتفادي المنطقة فور إلقاء القنبلة لكي لا تقع الطائرة التى تحمل القنبلة ضحية للعملية.

وفى هذا الصدد يقول التقرير: إن قوة جوية إيرانية مـن طـائرات (الميج – ٢٧) شوهدت (والافتراض هنا أن هذا حدث من خلال الصور التى التقطها الأقمار الصناعية الأمريكية)، وهى تقوم بتدريبات على هذه العمليـة فى قاعدة شيراز الجوية، كما يقول: إن الطيارين الإيرانيين تلقوا تـدريبات على الهجمات الجوية فى قاعدة (وان سان) فى كوريا الشمالية.

ويضيف التقرير أن الرعوس الحربية وصلت إلى إيران عن طريـق تركماستان، ولا سيما أن منطقة الحدود المفتوحة بشكل عام، وأن مد الطرق فى منطقة الحدود بين (إيران وتر كمانستان) شهد طفرة كبيرة من بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، من أجل تسهيل نقل الشحن الثقيـل، كمـا يـذكر التقرير أن إيران فيها ما يكفى من رعوس حربية نوويـة لـصد أى هجـوم مفاجىء، وأنها حصلت على منظومات متقدمة متوسطة المدى من الصورايخ (أرض– أرض)، والقادرة على حمل رعوس حربية نووية أو جرثوميـة أو كيميائية بالإضافة إلى حصولها على عدة أسـراب مـن الطائـرات (الميج – ٢٣).

ويشير التقرير إلى دور الدكتور (مهدى شمران) فى هذا الجهد مـــن خلال زياراته للعديد من جمهوريات آسيا الوسطى الإســـلامية والتفـــاوض معها، ويصف التقرير (شمران) بأنه ضابط مخابرات وإرهابى، كما يرد اسم شخص آخر هو (قمبيز)، ويصفه بأنه خبير فى أســـلحة الـــدمار الـــشامل، ويتحدث التقرير أيضاً عن الزيارة التي قام بها الابن الشرعي للرئيس الكوبي (فيديل كاسترو) إلى إيران لبحث المساعدات التى يمكن أن تقدمها كوبا إلـــى إيران فى برنامجها النووي.

ويذهب التقرير الأمريكى إلى مدى أبعد، حيث يذكر أن طهران تدعم قدراتها من الصواريخ متوسطة المدى لتكون قادرة على ضـــرب الأهـــداف الإسرائيلية من قواعد داخل إيران، كما ذكر أحد المسئولين بوزارة الـــدفاع الأمريكية، وهو خبير فى قضايا انتشار الأسلحة النووية (أن كل ما ورد فى التقرير الأمريكى معظمه صحيح، إذ ليس هناك شك فـــى أن إيـــران تريـــد امتلاك قدرة نووية ضاربة لكى تسترد مكانتها التي حظيت بهـــا فـــى عهـــد (الشاه)، وهى تسعى إلى تحقيق ذلك) ، ولكنه يذكر أن عدم ذكر مصادر هذا التقرير، قد تعطى احتمالات كبيرة أن مصادره هي المخابرات الإســـرائيلية، ومع ذلك فإن المسألة تستحق المراقبة والتدقيق، خاصـــة وأن إيـــران مـــن مصلحتها أن تجعل الجميع يعتقدون أنها تمتلك قدرة نووية، لأن هذا يـــشير الخوف والحذر عند أعدائها كما لو كانت تمتلكها فعلاً (الردع بالشك).

ويحذر التقرير من أنه إذا ما تمكنت إيران مـــن الحـــصول علـــى الأسلحة النووية، فإنها ستعزز مركزها القيادى إلى حد كبير فى هذه المنطقة.

أما (روبرت جيتس) (المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزيـــة الأمريكية) فيقول فى الشهادة التى أدلى بها أمام لجنة القوات المـــسلحة فـــى مجلس النواب الأمريكى فى مارس عام ١٩٩٢م : إن إيران تنفق المليارات

على مشروعات التسليح، وأن المشتريات الإيرانية تضمنت شراء صـــواريخ (أرض – أرض) قادرة على حمل رءوس نووية، وذلك من الصين وكوريـــا الشمالية، وأن إيران تسعى بالفعل إلى امتلاك الأسلحة النووية.

كما يتفق عدد من المسئولين والخبراء الأمريكيين أن إيران يتوقع أن تحصل على قدرات نووية كأمر محتمل مع بدايات القرن الحادى والعشرين، وقد يكون قبل ذلك حتى تتمكن من إنتاج أول سلاح نووي.

وفى تصريح لـــ (غازى مـــالهولين) الـــذى يعمـــل فـــى مـــشروع ويسكونسين) لأبحاث منع انتشار الأسلحة النووية: إن إيران تتلقى مـــساعدة فى هذا الصدد من الصين وكوريا الشمالية، وربما أيضاً من باكـــستان، وأن إيران كانت تهتم فى البداية بإنتاج وقود نووي من النوع الذى يصلح لإنتـــاج الأسلحة باستخدام أسلوب القوة الطاردة المركزية، ولكنها حولت اهتمامها إلى أسلوب استخدام (الكالترونات) (أجهزة تحليل الطيف لكتلة المادة) التى يسهل إخفاؤها عند التصوير الجوي، والتفتيش الأرضى فى مرحلة البحث والإنتاج.

ويذكر (ديفيد أوبرايت) من مؤسسة (أصدقاء الأرض) فـــى تقريـــر قدمه إلى مركز معلومات وزارة الدفاع الأمريكية أن جهاز تحليـــل الطيـــف الذى اشترته إيران من الصين، مخصص للعمل فى مفاعل صغير بأصفهان، وتبلغ طاقته (٢٧ كيلو وات)، وأن هذا الجهاز يستخدم لتصميم جهاز أكبر يتم صنعه محلياً، ولكن ذلك يتطلب قاعدة صناعية أكثر تقدماً واتساعاً من القاعدة الصناعية التى تمتلكها إيران، وأن هناك جهوداً إيرانية مكثفة من أجل شراء هذه المعدات من الخارج.

ويذهب أحد العاملين من مختبر (لوس الأموس النووي) وهو المركز الرئيسى للبحوث النووية فى الولايات المتحدة أبعد مـــن ذلـــك، إذ يقـــول:

(إن الأمر سيستغرق العديد من السنوات من العمل الدءوب من جانب إيران حتى تتمكن من إنتاج سلاحها النووي الأول).

ويقول (مالهولين) الذى يعمل فـى مـشروع (ويسكونـسين) : (إن الولايات المتحدة نفسها باعت إلى إيران صادرات حساسة تبلغ قيمتهـا ٦٠ مليون دولار، وتشتمل على (٩٢) ترخيصاً بالتصدير، ويشير (مالهولين) إلى أن هذه الصادرات موجهة إلى أغراض مدنية، ولكن بعضها يحتـوي علـى تقنية (مزدوجة الاستخدام) يمكن تطبيقها فى الأغـراض العـسكرية مثـل الأسلحة النووية او الصواريخ التقليدية البعيدة المدى، وقـد تـضمنت هـذه الصادارت (٣٠) جهاز كمبيوتر، وصفقات لمعدات الملاحة، وتعيين الاتجاه وأجهزة الرادار أو التى يمكن استخدامها فى توجيـه الـصواريخ وتحديـد الأهداف، وجهازين لقياس الذبذبات (يمكن استخدامهما فى تحليل الإشـارات الصادرة عن تجارب الأسلحة النووية)، ومجموعتين من الوصلات اللاسلكية، وأجهزة حفظ التوازن وتحديد الاتجاه، وأجهزة قياس الزيادة فـى الـسرعة (يمكن استخدامها فى نظم توجيه الصواريخ)، مع ذلك كانت هـذه الأجهـزة متواضعة بمقاييس الصناعات النووية.

وتفيد المصادر الأمريكية المسئولة أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تلقت تقريراً من أجهزة المخابرات الإسرائيلية (الموسـاد) يـسلط الأضواء على قوة إيران النووية[٢].

وجاء فى هذا التقرير: إن المعدات التى اشترتها إيران من الاتحـاد السوفيتى السابق، جعلها تحصل على (كل ما تحتاج إليـه) لإنتـاج القنابـل

[٢] يجب كذلك التعامل مع التقارير الإسرائيلية عن إيران بشيء من الحذر لما تحمله من مبالغات تهدف إلى دفع الولايات المتحدة إلى تصعيد الموقف مع إيران.

النووية والرعوس النووية اللازمة للصواريخ (أرض – أرض)، وقال التقرير: إن إيران وعدت بتزويد سوريا (بمظلة نووية) تحميها من التهديد النووي الإسرائيلي، وادعى التقرير الإسرائيلي أن مدير البرنامج النووي الإيراني لإنتاج الأسلحة النووية هو الدكتور (مهدى شمران)، الحاصل على درجة الدكتوراه فى الفيزياء النووية من جامعة كاليفورنيا فى (بيركلى)، وأضاف التقرير أن إيران عملت على تجنيد (٥٠) و (٢٠٠) فنى من معهد (كورتشانوف) فى موسكو، وأن من بين هؤلاء عالمان مشهوران هما (فلاديمير كوبوف، وفيليب جورخانيان)، وهما اللذان يتوليان مسئولية الإدارة الفنية، وتسهيل شراء الوقود والمعدات المختلفة من روسيا، وكذلك هناك أسماء أخرى وردت بالتقرير، مثل العالم (أرسين حميديادة) الذى كان يعمل فى المركز الثقافي الفضائى السوفيتى السابق في (كازاخستان)، و(الكسندر أحمد يادة) من جمهورية (تركمانستان) المجاورة لإيران.

وذكر التقرير أيضاً أن ثلاثة آلاف صينى، وفريقاً من كوريا الشمالية، وأيضاً فريقا من كوبا يعملون فى البرامج الإيرانية لإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأن إيران ستنتج صاروخ (أرض – أرض) متوسط المدى من طراز (إم – ١١)، والقادر على حمل رعوس نووية.

ويقول المحللون العاملون فى أجهزة المخابرات الأمريكية إن هذا التقرير يتضمن (عناصر حقيقية تهدف إلى منحة المصداقية)، ولكن هناك مجالاً كبيراً للشك فى إعداد العلماء والفنيين الأجانب الذين يعملون في إيران، والواردة بهذا التقرير، ويذكر التقرير أن إيران تحرز تقدماً سريعاً فى برنامجها الخاص بالتزود بالأسلحة النووية، وأن الرئيس (رافسنجاني) في وقت رئاسته شكل فريقاً من العلماء يقوم بالإشراف على تنفيذ البرنامج

النووي الإيراني، وكان يقوم شخصياً بمتابعة جميع الخطوات، وهذا يوضح مدى إصراره فى الحصول على هذا السلاح النووي.

وتعليقاً على مضمون هذا التقرير الإسرائيلى، قال مسئول فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية: (إن الإسرائيلين يحاولون عن طريق معلومات كهذه تبرير امتلاكهم أسلحة نووية، وامتناعهم عن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنهم يحاولون إقناع الإدارة الأمريكية بعدم ممارسة ضغوط عليهم فى المستقبل لإخضاع منشآتهم النووية للرقابة الدولية أو لوضع حد لإنتاج الأسلحة النووية فى بلدهم، ونحن نتلقى أمثال هذه التقارير ونطلع عليها، لكن لدينا مصادراً أخرى أكثر دقة لمعرفة حقيقة ما يجري فى إيران على هذا الصعيد.

٢- قدرات إيران على تصنيع الأسلحة الذرية:

وفى مجال الإجابة على التساؤل الذى يحدد مدي قدرة إيران على تصنيع أسلحة ذرية خاصة مع توافر وسائل التوصيل لهذه الأسلحة، إلى الأهداف المعادية لإيران؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يلزم لنا استعراض عناصر خمسة مهمة هى الأساس فى تحقيق المقدرة النووية لأية دولة، وهى:

أ- توافر الإرادة السياسية للدولة:

إن الخيار النووي قرار رئاسى إيرانى جاء على لسان رئيس الدولة السابق والقيادة الإيرانية السياسية والعسكرية، وكان نائب الرئيس الأول (أية الله مجراني) قد صرَّح فى أكتوبر عام ١٩٩١م بأنه على ضوء أن إسرائيل ما زالت تحتفظ بأسلحة نووية فإننا – نحن المسلمين – يجب أن نتعاون معاً لأجل أن ننتج أسلحة نووية بدون النظر إلى محاولات الأمم

المتحدة لمنع انتشار هذه الأسلحة، ونظراً لأن للعدو قدرة نووية فيجب على الدول الإسلامية أن تملك مثل هذه القدرة، وبعبارة أخرى يجب أن تكون هناك مساواة بين القدرة النووية لإسرائيل والمسلمين، وليس من حق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذا الشأن.

كما قال إن باكستان أصبحت قوة نووية بفضل عملها في هذا الموضوع سنين طويلة، ويجب على المسلمين، أن يعملوا من أجل الحصول على القدرة النووية لكي يصبحوا أقوياء، وهو ما يعني رغبة أكيدة للحصول على السلاح النووي.

ب- الأموال اللازمة:

رصدت إيران المبالغ اللازمة للحصول على السلاح والتكنولوجيا اللازمة لها ولم تبخل عن توفير أية مبالغ مطلوبة للحصول على الأسلحة الإيرانية، خاصة مع توافر الأموال البترولية باعتبارها عضواً رئيسياً في المنظمة العالمية لتصدير البترول (أوبك) وذلك تحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية ولتحقيق أمنها القومي.

ج- الخبرات الفنية:

إيران أول من سعت بشتى الطرق لإعداد الكوادر الفنية اللازمة لمشروعها النووي، وقد تحقق لها ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول:

الاستفادة من علماء الذرة من دول الكومنولث السوفيتى (السـابق)، وقد أغرت العديد منهم للهجرة والعمل فى إيران، ووصل منهم أعداد كبيـرة واشتركوا فى العمل فى مراكز الأبحاث النووية الإيرانية.

المحور الثاني:

محاولتها دعوة واجتذاب علمائها العاملين فى مراكز الأبحاث النووية فى الخارج، ولاشك أن هؤلاء العلماء سيقومون بنقل خبراتهم إلى إخـوانهم العاملين فى مراكز الأبحاث النووية فى وطنهم.

المحور الثالث:

البعثات التدريبية للخارج، وقد أرسلت العديد مـنهم للتـدريب فـى مراكز البحوث النووية فى الخارج، مثل روسيا والصين وباكستان وكوريـا الشمالية وكوبا وغيرها من مراكز الأبحاث النووية المنتشرة فى العالم.

د – التكنولوجيا النووية:

هذا وتشمل الخطة النووية خطة تخـصيب (اليورانيـوم) بأسـاليب مختلفة وإنشاء مفاعلات أبحاث بعضها ذو أهمية عسكرية، علاوة على زيادة القدرة على فصل (البلوتونيوم) فى داخل المعامل وبناء مفاعلات الطاقة.

وفى فترة حكم (الشاه) أجرى الإيرانيون أبحاثاً فى مجال تخـصيب (اليورانيوم) بطريقة فصل النظائر بأشعة الليزر، وبطريقة سـرية حـصل الإيرانيون من الولايات المتحدة على ٤ أجهزة ليزر ذات قدرة فنية مناسـبة تصلح لهذا الغرض.

ويتردد أيضاً أن الإيرانيين طلبوا أحد خبراء الليزر الباكستانيين من لجنة الطاقة النووية الباكستانية للاستعانة بخدماته.

وبنهاية القرن العشرين أعلن عن منشأة تخصيب (اليورانيـوم) فـي معامل (كيلالة) بمساعدة الصين وباكستان، ومن المحتمل أن يقوم الإيرانيون بتخصيب (اليورانيوم)(بواسطة القوة الطاردة المركزيـة، وهـي طريقـة تستخدمها باكستان والصين، كما يتردد أن الصين قدمت لإيران معدات لفصل (اليورانيوم) بالطريقة الإلكترومغناطيسية، والمعرفة باسم (كليورترون)، وأن إرسال الصينيين (الكليورتون) يساعد إيران على الحصول بـسهولة علـى التكنولوجيا اللازمة لنقل المعـدات وتطـوير نمـاذج مناسـبة لتخـصيب (اليورانيوم).

هذا بخلاف مساعدات الأرجنتين فى هذا المجال أيضاً كمـا سـعت إيران لشراء مفاعلات أبحاث وخاصة المفاعلات التى تعمل بـ (اليورانيوم) الطبيعى والمياه الثقيلة، والتى لها أهمية عسكرية، ومعروف أن (اليورانيوم) يباع فى الأسواق العالمية ويمكن لأية دولة تتوافر لها الأموال الحصول عليه سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة.

كما حاولت إيران مع الهند أيضاً لإنشاء مفاعل طاقـة نوويـة مـن طراز (كاندو) وبقوة (٢٣٥ ميجا وات) وله طاقة عسكرية خطيـرة، لأنـه يستطيع إنتاج (بلوتونيوم) بكميات كبيرة لكنها لم تنجح.

ويؤكد النوايا الإيرانية ما أوضحته بعض المصادر الأمريكية نقـلاً عن كبير مسئولي وكالة الطاقة الذرية فى روسيا بأن موسكو وعدت فى أول يناير ١٩٩٥م ببيع معدات يمكن أن تستخدمها فى إعـداد المـادة اللازمـة لتصنيع قنبلة ذرية، ومنها معدات متطورة لتخصيب (اليورانيوم).

وهناك ضغوط أمريكية لمحاولة إقناع روسيا بالتخلى عن عقد نووي مع إيران ينص على بناء موسكو (٤) مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، والتى جاءت فى اتفاق جانبي فى العقد الذى وقع بين روسيا وإيران لبناء مفاعلات فى ميناء (بوشهر) الإيرانى.

هـ- المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية:

حيث لوحظ تعددها وتوافرها فى أكثر من مكان داخل إيران، وطبقاً للتصريحات الإيرانية، فإن إيران تخطط لبناء ١٠ مفاعلات نووية حتى عام ٢٠٢٠م إذا توافر لها التمويل اللازم، كما وافقت روسيا على تقديم (اليورانيوم) المخصب المطلوب لتشغيل هذه المحطات (يوضح الملحق "أ" المرفق (المواقع المختلفة للمنشآت النووية الإيرانية).

ويتمثل المكون الأكثر أهمية فى هذه المنشآت فى محطة (بوشهر) الواقعة في جنوب إيران والتي تقترب إتمام التشييد، وينتظر أن يؤدى اكتمال بنائها إلى أحداث طفرة كبرى فى البرنامج النووي الإيرانى، حيث تتراوح الطاقة القصوى للمحطة عند التشغيل بين (١٠٠٠-١٣٠٠ ميجا وات)، وهى حسب التقديرات المتاحة تمثل (١٠-٢٠%) من استهلاك البلاد من الكهرباء، وكان العمل فى هذه المحطة قد بدأ عام ١٩٧٤م فى عهد (الشاه رضا بهلوي) وتولت عملية الإنشاء شركتان ألمانيتان، وكان المستهدف أن تضم المحطة مفاعلين نوويين، وأدى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨م إلى إيقاف العمل فيها، ثم جرى تدمير الجزء الأكبر من المنشآت المنتهية أثناء الحرب (العراقية - الإيرانية) تحت تأثير الغازات الجوية والصاروخية العراقية.

وفى عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤م) نجحت إيران فى الاتفاق مع الحكومة الروسية على استكمال بناء المفاعل النووي، واتفقت إيران مع الصين على

إنشاء مفاعليين صغيرين بالقرب من مفاعل (بوشهر) بطــاقـــة تبلـــغ (٣٠ ميجا وات) وبتكلفة حوالي "١٠٢ مليار دولار"، على أن ينتهى العمــل فيهما فى فترة لاتتجاوز آخر عام ٢٠٠٥م.

وقد بذلت الحكومة الإيرانية جهوداً مكثفة للحصول على المساعدات فى أعمال دفع وتطوير برنامجها النووي، ولا سيما مع الصين والتى تتركز على ما يبدو فى مجال الطاقة السلمية وفقاً للتشريعات واللوائح التى وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تقوم الصين بمساعدة إيــران فـــى بنـــاء محطة للطاقة النووية، وزودت إيران فى هــذا الإطـــار بـــأجهزة للفــصل الكهرومغناطيسي، خاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، علاوةً على مفاعل نووي صغير، وأبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصة بالتــشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المــشعة والتعلـــيم والتدريب كما ذكرت أن التعاون يتم بالكامل فى إطار التشريعات الدولية.

مستقبل الصراع فـى المنطقـة والآثــار المترتبـة علـى امـتلاك إيـران الأسلحة النووية:

فى منتصف أبريل ١٩٩٥م، عقد المجلس الأعلى للأمـــن القــومى الإيرانى اجتماعاً طارئاً برئاسة الرئيس (هاشمى رافسنجاني) حضره كبـــار قادة الحرس الثوري والجيش وقوات الأمن الداخلي فـــى ضـــوء التهديـــدات الأمريكية لإيران نحو برنامجها النووي والمقاطعة الاقتصادية عليها، وقـــال (رافسنجاني): إيران لن تتخلى عن إتمام بناء مفاعل (بوشهر) النووي، وإنها ستستمر فى المضى قدماً فى بناء قـــدراتها العـــسكرية لمواجهـــة التهديـــد الأمريكى).

كما أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني (حسين شيخ الإسلام) بـــأن بلاده تستعد لمواجهة ضربة عسكرية محتملة قد تشنها الولايات المتحـــدة أو

إسرائيل ضدها، مؤكداً أن إيران سوف ترد الضربة إذا هوجمت، وأن تلك الضربة لن تكون أقل قوة من الضربة الأمريكية أو الإسرائيلية.

وفى ضوء ذلك هددت إيران بأنه لا مفر من المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، ودعت القوات المسلحة إلى الاستعداد للحرب، ففى تصريح لـ (محسن رفائي) قائد قوات الحرس الثوري : إن الولايات المتحدة تستعد لشن حرب على إيران، وعلى كل القوى العسكرية والمليشيات الثورية أن تستعد لهذه المعركة المصيرة، وقد استمرت تبادل التصريحات والتهديدات بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلى من جانب وإيران من الجانب الآخر.

١- تداعيات امتلاك إيرن للأسحلة النووية في دول المنطقة:

رغم أن إيران تعد من أوائل الدول التى وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية فى بداية السبعينات، إلا أنها لجأت لتنفيذ برنامجها النووي الحالي، بما يحمله من أخطار مستقبلية إقليمية ودولية، وقد يهدف هذا البرنامج فى مراحله الأولى إلى توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية، ولكنه بطبيعة الحال، لابدَّ وأن يتطور فى المستقبل ليشمل الأغراض العسكرية مما يدعم استراتيجية إيران الدفاعية لتصعيد توجه الهيمنة والتوسع الإقليمى لدى النخبة السياسية الحاكمة فى طهران، وذلك كمحاولة للاستفادة من ظروف الخلل والفراغ الإقليمى الذى نشأ فى منطقة الخليج العربي، وتفكك الاتحاد السوفيتى (السابق) رغم أن الفراغ تشغله حالياً الولايات المتحدة باحتلالها للعراق، وبالتالى ينطوى هذا البرنامج على أخطار حقيقية فى المنطقة العربية.

والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية حين تهدد إيران لمحاولتها امتلاك السلاح النووي وتجيز وتصرح وتوافق لإسرائيل بجيازته، فإنها تتبع

سياسات الإزدواجية (والكيل بمكيالين) نحو قضية واحدة، حيث توافق وتسمح لطرف (إسرائيل)، وتمنع طرفاً آخر (إيران)، وهو ما يخلق عدم المصداقية لدى العديد من أطراف المنطقة إزاء السياسات الأمريكية فى هذا الموضـــوع ولاشكَّ أن امتلاك إيران لهذا السلاح النووي سيؤدى إلى اختلال التوازن فى المنطقة العربية، وهو ما يؤرق الولايات المتحدة، ويجعلها تضع إيران تحت مراقبتها باستمرار، لأن المصالح الأمريكية والغربية فى الخلـــيج ستـــصبح مهددة باختلال توازن القوى فى المنطقة، الذى حتماً يهدد أمنها القومي.

ومع ازدياد النشاط التسليحى الإيراني، فإن هذا الوضع سيؤدى إلـــى تفجر صراعات مستقبلية بالمنطقة وهو ما سيعد كارثة على الدول العربيـــة بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة باعتبار أن هذه الحرب ستكون حرباً مدمرة ستؤدي إلى تدمير مصادر الطاقة النفطية ومنشآتها وتدمير الأهـــداف الاستراتيجية لدول المنطقة وبنيتها الأساسية، بـــل وســـتؤثر علـــى التنميـــة الاقتصادية فى المنطقة، بل ويمكن أن تحدث خللاً فى إمكانات الطاقة العالمية وفى إنهيار السوق الاقتصادية العالمية، وتوقف حركـــة التجـــارة العالميـــة، وتسبب فى حدوث خلل في الموازنات الاقتصادية العالمية، وأسعار العملات، وحدوث تضخم عالمي، بل ويمكن أن تستغل بعض القوى العالمية والإقليمية هذا الصراع من أجل تنفيذ أهدافها الكامنة.

ومن الواضح فى ضوء الاستراتيجية الإيرانية لتملك أسلحة نووية أن الخليج العربي يمثل لها واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية والاستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيوإستراتيجي للخليج إنما بالنظر أيضاً إلى المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المرتكز الرئيسى لثقل الدور الإيرانـــى فى المنطقة والعالم.

مواقف الدول المختلفة من البرنامج الإيرانى الأول:

١- الموقف الخليجى من إيران:

ترى دول مجلس التعاون الخليجى أن العلاقات مع إيـــران تتعلـــق بمسائل محددة هي:

- المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج.
- المسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة.
- إنه يجب التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وبين أمن الملاحة فى الخليج على اعتبار أن إيران دولة تطل على الطرف الآخــر للخليج، حيث إن أمن دول مجلس التعاون ذو بعد عربي ويتعلق بوحدة المصير المشترك، فالواقع أن أمن الخليج هو جزء مـــن الأمن العربي، وأن أمن واستقرار منطقة الخليج مرهون بـــأمن المنطقة العربية بصفة عامة.
- إنه يمكن استقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق الصالح العام وحل القضايا المشتركة، شريطة عدم تـــدخل إيران فى الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون.

إضافة إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبـــو موســـى – طنب الكبرى – طنب الصغرى) من أجل تحقيق علاقات حسن جـــوار مـــع دول المجلس.

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن خلل التوازن العسكرى فـــي المنطقة واتجاه إيران نحو بناء قدرة عسكرية نووية يعدان من أهم الأســـباب التى تساعد على زيادة احتمالات تفجر الصراعات العسكرية بالمنطقة.

٢- الموقف العربي من إيران:

هناك بعض الدول العربية ترى أن حصول إيران على التكنولوجيا النووية أمر ضروري من أجل تحقيق التوازن مع إسرائيل، وبالتالي حدوث توازن فى المنطقة، وهو أمر له إيجابياته، كما يرى هذا الطرف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الأمور فى المنطقة بمكيالين، فهى تسمح لإسرائيل بالانفراد بالتسلح النووي وتهدد العالم العربي ولاتريد أن تمتلك إيران هذه القدرات التي يمكن أن تحقق التوازن فى مواجهة المخاطر الإسرائيلية، كما يرى هذا الطرف أيضاً أن أية محاولة من جانب إسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية يمكن أن تؤدى إلى تعاطف شعبى عربي في مواجهة إسرائيل، ويمكن أن تؤدى إلى تأزم الموقف بالمنطقة، بل وقد تؤدى إلى النيل من استقرار منطقة الخليج، وتتخوف الولايات المتحدة من نشوب حرب مفاجئة تحدث بالخطأ تكون الحرب الثالثة في المنطقة، ومن ثم فهي ترى أهمية حل الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون حول جزر الخليج في إطار التحكيم الدولى، وحتى لا تستغل هذه في جر قوى إقليمية ودولية في هذا الحرب يمكن أن يتسع نطاقها بما يؤدى إلى خلق أزمة طاقة عالمية.

٣- الموقف التركى من إيران:

هناك توجه ظاهر للتعاون الإيراني التركي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، غير أن هذا التوجه الهادىء يخفى وراءه تنافساً شديداً، حيث فاجأت إيران تركيا بالإعلان عن إقامة تجمع آخر للدول المطلة على بحر قزوين اشتركت فيه كازاخستان التى تشترك في مؤتمر التعاون الاقتصادى الإقليمي بصفة مراقب رغم ترحيبها بنتائجه، كذلك اشتركت في

التجمع الجديد كل من روسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمانستان، واختيرت طهران مقراً لهذا التجمع.

وقد سعت تركيا إلى دعم علاقاتها بشكل ملحوظ مع جمهورية تركمانستان المشتركة فى رابطة دول بحر قزوين حتى تتمكن من متابعة التحركات الإيرانية على هذه الساحة، وإزاء هذا التقارب التركي التركماني بادرت إيران بالإعلان عن رابطة للدول المتحدثة باللغة الفارسية فى آسيا، وتركت الباب مفتوحاً للدول المهتمة بالثقافة الفارسية، علـى أن علاقات التنافس بين إيران وتركيا، وعندما سأل مراسل صحيفة الأخبار اليومية التركية الرئيس (هاشمي رافسنجاني) عن موقف إيران من نجاح (حزب الرفاه) الإسلامي فى الانتخابات التركية قال: إننا لا نميل إلى التدخل فى شئونكم الداخلية، ولكننا سوف نسعد لنجاح الإسلاميين، ولاشكَّ أن أسلوب التنافس الإيراني بين البلدين، يرجع إلى الأسلوب العلماني الذى تنتهجه تركيا من ناحية، وعلاقاتها الحميمة بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وترى إيران أن تركيا تعمل فى منطقة الشرق الأوسط ليس لصالحها فقط، وإنما لخدمة مصالح الغرب، مما يمثل عائقاً أمام التعاون أو التقارب الإيرانى – التركي.

وترى تركيا أن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يهدد دول المنطقة سواء الدول العربية أو إسرائيل، والتى ترتبط معها بعلاقات طيبة، ومن استمرار إيران فى سياستها الرامية نحو امتلاك سلاح ذري.

هذا ولم يعد خافياً أن الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام العالمي الجديد لا تكف عن التلويح بالعصا والجزرة للقائمين على نظام الحكم فى طهران حتى يقلعوا عن التطلع إلى تخطى العتبة النووية، كما تؤكد أن الإيرانيين يقومون بعملية تخصيب (اليورانيوم) سعياً وراء امتلاك القنبلة

الذرية، التي سوف تصبح بلا شك تهديداً صارخاً لأمن وسلامة إسرائيل على ضوء امتلاك إيران لوسائل الإيصال وآخرها الصواريخ شهاب والتى تطول أعماق إسرائيل.

ويتبلور رأي إيران فى أن ما تقوم به من أجل البناء الاقتصادى عن طريق خلق مصادر جديدة للطاقة، وعلى رأسها الطاقة النووية التى سوف تساهم مساهمة فعالة فى هذا المجال.

ورغم كل ذلك يمكننا أن نخلص إلى أنه نتيجة لاحتمالات أن تطول الآثار السلبية لتدمير منشآت إيران النووية كل من القوات الأمريكية وقوات التحالف وأيضاً إسرائيل، فإن ذلك يمكن أن يعد مؤشراً لصعوبة (ضعف) احتمال قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، حيث يختلف الموقف فى إيران، وخاصة مفاعل (بوشهر) عن موقف مفاعل (أوزيراك) العراقي الذى قامت إسرائيل بقصفة عام ١٩٨١م، لأن الشحنة النووية لم تكن موجودة فى قلب المفاعل وذلك على خلاف مفاعل (بوشهر).

ملحـــق (أ)



رسم توضيحي للمواقع المختلفة فى أنحاء إيران (أ.ف.ب)

رابعاً: حقائق الموقف وآفاق المستقبل

ومن العرض السابق نلخص إلى عدة حقائق رئيسية:

الحقيقة الأولى:

إن جمهورية إيران الإسلامية يحيط بها التهديدات من أكثر من جانب على حدودها، سواء من تركيا الدولة العضو فى حلف شمال الأطلسى، والتى يتمركز بها أكبر القواعد الأمريكية فى الشرق الأوسط، إضافة إلى تحالفهـا الاستراتيجى مع إسرائيل، والذى يستهدف كل من إيران وســوريا بالدرجـة الأولى، أو حدودها مع دولة العراق التى يسيطر عليها قوة احتلال عسكرية أمريكية قوامها حوالي ١٣٠ ألف مقاتل بكامل أسلحتهم المتطورة ذات التقنية العالية، أو حدودها مع أفغانستان، والتى يسيطر عليها نظام حكم (قرضــاي) الذي نصبته الولايات المتحدة، وتتولى قوة مــن حلــف شــمال الأطلــسى والولايات المتحدة تأمينه والسيطرة على مقدراته.

كما تمتد شواطئها على الخليج العربي، والذى تتمركز بهــا قــوات مسلحة أمريكية فى أكثر من دولة خليجية مــن ناحيــة أو خــلال القواعـد العسكرية المنتشرة به من ناحية أخرى ، مما يعنى أن التهديد العسكري يحيط بالجمهورية الإسلامية من كل حدودها مع الجوار تقريباً، ما يستلزم تــوفير القدرة العسكرية المناسبة لها لتمكينها من مواجهة هذه التهديدات المتــصاعدة فى إطار حقها الشرعي للدفاع عن النفس!!

الحقيقة الثانية:

إن جمهورية إيران الإسلامية تمثل الدائرة البعيدة للتهديد الإسرائيلى والذى أقرها المؤتمر الدوري الثالث للأمن القومي الذى عقــد فــى مدينــة (هرتزليا) الإسرائيلية فى الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢م، والذى كان يــستهدف تحديد دوائر التهديد لأمن إسرائيل والتوصيات والتصورات لصياغة ما أطلق عليه (العقيدة القتالية بعيدة المدي) ومتطلبات بناء القوة المسلحة الإســرائيلية التى تتوافر لها القدرة لمواجهة هذه التهديدات من خلال قيامها ببناء قوة ردع مركبة لها أضلاع تقليدية ونووية وفضائية، حيث وضعت تصوراً لهيكل هذه القوة الذى يرتكز على قوة نووية وفوق تقليدية (جرثومية وكيماوية) تعتمــد على تحديث الأسطول الجوى والصواريخ الاستطلاع الاســتراتيجي ونقلــة منظومة فضائية توفر لها قدرة عالية وفائقة عالية وفائقة لعمليات الاستطلاع الاستراتيجى وقلة توعية فى مجال الاتصالات والإنذار إضافة لإقامة ثلاثــة مستويات من أنظمة الدفاع المضاد للصورايخ لمواجهة أنظمة الدفاع العربية والشرق أوسطية (إيران – باكستان).

الحقيقة الثالثة:

إن ما تملكه الجمهورية الإسلامية من قدرات تسليجية لا يحقق الدفاع عن نفسها لمواجهة هذه التهديدات المحيطة بها من كل جانب، خاصة وأنهــا ما زالت تعانى من مرحلة إرهاق ما بعد الحرب العراقية التى استمرت ثماني سنوات، وأن من حقها استكمال بنــاء قوتهــا المــسلحة وامــتلاك ناصــية التكنولوجيا المتقدمة من خلال تطوير برامجها النووية الذى تأكد من بدايــة خطواتها أنها للأغراض السلمية.

الحقيقة الرابعة:

إن الاتهامات الموجهة لجمهورية إيران الإسلامية سواء لمساندتها الجماعات الأصولية الإسلامية أو سعيها لتصدير ثورتها وتهديدها للجوار من الدول الخليجية لم يقم عليه أى دليل منذ قيام الثورة الإسلامية، وأنها كلها ادعاءات قامت إسرائيل بتغذيتها مستغلة تحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة.

الحقيقة الخامسة:

إن القيادة السياسية الإيرانية منذ انتخاب الرئيس (محمد خاتمى) الذى يمثل الاعتدال فى السياسة الخارجية الإيرانية كان قد أطلق نداء لفتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر أن معالجة العلاقات (الأمريكية-الإيرانية) حول حوار الحضارات والثقافات والتفاهم لتسوية الخلافات المعلقة وتطبيع العلاقات فى عالم بعيد عن هيمنة دولة واحدة مهما كان حجمها وقوتها.

وقد كانت البداية لتحسن العلاقات الإيرانية الغربية هو ما وصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق يقضى بإلغاء العقوبات التى كانت واشنطن تعتزم فرضها على شركات أوروبية وروسية وماليزية لمشاركتها فى مشروع ضخمة للتنقيب عن الغاز فى إيران، وذلك خلال القمة البريطانية – الأمريكية التى عقدت فى لندن فى ١٨ مايو ١٩٩٨م، وكلها كانت دلالات على دعم التوجه السياسى الجديد نحو الاعتدال والانفتاح والتعاون إقليمياً ودولياً، كما كانت تأمل القيادة السياسية الإيرانية المعتدلة بعد دعمها للحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقيام إيران بدعم تسليح تحالف الشمال المعارض فى أفغانستان مما ساهم بشكل فعال فى هزيمة حكومة طالبان.

كما قامت بدعم الحملة العسكرية (الأنجلو – أمريكية) فـي غزوهـا للعراق والقضاء علي نظام (صدام حسين) وذلك تأكيـداً لاسـتمرار خـط الاعتدال الإيرانى وأملاً فى مزيد من الانفتـاح علـى الولايـات المتحـدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بشكل عام ودول الجوار الخليجية بـشكل خاص.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول:

إن المأزق الذى عانته إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) فى العراق وأفغانستان والتضخم الكبير فى الموازنة الأمريكية وتجاوز عدد العاطلين عن العمل لنحو ٢,٧ مليون مواطن أمريكى إضافة للمقاومة المتنامية فى العراق واستهداف القوات الأمريكية وغياب الأمن وتفشى الفوضى بشكل عام مـع زيادة متطلبات الإنفاق العسكرى الأمريكى على حساب الإقتصاد بالقدر الذى اعتبره المحللون (عسكرة الاقتصاد الأمريكى) كل هذه أمور تعتبـر كابحـة لأى مغامرات عسكرية جديدة في الشرق الأوسط!! كما أنهـا كانـت مـن الأسباب الرئيسية وراء نجاح (باراك أوباما) وحـزب الـديمقراطيين فـى انتخابات الرئاسة الأمريكية التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٨م.

وأخيراً .. فإن الأزمة الخاصة بالبرامج النووي الإيرانـى مرشـحة للانتهاء بتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة النووية والقيادة الإيرانية، والتـى وقعت على جميع الاتفاقيات الخاصة بضبط والحد مـن التـسليح النـووي والكيمياوي والجرثومي وتاريخها حافل بالتعاون فى هذا المجال مع الوكالـة الدولية للطاقة النووية، وتولت لجنة من الدول الخمس الكبرى إلـى جانـب ألمانيا – فتح حوار وعرض مغريات لحسم هذه الأزمة النووية.

هذا وقد أعلن الرئيس الإيرانى فى ٩ أبريل ٢٠٠٧م دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي وبالتالى انضمام إيران للدول المنتجة للوقود النووي على النطاق الصناعي.

وأعلن أن هذا الإنجاز سيسهم فى توفير ٢٠ ألف ميجاوات سنوياً من الطاقة الكهربائية التى تساعد فى المجالات الزراعية والطب وإنتاج الكهرباء مؤكداً حق بلاده فى امتلاك التكنولوجيا النووية.

- دخلت إيران بهذا الإنتاج (المرحلة الصناعية) من إنتاج الوقود النووي.
- أكد الرئيس الإيرانى أن بلاده ستنسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فى حالة فرض عقوبات دولية أو ممارسة ضغوط إضافية عليها.
- عرضت إيران للمرة الأولى صاروخاً جديداً طويل المدي أطلقت عليه اسم (قد) يصل مداه إلى ١٨٠٠ كيلو متر، كما نجحت فى إنتاج طائرة متطورة جديدة مقابلة باسم (الصاعقة).
- استقالة (على لارجاني) مسئول الملف النووي الإيرانى يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧م احتجاجاً على سياسة التصعيد الإيرانية.
- أعلنت إيران أنها جاهزة لإطلاق ١١ ألف صاروخ على أهداف أمريكية اللحظة الأولى لأى اعتداء أمريكى.
- كشفت صحيفة (صنداي البريطانية) يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧م عن أن الإدارة الأمريكية تستعد لشن حرب على إيران، وأن واشنطن تسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين طهران لسعيها للحصول على أسلحة نووية، وأوضحت الصحيفة أن المخططين فى وزارة الدفاع

الأمريكية (البنتاجون) وضعوا قائمة بنحو ٢٠٠٠ هدف إيراني يمكن تفجيرها، وأوضحت الصحيفة أن البيت الأبيض وضع برنامجاً متأنياً للتصعيد يمهد الطريق لمواجهة عسكرية مع إيران.

- أكدت الصحيفة أن الرئيس الامريكى(جورج دبليو بـوش) يريـد أن يضمن تجريد إيران من القدرة على إنتاج سلاح نووي قبـل انتهـاء رئاسته الحالية.
- وقد نشرت بعض من هذا المخطط حينما شملت الأهداف شن غارات عبر الحدود مع العراق لمهاجمـة معكـسرات التـدريب الإيرانيـة ومصانع القنابل وقاعدة الفجر التابعـة لقـوات الحـرس الثـوري الإيرانى.
- وتشير التوقعات بأن إيران ربما سترد على هـذه الهجمـات بقطـع إمدادات البترول عبر الخليج مما يعطى الولايات المتحدة مبرراً لشن غارات جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية وربما قواعدها الدفاعية أيضاً.
- كما أعلنت مصادر مخابراتية أن الجـيش الأمريكـى أمامـه أحـد خيارين: أما ضرب المواقع النووية الإيرانية فقط، وأما توجيه ضربة واسعة النطاق على مدي يومين أو ثلاثـة لـضرب كافـة المواقـع العسكرية إلى جانب النووية بما يغطى أكثر من ألفين هدف.

المواقع النووية الإيرانية:

تمتلك إيران محطة نووية عاملة واحدة فى (بوشهر) ومحطة نوويـة تحت الإنشاء فى (أهوار).

- هناك منشأة نووية تحت الإنشاء فى (خرج).
- هناك محطتان لتخصيب (اليورانيوم) فى (ناتانز، اراق).
- هناك مركز للأبحاث النووية فى (خرج، طهران، أصفهان).
- هناك منجمان لليورانيوم فى (ساجهاند، يزود).
- قامت إيران بإعادة انتشار منشآتها النووية مع إقامة بعضها تحت سطح الأرض، كما قامت بشق نفق عميق يتم التحكيم فى درجة حرارته والضغط به عن بعد بطول ٤٠٠ متر.
- قدرات الردع المضاد تتمثل فى النفط وخطوط نقله والانتحاريين وعلاقة إيران بطائفة الهزازة الشيعية فى أفغانستان، وزعماء الطاجيك، وشيعة الخليج، حزب الله اللبناني، وحماس فى فلسطين وشيعة الجنوب في العراق.

وقد استأجرت إيران ٢٧٠٠ وحدة سكنية فى مختلف أنحاء العراق خاصة فى النجف وكربلاء لسكن رجال المخابرات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي والمعونات والمساعدات النقدية التى بلغت ٨٠ مليون دولار لجماعة مقتدى الصدر وحدها إضافة إلى المعونات الإنسانية والتدريب، هذا إلى جانب التحالف مع سوريا.

آفاق البرنامج النووي الإيراني:

يمكن القول:

إن إيران قد واصلت لهجة التحدى بعد إعلانها دولة منتجة للوقود النووي على المستوى الصناعي، حيث أعلن (غلام أغازاده) رئيس الوكالة

الإيرانية للطاقة الذرية أن بلاده مصممة على تثبيت ٥٠ ألف جهــاز طــرد مركزى فى منشأة (ناتانز) النووية.

وأكد أن هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يقتصر على تثبيــب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزى فى المنشأة، بل وضعت الحكومة الإيرانيــة كل الخطط اللازمة لنصب خمسين ألف جهاز.

وأوضح (أغازادة) أنه تجنب الرقم خلال الاحتفال بيوم الطاقة النووية (ناتانز) منعاً لإثارة الالتباس حول أهداف إيران.

وأضاف أنه لم يكن يريد أن يقال فيما بعد: إن إيران أنهــت نــصب ثلاثة آلاف جهاز مركزى، وانتهي الأمر بذلك وقال: إنه فكــر أن وســائل الإعلام الأجنبية قد تفسر ذلك بأن برنامج إيران انتهى بتثبيــت ثلاثـــة آلاف جهاز طرد مركزي، وأكد أن بلاده دخلت المرحلة الصناعية، وسيتواصــل تثبيت الأجهزة إلى أن تبلغ خمسين ألف جهاز، وأشار إلـــى أن التجهيــزات الكهربائية وأنظمة التهوية فى (ناتانز) مصممة لتثبيت ٥٠ ألف جهاز.

كما طالب (منوشهر متقى) وزير الخارجية الإيرانية القوي الدوليـــة الكبرى بقبول الواقع الجديد، وأكد أن وقف التخصيب أصبح غيــر مقبــول، سواء كشرط مسبق للدخول فى مفاوضات، أو كنتيجة لهــذه المفاوضـــات، وأضاف أن بلاده مستعدة لإجراء حوار مع القوى الكبرى إذا كان لديها شيء جديد تقوله.

وفّى غضون ذلك أكد خبراء أمريكيون أن ثلاثة آلاف جهاز طــرد مركزي تكفى من الناحية النظرية لإنتاج سلاح نووي خلال عام ، إلا أنهــم شككوا فى صدق الإعلان الإيرانى فى ضوء مستوي الامكانيات التكنولوجية التى تمتلكها إيران، واعتبروا أن الهدف من الإعلان هو زيادة التأييد الشعبى

للرئيس (محمود أحمدي نجاد)، ودعم موقف طهران أمام الغرب بإظهار برنامجها النووي أكثر قوة.

وأوضحوا أن إيران تمكنت فقط من تشغيل مجموعتين قوام الواحدة ١٦٤ جهاز طرد إلا أنها فى حاجة إلى نحو ٢٥ ألف جهاز طرد مركزى تعمل فى آن واحد لإنتاج وقود يكفى لمفاعل واحد للماء الخفيف، وأكدوا أنه مع صعوبة تصديق قدرة إيران على زيادة عدد أجهزة الطرد بهذا الشكل، فإن الأمر كله متوقف على إذا ما كانت إيران قادرة على تشغيل كل هذه الأجهزة فى الوقت نفسه عند معدل ثابت.

وفى الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية الروسية أمس أن موسكو ليس لديها أى دليل على أن إيران حققت طفرة تكنولوجية تتيح لها القيام بأى طفرة تكنولوجية فى البرنامج النووي الإيراني فى الآونة الأخيرة من شأنها أن تغير طبيعة أنشطة التخصيب التى تجرى في البلاد.

وأكد (سيرجى لايروف) وزير الخارجة الروسية أنه يعتقد أن أجهزة الطرد المركزى الجديدة لم تعمل بعد بكامل طاقتها، إلا أنه فى الوقت الراهن ليس لدى موسكو أىٍ تأكيد بأن التخصيب الفعلى بدأ فى أجهزة الطرد المركزي الجديد.

وعلى صعيد آخر أعلنت مجموعة (هالبيرتون) الأمريكية العملاقة للخدمات النفطية أنها لاتنفذ أى مشروع فى إيران، وكانت الشركة قد أعربت فى يناير ٢٠٠٥م عن نيتها وقف العمل فى إيران، إلا أنها ستواصل تنفيذ العقود المبرمة من قبل وأوضحت الشركة أن قيمة عقودها فى إيران كانت زهيدة، ولم تتخط يوماً ثلاثين أو أربعين مليون دولار.

المصـــادر

١-أحمد النجار (محرر) نكبة العراق، القاهرة، مؤسسة الأهـرام، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجة، ٢٠٠٣م.

٢-سامح راشد: طهران وواشنطن .. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، دورية مختارات إيرانية، عدد (٤٨)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٠٤م.

٣-ياسر الزعاترة: مصادمات النجـف وخلفيـات التجـاذب (الإيرانـى – الأمريكى)، موقع الجزيرة نت، ١١ أغسطس ٢٠٠٤م.

٤-خالد السرجانى: سيناريوهات ضربة إسرائيلية أمريكية لإيران، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤م

٥-فرانك يرتابي: سباق التسلح النووي فى الـشرق الأوسـط، ترجمـات مختارة، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م ١٩٩١م.

٦-لواء د. محمد نبيل فؤاد: الإمكانيات النووية العربية والإسلامية، القاهرة، دراسة غير منشورة ١٩٩٨م.

٧-د. على الدين هلال: العروبة فى عالم متغير، محاضرة بمعهد البحـوث والدراسات العربية القاهرة، مجلة الأهرام الإقتصادى ١٩٩٤م.

٨-أ . د خلف محمد الجراد: الخيار النووي فى الشرق الأوسـط، دراسـة مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع، مركـز دراسـات المـستقبل، نـوفمبر ١٩٩٩م.

٩-لواء د. زكريا حسين: البرنامج النووي الإيرانى وآفاق المستقبل، دراسة مقدمة لمركز دراسات الشرق الأوسط أكتوبر ٢٠٠٣م.

١٠- لواء د. زكريا حسين: الولايات المتحدة وبرنامج إيران النووي، ندوة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد .. جامعـــة الإســـكندرية، فبرايـــر ٢٠٠٤م.

١١- تقرير أمريكى عن لجنة تابعـــة للكـــونجرس الأمريكـــى، ســـبتمبر ٢٠٠٤م.

١٢- روبرت جيتس: مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، شهادته أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس الأمريكى، مارس عام ١٩٩٢م.

١٣- غاري مالهولين: دراسة لمعهد أبحاث منع انتشار الأسلحة النوويـــة بأمريكا، عام ١٩٩٣م.

١٤- دافيد أوبرابت: مؤسسة أصدقاء الأرض، تقرير إلى مركز ملعومات وزارة الدفاع الأمريكية، عام ١٩٩٥.

١٥- تقرير أجهزة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) إلى وكالة المخابرات المركزية، عام ١٩٩٨م.

١٦- لواء دكتور ممدوح حامد عطية، ودكتور عبد الـــرحمن الهـــواري، ودكتور جمال مظلوم: البرنامج النووي الإيرانى والمتغيرات فـــى أمـــن الخليج الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة عام ٢٠٠٣م.

١٧- دكتور إبراهيم الدسوقى شتا: الثورة الإيرانية، الجذور الأيديولوجية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة هام ١٩٨٨م.

١٨- شعلان العيسى: الخلافات الحدودية والإقليمية العربية الإيرانية، ندوة العلاقات (العربية – الإيرانية) ، الاتجاهات الراهنة وآفـاق المـستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ١٩٩٥م.

١٩- خالف فياض: العلاقات العربية الإيرانية بين الـصراع والتعـاون، الكويت ١٩٩٦م.

٢٠- عبد الرحمن محمد النعيمي: الصراع على الخليج العربي، المركـز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ١٩٩٢م.

٢١- لواء دكتور زكريا حسين أحمد: دوائر التهديد الإسرائيلية، ندوة فـي مركز الداريات السياسية، كلية الاقتصاد والعلـوم الـسياسية، فبرايـر ٢٠٠٣م.

٢٢- إعلام (غلام رضا أغازاده) رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية عن آفاق البرنامج النووي الإيراني، مقالة عن جريدة الأهـرام فـي إبريـل ٢٠٠٧م.

الفصل الرابع

صــراع الإرادات
التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية
والــدور الأمريكـي فيهــا

صراع الإرادات
التحديات المتبادلة الإيرانية الإسرائيلية
والدور الأمريكي فيها

التحديات الإيرانية والدور الأمريكي فيها:

فرضت التحديات الإيرانية في مواجهة التهديدات المتصاعدة والمتنامية التي تقودها الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الخمس الكبرى إضافة لألمانيا وإسرائيل.. فرضت على الجمهورية الإسلامية السير في عدة محاور متوازية في محاولة لتفادي هذه التحديات الذي قد يصل إلى حد القيام بضربة عسكرية جوية وصاروخية كاسحة تدمر القدرات العسكرية والتكنولوجية والنووية والاقتصادية وتحول الجمهورية الإسلامية إلى النموذج الذي أحدثته الولايات المتحدة وحلفائها بجمهورية العراق، ومن هنا فقد سارت هذه التحديات السير في عدة محاور متوازية:

- **أولها:** الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.
- **وثانيها:** تنمية قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية مع امتلاك قدرة عالية على التصنيع الذاتي لأسلحتها الصاروخية والفضائية وغيرها.
- **وثالثها:** الاستعداد الكبير لمواجهة أي هجمات عسكرية محتملة واستيعابها ثم التحول للهجوم الذي يردع مثل هذه الهجمات.

- ورابعها: محاولة التقليل من آثار العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي يفرضها المجتمع الدولي بدافع أمريكي ومن خلال استغلال مجلس الأمن في ذلك الإطار لفرض الاستسلام الإيراني دون مواجهات عسكرية.

أولاً: تحدي امتلاك التكنولوجيا النووية:

هناك إصرار على امتلاك الجمهورية الإيرانية الإسلامية للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ومع تزامن ذلك التطوير مع إجراء الحوار والتفاوض مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الفاعلة في العالم، مع التجاوب مع الوكالة الدولية للطاقة النووية باستعدادها لفتح منشآتها للتفتيش إذا تطلب الموقف ذلك لإحباط نوايا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتوجيه ضربة عسكرية كاسحة للمنشآت النووية والعسكرية والأمنية والاقتصادية الإيرانية، وعلى طريق ذلك ومع استمرار القيادة الإيرانية في تطوير منشآتها النووية وتصنيعها الحربي لامتلاك القدرة على تحقيق الأهداف الإيرانية رغم كل المعوقات والعقوبات التي تفرض عليها.

من هنا فقد تزامن هذا التطور الإيراني مع استمرار الحوار والتفاوض الذي انتهى إلى:

- توقيع اتفاق تبادل اليورانيوم المخصب الأول.
- واتفاق تبادل اليورانيوم المخصب الثاني.

في الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٩م حدث تقدم محسوس في مفاوضات جنيف بين إيران ودول التحالف الغربي حول احتمالات التسوية السياسية للملف النووي الإيراني التي شارك فيها الأمريكيون لأول مرة، والذي تمثل في قبول كل الأطراف لاستمرار التفاوض في جلسة ثانية تعقد

قبل نهاية ذلك الشهر، وبرغم إعلان المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة د/ محمد البرادعي في زيارته في نفس الشهر لإيران موافقة طهران على فتح موقعها الجديد لتخصيب اليورانيوم بمدينة " قم " الذي بدأت إقامته عام ٢٠٠٦م دون إخطار الوكالة الدولية للطاقة للمفتشين الدوليين، وإقرارها بأنها لا تملك باستثناء موقع " قم " أية تسهيلات أخرى لم يتم الإعلان عنها، لا تزال الشكوك الغربية تلاحق الإيرانيين، تتهمهم بالخداع في التفاوض، وعدم الشفافية وتعمد إخفاء الحقائق والسعي المستمر إلى المناورة وكسب المزيد من الوقت بهدف استمرار البرنامج العسكري الإيراني لإنتاج سلاح نووي.

ولا تزال أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية تتنافس على تسريب تقارير متضاربة، يتحدث معظمها عن استئناف إيران العمل في برنامجها العسكري الذي كانت الولايات المتحدة قد أعلنت أنه توقف بالفعل عام ٢٠٠٣م، ويؤكد بعضها نجاح طهران في تصميم وتصنيع التجهيزات اللازمة لصنع رأس نووية يمكن أن يحملها الصاروخ الإيراني " شهاب ٣ " إلى مسافة ألفي كيلومتر قريبًا من سواحل أوروبا الجنوبية، يمكن أن تهدد أمن إسرائيل وعددًا من دول الشرق الأوسط.

ورغم أن جزء من حملة الشكوك الغربية يستهدف ممارسة المزيد من الضغوط على إيران في هذه الفترة الحساسة من التفاوض، لإلزامها القبول بالمطالب الغربية الأمريكية التي تخلص في التزام إيران بالشفافية الكاملة في تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفتح كل مقراتها النووية للمفتشين الدوليين بما في ذلك المواقع المشتبه فيها التي يصل عددها إلى ١٢ موقعًا، كما تؤكد تقارير المخابرات الأمريكية، والسماح للمفتشين بلقاء العلماء الإيرانيين العاملين في البرنامج النووي، والإسراع في اتخاذ الخطوات التنفيذية للاقتراح الذي عرضته طهران في مباحثات جنيف الذي يقضي

بإرسال الجزء الأكبر من مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخـصيب (نحو ألف كيلوجرام) إلى روسيا لإعادة تخصيبه هناك، بما يمكن إيران من تصنيع نظائر مشعة عند درجة ٢٠ تصلح لأغراض العلاج، ويساعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على كسب المزيد من الوقت وطمأنة الإسرائيليين إلى أن إيران لن تستطيع إنتاج قنبلة نووية بعد أن صدرت مخزونها من الوقـود النووي إلى الخارج، ويدخل أيضًا ضمن المطالب الغربية من إيران قبـول طهران لصفقة الحوافز التي عرضها الغرب لقاء تعليق عمليـات تخـصيب اليورانيوم وتعليق الغرب لكل العقوبات التي تم فرضها على إيران.

لكن جزءًا آخر من حملة التشكيك يستهدف إغلاق فرص نجاح أيـة تسوية سياسية محتملة، وإنهاء مفاوضات جنيف في أقرب أجل زمني ممكن وعند أول بادرة إيرانية تصلح لأن تكون ذريعة لإنهاء التفاوض، وتأكيد عدم جدوى العقوبات الدولية التي نجحت إيران في التعايش معها لأكثر من ثلاثين عامًا منذ تم فرضها لأول مرة على طهران في أعقاب الاستيلاء على السفارة الأمريكية فور وقوع الثورة الإيرانية، في ظل وجود سوق عالميـة سـوداء تمكن إيران من الحصول على كل ما تحتاجه لاستمرار برنامجها النووي إن دفعت أضعاف الثمن المطلوب، واعتبار الحل العسكري الحل الوحيد الـذي يضمن تعطيل البرنامج النووي الإيراني عدة سنوات، إن لم تتمكن عمليـات القصف الجوي من التقويض الكامل لكل منشآت هذا البرنامج، وربما تساعد مضاعفات عملية القصف داخل الجبهة الإيرانية على إسقاط نظام حكم آيات الله.

على رأس هذه الحملة تقف إسرائيل تـساندها أجهـزة المخـابرات الألمانية والفرنسية التي تطالب المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة د/ محمد البرادعي بالإفراج عن كل التقارير التي شارك فيها عـدد مـن المفتـشين

الدوليين، يعتقدون أن إيران استأنفت العمل في برنامجها العسكري النـــووي بعد توقفه لفترة محدودة عام ٢٠٠٣م، واستطاعت خلال هذه الفترة تطـــوير قدرة معرفية عالية تمكنها من تصميم وتصنيع رأس نووية، فضلاً عن إقرار الجميع بأنها قد تحصلت على معرفة كاملة بكل أسرار دورة إنتـــاج الوقـــود النووي، مكنتها من إنتاج كمية من الوقود يمكن أن تزيد من قدرة إيران على التخصيب بما يمكنها من صنع الوقود اللازم لإنتاج قنبلة نووية كل عام.

ولأن إيران تملك بالفعل قدرة صاروخية يمكن أن تحمل رأسًا نووية لمسافة تزيد على ألفي كيلومتر، يحبذ هذا التيار الحل العسكري الفوري قبل أن يفوت الأوان وتتحصل إيران على القنبلة النووية؛ لأن الذهاب إلى مجلس الأمن من أجل استصدار مجموعة رابعة من العقوبات لن يفيد كثيرًا، بل لعله يساعد إيران على كسب المزيد من الوقت، خاصة أن الإيـــرانيين يملكـــون مهارة فائقة في التعامل مع السوق السوداء العالمية، كشفت عنها قضية إحدى الشركات الألمانية العاملة في مجال الخدمات الجوية، تمكنـــت أخيـــرًا مـــن تهريب قطع غيار للطائرات الأمريكية النفاثة وبعض الإلكترونيات المهمـــة إلى إيران عبر هولندا وقبرص والإمارات، حيث تمت إعادة تغليف الشحنات المهربة وإرسالها إلى إيران، كما كشف عنها قضية بنك اللويدز الذي اضطر لأن يدفع غرامة قدرها ٣٥٠ مليون دولار لأنه تورط في بعـــض العمليـــات المالية التي خرقت قرارات الحظر المالي على طهران، فضلاً عن شـــكوك متزايدة في أن إيران تمكنت من ترتيب شبكة اتصالات قوية تعمل في ماليزيا وسنغافورة وعدد من الدول الآسيوية تساعد طهران على خـــرق قـــرارات العقوبات.

وبرغم الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها المدير الـــسابق للوكالـــة الدولية للطاقة من أجل إذاعة تقارير كتبها بعض المفتشين الدوليين لم تثبـــت

مصداقيتها على نحو مؤكد، وثبت أن لبعض أجهزة المخابرات دورًا أساسيًا في صياغتها، استمر الدكتور البرادعي صامدًا يؤكد أن هذه التقارير تتضمن قدرًا كبيرًا من المبالغات التي يصعب تصديقها، وأن إيران تتجه إلى التعامل بشفافية مع الوكالة الدولية بعد أن ظلت لعدة أعوام ترفض الإجابة عن عـــدد من الأسئلة التي أثارها مفتشو الوكالة، وأنه على يقين من أن مشكلة الملـــف النووي الإيراني لن تجد حلها الصحيح سوى عبر التفاوض المباشر والحوار، خاصة بين الولايات المتحدة وإيران حول عدد من القضايا تتجـــاوز الملـــف النووي هي التي صنعت أزمة الثقة بين الجانبين.

والواضح من حملة التسريبات التي نشطت أخيرًا لعدد من تقـــارير أجهزة المخابرات على رأسها الموساد الإسرائيلي، أنها تستهدف أيضًا حصار موقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما والتضييق علـــى خياراتـــه، وإلزامـــه اختصار زمن التفاوض إلى الحد الأدنى، خاصة أن وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون تشكك في جدوى الدبلوماسية وقدرتها على إنجاز حلـــول صـــحيحة للملف النووي الإيراني، كما أن روسيا والصين لا تتحمسان كثيرًا لفـــرض المزيد من العقوبات على إيران حتى بعد نقل الدرع الصاروخية الأمريكيـــة بعيدًا عن حدود روسيا الجنوبية إلى شرق المتوسط لطمأنة الكرملين.

والواضح أيضًا أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما برغم الـــضغوط المتزايدة عليه من جانب جماعات الضغط الصهيونية، وبرغم استخدامه لهجة أكثر تشددًا مع طهران، لا يزال يأمل في نجاح التـــسوية الـــسياسية للملـــف النووي الإيراني بدلاً من الحرب التي تفتح أبواب جهنم في الخليج والـــشرق الأوسط، وربما في أماكن أبعد، يسانده في ذلك أجهزة المخابرات المركزيـــة الأمريكية التي لا تزال ثابتة عند موقفها الأول، وتؤكد أن المعلومات التـــي حصلت عليها عام ٢٠٠٧م من حاسب يملكه عالم نووي إيراني وقع في يدها

والتي تؤكد أن إيران أوقفت العمل ببرنامجها النووي العسكري عام ٢٠٠٣م ما تزال صحيحة، برغم انفتاحها – المخابرات الأمريكية – على أية آراء أخرى تقول عكس ذلك يكون في الإمكان التثبت من صحتها، والواضح أن واشنطن لا تزال لديها أسباب قوية تبرر استمرار التفاوض مع طهران مع استمرار جهودها لإلزام إيران إثبات حسن نياتها خاصة أن واشنطن لا تملك بعد دليلاً قويًا يؤكد أن كمية المخزون الإيراني من الوقود المخصب عند درجة ٤ في المائة والتي تصل إلى حدود طن هي كل ما تمتلك إيران، كما أنها لا تملك دليلاً واضحًا على أن منشأة قم التي تم اكتشافها أخيرًا هي المنشأة السرية الوحيدة التي لا تزال طي الكتمان، وأن الفيصل الأخير في إثبات حسن نيات طهران هو الأفعال وليس الأقوال.

وربما يدخل ضمن الأسباب التي تبرر استمرار التفاوض إحساس أمريكي متزايد بأن إيران قد تكون الآن أقرب إلى قبول التسوية السلمية تفاديًا لعقوبات جديدة يمكن أن تزيد الوضع الداخلي سوءًا في ظل التفكك الراهن في جبهة إيران الداخلية، والانقسام الخطير في حوزتها الدينية بين المحافظين والإصلاحيين الذي وصل إلى حد الانشقاق، والشكوك المتزايدة داخل الرأي العام الإيراني في مدى قدرة نظام ولاية الفقيه على إخراج إيران من عزلتها الراهنة لتصبح جزءًا من عالمها المتطور، الأمر الذي يتوق إليه نسبة غير قليلة من الإيرانيين.

وأيًا كان الاتجاه سواء إلى التسوية السياسية أم إلى المزيد من التعقيد والمواجهة، فالأمر المؤكد أن الأمور لم تعد تحتمل المزيد من التسويف وتضييع الوقت، وأن القضية لن تطول كثيرًا قبل أن نرى نهاية الملف النووي الإيراني ونهاية توابعه الأخرى في عالمنا العربي، سواء في غزة أم لبنان أم سوريا.

١- اتفاق تبادل اليورانيوم الأول:

في تطور مفاجئ وافق - في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٩م - الإيرانيون - وبعد مفاوضات لم تستغرق أكثر من ثلاثة أيام مع وفد مشترك من الأمريكيين والفرنسيين والروس في فيينا, تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة النووية - على مشروع اتفاق, يؤكد استعداد طهران لنقل ٧٥ % من حجم مخزونها من اليورانيوم المخصب الذي أنتجته في معامل ناتانز إلى روسيا لإعادة تخصيبه إلى درجة ٢٠ % ثم إعادته مرة أخرى إلى إيران, كي يصلح فقط لتصنيع نظائر طبية مشعة تصلح لأغراض العلاج, يتم تشغيلها في مفاعل طبي تجريبي صغير كانت إيران قد تحصلت عليه من الولايات المتحدة في عهد الشاه.

ويعني السماح بخروج هذه الكميات من اليورانيوم - التي يصل حجمها إلى٢٦٠٠ رطل من مجمل مخزونها الذي يصل إلى ٣٥٠٠ رطل - أن إيران لن يكون في حوزتها من اليورانيوم منخفض التخصيب ما يمكنها من صنع قنبلة نووية واحدة, الأمر الذي يساعد على تهدئة مخاوف الإسرائيليين الذين يعتقدون أن طهران على وشك الحصول على القنبلة, ويخفف الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الرئيس الأمريكي باراك أوباما, تستعجله اتخاذ موقف حاسم من إيران بحجة أنها تسعى لإطالة أمد التفاوض كسبًا للوقت قبل أن يفوت الأوان.

وربما يمر وقت طويل قبل أن نعرف إن كانت هناك علاقة بين موافقة طهران السريعة على نقل الجزء الأكبر من مخزونها من اليورانيوم خارج البلاد وبين اتهامها الأخير لواشنطن بأنها ضالعة في قضية اختفاء العالم النووي الإيراني شهران أميري قبل ثلاثة أشهر وهو يؤدي مناسك العمرة في الحجاز, وضالعة في عملية التفجير الضخمة التي تمت قبل بضعة

أيام في ولاية بلوخستان الجنوبية, وراح ضحيتها خمسة من كبار قادة الحرس الثوري بينهم نوري الشوستاري نائب قائد الحرس, كانوا يحضرون مؤتمرًا في الولاية التي تقع على حدود إيران مع كـل مـن باكـستان وأفغانـستان للمصالحة بين السنة والشيعة, خاصة أن هناك مـن يعتقـدون أن الحـادثين يشكلان جزءًا من خطة أمريكية شاملة, تجمع بين سياسة الحوافز وسياسـة العصا الغليظة التي يتبناها الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإلزام إيران إعادة النظر في مواقفها.

ومع أن طهران وافقت على نقل مخزونها النووي إلى روسيا, كمـا سمحت للمفتشين الدوليين بالدخول إلى معامل " قم " التي تم اكتشافها لإثبات أنها لا تستهدف صنع سلاح نووي, إلا أن بعض أجهزة المخابرات الغربيـة إضافة إلى الموساد الإسرائيلي تتشكك في صدق نيات طهران, وتشكك فـي إمكان أن يكون لديها مخزون أكبر من اليورانيوم المخصب, ومواقع نوويـة سرية أخرى لم يتم الكشف عنها مثل موقع " قم " الذي كشف عنه الـرئيس الأمريكي باراك أوباما, غير أن هذه المخاوف والشبهات التي تفتقـد أدلـة الإثبات لا تقلل من قيمة وحجم التقدم الذي حدث في مفاوضات فيينا, الـذي أعلنه على العالم المدير السابق للوكالة الدولية للطاقـة النوويـة د/ محمـد مصطفى البرادعي في حضور الوفد الإيراني المفاوض, وعزز الآمال فـي إمكان إيجاد تسوية سلمية لقضية الملف النووي الإيراني وبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران والولايات المتحدة, إذا وافقت القيادة الإيرانية ممثلـة في المرشدَ الأعلى علي خامنئي وقيادة الحرس الثوري على مشروع اتفـاق فيينا, وصادقت على خطوطه العريضة, وسمحت لوفد التفاوض الإيراني أن يستأنف مفاوضاته مع الأطراف الثلاثة الأمريكيين والفرنـسيين والـروس,

لوضع تفاصيل خطة نقل اليورانيوم إلى روسيا في شحنة بحرية واحدة كما تنص مسودة الاتفاق.

وما من شك في أن هذا الاتفاق كان سيرفع كثيرًا من أسهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما, ويثبت لكثير من المتشككين في سياساته الإيرانية جدوى سياسة الحوار بديلاً عن المواجهة, إذا ما استند الحوار إلى عناصر قوة تلزم الطرف الآخر إعادة النظر في مجمل مواقفه, كما أن الاتفاق سوف يتيح للرئيس الأمريكي المزيد من الوقت لتفاوض أوسع مع إيران وأكثر عمقًا, يعالج مخاوف عديدة متبادلة سممت علاقات البلدين على امتداد ٣٠ عامًا من الصراع المرير, تعرضت خلاله إيران لثلاث موجات من العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن, ووصل العداء وتناقض المصالح بين الجانبين إلى حد يمس الأمن القومي لكل منهما, حيث يعتقد الإيرانيون أن واشنطن ضالعة في مخطط عريض يستهدف إضعاف الثورة الإسلامية والقضاء على نظام حكم آيات الله, تقوم عناصره على عزل إيران باعتبارها دولة إرهاب ومصدر خطر على أمن العالم يتحتم حصاره ومواجهته, والعمل على تقليص تأثيرها في محيطها الإقليمي، وفك تحالفاتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط, واختراق أمنها الوطني وشق جبهتها الداخلية، وتفجير مشكلاتها العرقية والطائفية, على حين تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران هي أخطر الدول الراعية للإرهاب، وأحد العوامل الأساسية في غياب استقرار الشرق الأوسط بسبب تحالفاتها مع حزب الله وحماس وسوريا, ولأنها تمثل خطرًا على أمن إسرائيل إذا تمكنت من صنع سلاح نووي, خاصة أنها تملك قدرة صاروخية تستطيع أن تصل إلى قلب الدولة العبرية.

وثمة ما يؤكد أن الاتفاق كان سيلقى ترحيبًا عالميًّا واسعًا؛ لأنه يبعد خطر الحرب عن منطقة الخليج والشرق الأوسط, ويفتح الطريق واسعًا

لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي, ويساعد على حل عدد من المشكلات التوابع مثل الوضع في لبنان وغزة, ويؤمن استقرار سعر النفط وانتظام التجارة الدولية, ويقضي على مبررات صقور اليمين الإسرائيلي, الذين يتهمون الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالضعف ويشككون في إمكان نجاح سياساته, ويضغطون من أجل توريط الأمريكيين في عمل عسكري يستهدف قصف منشآت إيران النووية لا تستطيع إسرائيل أن تقوم به منفردة, يفتح أبواب الجحيم على منطقة الشرق الأوسط, أو يدخلها في دوامة من الفوضى تبدد أي أمل في التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي, كما كان من الممكن أن يلقى الاتفاق ترحيبًا واسعًا من الشعب الإيراني الذي يعاني من فرض العقوبات الدولية المتتابعة بأكثر مما تعاني حكومته, ويتوق إلى كسر عزلة إيران عن العالم, وربما تكون المعارضة الإيرانية أكثر الجميع ترحيبًا بالاتفاق,؛ لأنها تعتقد أن تصاعد أجواء التوتر مع الولايات المتحدة وتهديدات إسرائيل المستمرة بضرب المنشآت الإيرانية تخدم المتشددين من أمثال أحمدي نجاد؛ لأنها تساعدهم على ترميم الجبهة الداخلية، وتمكنهم من إسكات كل صوت معارض واتهامه بالعمالة لقوى الخارج.

لكن الاتفاق على أهميته أصبح غير كافٍ لغلق الملف النووي من وجهة نظر دوائر أمريكية محافظة قريبة من المصالح الإسرائيلية لها وزنها وتأثيرها المهم على صناعة القرار, حيث تعتقد أن غاية ما يمكن تحقيقه من نقل الجزء الأكبر من اليورانيوم خارج إيران هو تأجيل قدرة طهران على تصنيع سلاح نووي بعض الوقت؛ لأن استمرار طهران في عملية تخصيب اليورانيوم سوف يمكنها من الحصول على كميات جديدة من اليورانيوم تعوض الكميات التي تم تصديرها إلى روسيا, ومن ثم فإن أي تسوية للملف النووي الإيراني لا تتضمن إلزام إيران وقف عمليات التخصيب هي تسوية

مخادعة لا تنهي الخطر الإيراني وإنما تؤجله إلى حين, ولأن إيران أصبحت تملك معرفة كاملة بأسرار إنتاج دورة الوقود النووي, فإنها تستطيع مع استمرار عمليات التخصيب اختصار الوقت الذي يمكنها من رفع درجة تخصيب الوقود النووي إلى الحد الذي يجعله صالحًا لإنتاج سلاح نووي.

غير أن إيران التي تعتبر المساس بحقها المشروع في تخصيب اليورانيوم خطًا أحمر, لن تقبل تحت أي ضغوط إلزامها بوقف مطلق لكل عمليات تخصيب اليورانيوم, استنادًا إلى حقها المشروع في استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية السلمية, الذي يعززه توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة, وقبولها فتح جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي, ويزيد من صحة الموقف الإيراني التواطؤ الأمريكي على إعفاء إسرائيل وحدها من دون دول العالم أجمع من التفتيش الدولي على منشآتها النووية برغم أن ترسانتها العسكرية تحوي أكثر من ٢٠٠ رأس نووية!

وفي ظل هذه المفارقة وصلت المفاوضات مع إيران إلى حائط مسدود مع إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم طهران بوقف كل أنشطة التخصيب, وتمسك الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالأهداف ذاتها التي تمسك بها الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش.. وبرغم أن الرئيس باراك أوباما لم يتحدث صراحة عن ضرورة التزام طهران بوقف التخصيب, إلا أنه لم يبد أيضًا أية إشارة توحي بأنه على استعداد لقبول حل وسط في هذه القضية!

ويعود جزء من أزمة الثقة العميقة بين طهران وواشنطن إلى الشكوك المتزايدة في شفافية البرنامج النووي الإيراني, خاصة بعد اكتشاف معامل " قم " التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما, واعتقاد بعض أجهزة المخابرات الغربية أن إيران تخفي ١٢ موقعًا موزعة على أماكن

متباعدة يشتبه في أن تكون مقار لأنشطة نووية, على حين تؤكد طهران أنها لم تعد تملك أي موقع سري آخر غير معامل " قم ", التــي اضــطرت إلــى إنشائها كي تكون موقعًا بديلاً لتخصيب اليورانيــوم إذا تمكنــت الولايــات المتحدة وإسرائيل من قصف معامل " ناتانز ".

ومن وجهة نظر الوكالة الدولية للطاقة فإن عبور هذه المشكلة أمــر غير مستحيل إذا قبل الطرفان حلاً وسطًا, خاصة بعد أن منيت إســتراتيجية الرئيس السابق جورج دبليو بوش التي كانت تقوم على حرمان طهران مــن التكنولوجيا النووية بالفشل الذريع, وتمكنت إيران من قدرة معرفيــة عاليــة بأسرار إنتاج دورة الوقود النووي أصبحت جزءًا مــن الــذاكرة الإيرانيــة يصعب محوها, كما أن البيت الأبيض يعرف على وجه اليقين أن إيران قــد أوقفت برنامجها العسكري النووي منذ عام ٢٠٠٣م ولم تعاود إحيــاءه كمــا يدعي الموساد الإسرائيلي, فضلاً عــن كــل تقــارير أجهــزة المعلومــات والمخابرات الأمريكية التي تؤكد أن إيران لن تتمكن مــن الحــصول علــى القنبلة قبل عام ٢٠١٣م على أقل تقدير, وأن المرشد الأعلى على خامنئي لا يتحمس لتصنيع قنبلة نووية إيرانية, برغم بعض صقور المحافظين في إيران الذين يريدون أن تصبح إيران المحاطة بدول نووية عديدة – باكستان والهند وروسيا والصين وإسرائيل – دولة نووية.

وبرغم أن المصادقة على اتفاق نقل مخزون اليورانيوم الإيراني إلى روسيا يشكل مجرد خطوة أولى على طريق طويل, فإنها خطوة مهمة, ربما تكون أصعب الخطوات لكنها يمكن أن تفتح أبواب التسوية وتغلــق أبــواب الجحيم على الشرق الأوسط إذا ما أصبح الحل العسكري هو الخيار الوحيد.، إلا أن المجلس النيابي الإيراني لم يوافق على هذه الخطوة لرفــضه إيقــاف التخصيب من ناحية، وأزمة الثقة بين الأطراف في جدية التنفيذ للاتفاق، مع

إصراره على أن يكون تبادل اليورانيوم متزامنًا وفي توقيت واحد يتم فيه تسليم المخزون واستلام اليورانيوم بعد تنقيته.

ومع فشل اتفاق تبادل اليورانيوم وفي تأكيد جديد على إصرار إيران على المضي قدمًا في أنشطتها النووية, أعلن على أكبر صالحي رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية أنهم حددوا قرابة ٢٠ موقعًا لبناء منشآت نووية جديدة، وأشار إلى أنهم قدموا تقريرًا بكافة التفاصيل للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وأوضح أنه من المقرر الشروع في بناء أول منشأتين نوويتين مع بداية العام الإيراني الجديد, ومن المتوقع أن تعمل المنشأتان المرتقبتان بنفس طاقة مفاعل "ناتانز" لتخصيب اليورانيوم، ويأتي هذا الإعلان كخطوة أولى لتنفيذ التعهد الإيراني السابق بإنشاء ١٠ منشآت نووية جديدة، وهو الأمر الذي أشعل غضب الغرب.

وفي الوقت نفسه جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتانياهو مطالبته المجتمع الدولي بفرض عقوبات فورية على إيران بغض النظر عن موقف الأمم المتحدة من مثل هذه العقوبات, قائلاً: " إن الحاجة الملحة لوقف سباق التسلح الذي تخوضه إيران تستدعي فرض هذه العقوبات ولو خارج إطار مجلس الأمن ".

ونقل راديو " إسرائيل " عن بنيامين نيتانياهو قوله – في كلمة له أمام مجلس أمناء الوكالة اليهودية: " إن الاقتصاد الإيراني يعتمد كليًا على قطاع الطاقة ' ولذا يجب فرض حظر فوري على تصدير مشتقات البترول لإيران.

وأضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي: " إن هذه العقوبات التي تهدف إلى شل القدرات الإيرانية يمكن فرضها إما من خلال استصدار قرار من

مجلس الأمن أو خارج إطار المجلس " مشددًا على ضـــرورة فرضـــها دون تأخير.

وفي فيينا أكد على أصغر سلطانية مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بلاده مستعدة لمواصلة المفاوضات حول تبادل اليورانيـــوم, وأنها في انتظار رد من القوى الكبرى حول الاقتراحات التي قدمتها طهران بهذا الصدد.

وفي إطار ماراثون التصعيد الإيراني في الخليج العربـــي اختـــارت إيران التوقيت الدولي المناسب للإفصاح من جانبها عن مفاعلها النووي رقم ٢ وكأنها ترى أن اهتمام العالم بمفاعلها الأول لن يثنيه إلا التلويح والإعلان الرسمي بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مفاعل جديد تقيمـــه أســـفل الجبال في " قم " .

في السياق النووي فإن المحطة النووية الجديدة التي شـــيدت تحـــت الأرض داخل قاعدة للحرس الثوري في " قم " لا تختلـــف عـــن محطـــة "بوشهر" , ويقول الإيرانيون إنها صممت لإنتاج ٥% فقط من الوقود النووي، وأن ما تحتاجه القنبلة النووية يتطلبه إنتاج أكثر مـــن ٩٥% مـــن الوقـــود النووي، ويقال إن هناك خبراء عسكريين أمريكيين وإسرائيليين يعكفون على دراسة عدد من الخيارات لضرب إيران، والتساؤل المطروح هو هل بـــات احتمال ضرب إيران وشيكًا؟ بعض الخبراء يرى أن الإعلان عـــن مفاعـــل جديد قد يغير من خطط الهجوم أو على الأصح يربك تلك الخطط؛ لأن زيادة عدد المواقع المستهدفة للهجوم والتخلص من الخطر النووي الإيراني يتمدد، والمفاجأة الجديدة هي مفاعل تحت الأرض بل تحت جبل في قم.

٢- اتفاق تبادل اليورانيوم الثاني:

برزت مفاجأة التحدي الإيراني مع 'تبادل اليورانيوم' الذي وقعته إيران مع كل من تركيا والبرازيل في ١٧ مايو ٢٠١٠م، ومشروع الاتفاق طرحته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماعات إيران مع مجموعة " ٥+١ " في جنيف في أكتوبر ٢٠٠٩م (الدول الصناعية الخمس الكبرى إضافة إلى ألمانيا)، فللوهلة الأولى يبدو الاتفاق الجديد وكأنه تحول كبير في سياسة إيران، واستجابة منها للضغوط الغربية المتتالية لتسوية أزمة برنامجها النووي، لكن قراءة متأنية في بنود الاتفاق تكشف عن أن إيران لم تقدم تنازلات كبيرة، ولم تستجب لضغوط الغرب، بل حاولت إرباك حسابات خصومها، والالتفاف على مطالب المجتمع الدولي الخاصة بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، بإجراء تغيير "تكتيكي" في سياستها النووية، يتيح لها كسب مزيد من الوقت، وتعطيل الجهود الدولية لفرض عقوبات دولية عليها لأطول فترة ممكنة، دون أن يؤثر ذلك في خططها الطموح في المجال النووي.

ينص الاتفاق الجديد على نقل إيران الكمية نفسها من اليورانيوم منخفض التخصيب (بنسبة ٣,٥%)، التي تضمنها الاتفاق الأول، إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب (بنسبة ٢٠%)، وهذا في ظاهره يمثل تنازلاً كبيرًا من جانبها، لاسيما أنها وضعت في السابق شروطًا عدة للاستجابة لأي اتفاق لتبادل اليورانيوم، أهمها أن يتم على مراحل، وأن تحدد إيران الكمية الخاضعة للتبادل، وأن تجري عملية التبادل على أراضيها، إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك، فقد تعمدت إيران الإسراع في عمليات تخصيب اليورانيوم في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٩م، وقت طرح الاتفاق الأول إلى مايو ٢٠١٠م، حيث تم توقيع الاتفاق الثاني، بشكل أدى إلى زيادة كمية اليورانيوم

منخفض التخصيب التي تمتلكها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلو جرام، وهـو مـا يعني أن الاتفاق الجديد – في حالة تنفيذه – لن ينقل ٧٥% مما تمتلكه إيران من اليورانيوم إلى الخارج، كما كان يقضي الاتفاق الأول؛ لأن الكمية التـي حددها – وهي ١٢٠٠ كيلو جرام – لم تعد تمثل هذه النسبة، بما يعنـي أن إيران – حتى في حالة تنفيذها للاتفاق الجديد – سوف يتبقى لها أكثـر مـن ٨٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم منخفض التخصيب، والتي ستزيد حتما فـي الفترة المقبلة بفعل استمرارها في عمليات التخصيب.

نجحت إيران في استقطاب دولتين تحظيان بمكانة مرموقـة علـى الساحة الدولية، وبالتالي صدرتهما للدفاع عن الاتفاق الجديد فـي مواجهـة المساعي التي تبذلها القوى الكبرى لفرض عقوبات دولية عليها، فقد اعتبرت أنقرة الاتفاق الجديد إنجازًا تاريخيًا، وأكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن إيران قامت بما هو مطلوب منها، وعلى المجتمـع الـدولي أن يقدر ذلك، ويقدم الدعم اللازم للتسوية السلمية، متهمًا الدول الغربية بعدم تبني موقف " نزيه ومنصف " حيال الأزمة النووية الإيرانية، وفيما بدا ردًا علـى تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " التي قالت فيها إن المبادرة البرازيلية – التركية تهدف لجعل إيران تكسب الوقت، وجعل العالم أكثر عرضة للخطر، شدد أردوغان على " أن الخطوات التي اتخذناها ليست هي التي تضع العالم في خطر، على العكس إنها خطوات تمنـع محـاولات وضع العالم في خطر ".

موقف الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا داسيلفا لـم يكـن أقـل وضوحًا من موقف أردوغان، فقد حرص لـولا داسـيلفا علـى أن يـدعو وبصراحة – في كلمته الافتتاحية أمام المنتـدى العـالمي الثالـث لتحـالف الحضارات في ٢٧ مايو ٢٠١٠م – إلى " حل تفاوضي " للأزمـة النوويـة

الإيرانية، لكن الأهم من ذلك هو نجاح الصحافة البرازيلية في الرد على الهجوم الأمريكي ضد الرئيس البرازيلي لمشاركته في توقيع الاتفاق النووي الثلاثي في طهران بالكشف عن مضمون الرسالة التي سبق أن أرسلها الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " للرئيس البرازيلي يحثه فيها على البحث مع إيران عن " اقتراح طريق يجب سلوكه " في المفاوضات معها، وتأكيد أن ما جرى النص عليه في اتفاق طهران يتطابق تمامًا مع ما تضمنته رسالة الرئيس باراك أوباما للرئيس البرازيلي، خاصة اقتراح الرئيس باراك أوباما في هذه الرسالة أن " نقل ١٢٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم (المنخفض التخصيب) إلى خارج إيران أداة لترسيخ الثقة وتقليص التوترات الإقليمية"، وكذلك اقتراح الرسالة على البرازيل " أن تصر مع إيران على الفرصة التي يمثلها العرض بأن تحتفظ باليورانيوم كعهدة في تركيا " وهذا بالذات ما تضمنه البند الخامس من اتفاق طهران.

فضلاً عن ذلك فإن المرونة التي أبدتها إيران في الاتفاق الجديد بموافقتها على أن تكون عملية التبادل خارج أراضيها عوضتها بسماح الاتفاق الجديد بامتلاك دورة الوقود النووي، بما فيها أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهو ما يضفي زخمًا وشرعية على جهودها في مواصلة برنامجها النووي، محتفظة بمظلة دولية ممثلة في كل من تركيا والبرازيل اللتين أكدتا أن الاتفاق الجديد يمثل " نقلة تاريخية "، ويثبت صدق نوايا طهران في التعامل بشفافية مع مخاوف المجتمع الدولي تجاه برنامجها المثير للجدل.

ولذا كانت إيران حريصة على أن تتضمن الرسالة التي وجهها رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية على أكبر صالحي إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، والتي حملت موافقتها على الاتفاق بموجب

مادته السادسة (تأكيد مواصلة عمليات التخصيب باعتباره حقًّا شرعيًّا للدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومن دون تمييز).

من هنا يمكن تفسير حرص الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى المتشككة في مواقف إيران على تأكيد – قبل التوصـــل إلـــى الاتفاق الأخير – ضرورة تعديل " اتفاق جنيف " ليأخذ في اعتباره الزيـــادة الملحوظة في كمية اليورانيوم منخفض التخصيب المتاحة لدى طهران، فـــي ضوء استمرارها في عمليات التخصيب، ومن هنا أيضًا يمكن تفسير أسباب رد الفعل السلبي من جانب القوى الكبرى على الاتفاق الجديد.

فقد انتقدت واشنطن الاتفاق الجديد، وهاجمـت وزيـــرة الخارجيـــة الأمريكية " هيلاري كلينتون " التحركات الدبلوماسية التي قادتهـــا البرازيـــل وتركيا، وبدت بريطانيا وفرنسا وألمانيا مصرة على المضي قدمًا في بحـــث العقوبات الدولية الجديدة، مقللة من أهمية الاتفاق وحجمه بالنـــسبة للأزمـــة النووية الإيرانية، بينما هاجمت إسرائيل كلاًّ من تركيا والبرازيل، معتبرة أن إيران تلاعبت بهما، وأن الاتفاق الثلاثي سيعقد الأمور بالنسبة للدول الغربية، أما روسيا فقد تبنت موقفًا قريبًا من الموقف الغربي، واعتبرت الاتفاق الجديد غير كافٍ لتسوية الأزمة النووية الإيرانية.

يشير هذا الموقف الروسي إلى أن ثمة حالة من التـــوتر والاحتقـــان بدأت تخيم على العلاقات الإيرانية – الروسية في الفترة الأخيـــرة، مبعثهـــا استياء إيران من التحول الملحوظ في السياسة الروسية تجـــاه أزمـــة ملفهـــا النووي، فقد عزفت روسيا عن إتمام صفقة تسليم أنظمة صواريخ "إس ٣٠٠" للدفاع الجوي إلى إيران رغم توقيع اتفاق بشأنها قبل عامين، كما أجلت إتمام مفاعل بوشهر أكثر من مرة، وقد دفع ذلك إيران إلى اتخاذ إجراءات مضادة، فقد ألمحت إلى أنها سوف تتجه إلى إنتاج أنظمة مـــشابهة لـــصواريخ " إس

٣٠٠ " محليًّا، كما أقدمت على منح الطيارين الروس الذين يعملون لديها مهلة شهرين لمغادرة البلاد.

الأهم من ذلك هو تفضيلها أن تكون تركيا المكان الذي يمكن أن تجري فيه عملية تبادل اليورانيوم بدلاً من روسيا، حيث كان ينص الاتفاق الأول بما يكشف عن عدم ثقة إيران في نوايا روسيا، وقد عبر الرئيس أحمدي نجاد عن الاستياء الإيراني تجاه روسيا بعد توقيع الاتفاق مباشرة، حيث وجه انتقادات حادة للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، متهمًا إياه "بالجلوس قرب من هم أعداؤنا منذ ثلاثين عامًا"، وقد ردت روسيا فورًا على تصريحات أحمدي نجاد مؤكدة – على لسان المستشار الدبلوماسي للكرملين سيرجي بريخودكو – أن الرئيس الإيراني "لم ينجح أيًّا كان في الحفاظ على سلطته من خلال استخدام الديماجوجية السياسية".

هذا التوتر الجديد والمفاجئ يضع حدودًا لما يسمى بـ "العلاقات الإستراتيجية" بين روسيا وإيران، فقد أثبت أن هذه العلاقات ليست من النوع شديد الصلابة، كما أن الخلافات بين طرفيها ليست ثانوية، فضلاً عن أن تاريخ العلاقات بين الطرفين لم يكن تعاونيًّا في المجمل، فقد كان الاتحاد السوفييتي أحد أهم مصادر التهديد لإيران خلال النصف الأول من القرن الماضي، حيث قام بغزو إيران في عام ١٩٤١م بالتنسيق مع بريطانيا، وأعلن رسميًّا احتلال أذربيجان الإيرانية، وبعد الحرب لم يسحب قواته إلا بعد حصوله على امتيازات بالتنقيب عن النفط في شمال إيران، وقد أدت المواجهات العسكرية المتكررة بين البلدين إلى استقطاع السوفييت لأراضٍ شاسعة كانت بحوزة إيران في القوقاز، ودعم الحركات الانفصالية الكردية والأذربيجانية في إيران.

نصوص اتفاق تبادل اليورانيوم (إيران – تركيا – البرازيل) ١٧ مايو ٢٠١٠م:

أولاً– تؤكد الدول الثلاث التزامها بمنع انتشار الأسلحة النووية، واحترام حقوق الدول الأخرى في مجال تطوير الطاقة النووية وأبحاثها وحلقة الوقود.

ثانيًا– تتعهد الدول الثلاث بتنفيذ هذا الاتفاق في أجواء إيجابية وبناءة، وبعيدًا عن المواجهة لبدء مرحلة جديدة من التعاون.

ثالثًا– يمثل اتفاق تبادل الوقود النووي خطوة لبناء التعاون حول مختلف مجالات التكنولوجيا النووية السلمية.

رابعًا– تبادل الوقود النووي هو إجراء بناء يمكن أن يؤدي إلى تعاون إيجابي، وإلى تفادي أي مواجهة، ومن بينها البيانات والتصرفات التي تهدد بإلحاق الضرر بحقوق ايران، وأن يكون التعاون النووي بديلاً عنها.

خامسًا– ستحتفظ تركيا بـ ١٢٠٠ كجم من اليورانيوم منخفض الإثراء كأمانة مملوكة لطهران، وتخضع لإشراف ورقابة إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سادسًا– تبلغ طهران الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببنود الاتفاق خلال ٧ أيام، وستقدم مزيدًا من التفاصيل حول تبادل الوقود بعد تسلمها ردًا إيجابيًا من مجموعة فيينا (روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية) عن طريق رسالة خطية.

سابعًا– يفترض أن يطبق الطرفان (إيران ومجموعة فيينا) البند السادس عندما تعلن المجموعة قبولها الاتفاق، فتعلن إيران موافقتها على نقل ١٢٠٠ كجم من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وتتعهد مجموعة فيينا بتسليم إيران ١٢٠ كجم من الوقود الذي يحتاج إليه مفاعل طهران.

ثامنًا- في حال لم يؤخذ الاتفاق بعين الاعتبار، تعيد تركيا الوقود النووي إلى إيران متى طلبت ذلك.

تاسعًا- ترحب البرازيل وتركيا بإجراء إيران محادثات مع مجموعة ٥ + ١ (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) في أي مكان، بما في ذلك أراضيهما.

عاشرًا- تثمن تركيا والبرازيل مقاربة إيران البناءة للمضي في حقوقها وتطبيق التزامات معاهدة حظر الانتشار النووي، فيما تقدر إيران لجهود البلدين في هذا المجال.

وفي إطار إصرار الشعب الإيراني على امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية جاءت انتخابات الرئاسة الإيرانية بمفاجأة, حيث حقق رئيس بلدية طهران محمود أحمدي نجاد, فوزًا كاسحًا على منافسه هاشمي رافسنجاني قطب الثورة الإيرانية ورئيس الجمهورية الأسبق وأحد كبار الحوزة الدينية, بفارق عشرة ملايين صوت, وينهي بذلك نجاد (٤٨ سنة) ابن الحداد الفقير ثماني سنوات من محاولات الإصلاحيين بزعامة الرئيس خاتمي لتجميل وجه إيران, ليكون نظامه أكثر انفتاحًا على العالم بتكريس حريات وحقوق الإنسان, ومنح المرأة الإيرانية حقوقها, وأحسب أن وكالة الأنباء الفرنسية قد أصابت تمامًا حينما وصفت فوز نجاد بأنه كان بمثابة زلزال تسونامي جديد اجتاح إيران فجأة, في إشارة ذكية إلى أنه مثل الموجات العاتية التي أصابت بعض دول جنوب شرق آسيا في ٢٦ ديسمبر الماضي من أقوى الزلازل التي شهدها العالم منذ ٤٠ عامًا بقوة تزيد على تسع درجات..!!

وقد أكد مندوب بريطانيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تزويد مفاعل " بوشهر " بالوقود النووي يدل على إمكانية استفادة إيران من الطاقة النووية مما يمثل تحديًا لمطالبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية, وأوضح أن"القلق الدولي حول أنشطة إيران النووية لا يمكن إنهاؤه إلا بامتثال إيران لقرارات مجلس الأمن وإرضاء المجتمع الدولي بأن هذه الأنشطة لأغراض سلمية فقط" .

ومن جانبه دعا مندوب فرنسا إيران إلى تعليق ما وصفتها بأنشطتها الحساسة, بينما دعا مندوب روسيا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى عقد لقاء لبحث إعلان آلية تبادل الوقود للمفاعل النووي الإيراني، وأنه ليست هناك قيود تحول دون التعاون مع إيران في مجال إنشاء المفاعلات النووية العاملة على الماء الخفيف مؤكدًا أن روسيا لا تتخلى عن التعاون مع إيران في مجال الذرة السلمية، هذا وقد انضمت إيران في ٢٠١٠/٨/٢١م إلى نادي الدول المستخدمة للطاقة النووية بعد أن أعلنت بدء تشغيل مفاعل " بوشهر " النووي وذلك في تحدٍ عمليٍ لعقوبات الغرب، حيث يأتي حصول طهران على الطاقة النووية رسميًا في وقت تخضع فيه لستة قرارات تبناها مجلس الأمن الدولي، بينها أربعة تتضمن عقوبات ضد برنامجها النووي، فقد أعلنت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أمس رسميًا عن بدء عمليات شحن محطة " بوشهر " بالوقود النووي في إطار عملية قد تستغرق عدة أيام تمهيدًا لوضع المفاعل المخصص لإنتاج الطاقة الكهربائية قيد الخدمة الفعلية بعد شهرين.

وأوضح بيان الهيئة أن عملية نقل الوقود النووي انطلقت بمشاركة مهندسين روس وإيرانيين بحضور علي أكبر صالحي رئيس الهيئة الإيرانية، وسيرجي كيريينكو رئيس الوكالة النووية الروسية " روساتوم " التي تولت إدارة بناء المحطة, ومراقبين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وصرح صالحي بأن هذه الخطوة تمثل رمزًا للمقاومة الإيرانية والصبر على الضغوط والعقوبات, كما ندد المسئول الإيراني بدعوة البيت الأبيض لطهران لوقف تخصيب اليورانيوم, مؤكدًا أن أنشطة إيران النووية من بين الحقوق الطبيعية للبلاد، وأوضح صالحي أن العملية ستشمل نقل ١٣٦ قضيبًا من الوقود إلى قلب المفاعل - بعد أن استكملت عمليات التفتيش والفحص اللازمة - من مستودع التخزين, في خطوة عملية لوضع المفاعل قيد التشغيل بعد عقدين من وضع اللمسات الأولى لبنائه تخللتها فترات من التأجيل والتوقف والتوتر السياسي بين موسكو وطهران، ويحتاج المفاعل إلى أسبوعين بعد ذلك ليبلغ ٥٠% من طاقته وليتم ربط المحطة التي تبلغ قدرتها ألف ميجاواط بشبكة الكهرباء نهاية اكتوبر أو مطلع نوفمبر المقبلين.

يذكر أن بناء مفاعل "بوشهر" استغرق ٣٥ عامًا, تخللتها سلسلة من العراقيل تسببت في تأخر عمليات البناء, حيث بدأ فعليًّا العمل في المفاعل خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي في سبعينيات القرن الماضي وتحديدًا عام ١٩٧٤م، لكن المشروع توقف كليًّا بعد خلع الشاه ونجاح الثورة الإسلامية في الاستيلاء على الحكم.

وفي موسكو نقلت وسائل إعلام محلية عن كيريينكو قوله: إن عملية تزويد مفاعل " بوشهر " بالوقود النووي بدأت ضمن المهلة التي حددها الفنيون الروس والإيرانيون، وبحسب المعلومات الواردة من موسكو, زودت روسيا إيران بـ ٨٢ طنًا من الوقود النووي لصالح مفاعل " بوشهر " على أن تتم استعادة قضبان الوقود المستنفد منعًا لاستخدامها في أغراض أخرى.

وفي هذا الإطار أكد نائب وزير الخارجية الروسية سيرجي ريبياكوف أن "بوشهر" لا يشكل أي تهديد نووي على الإطلاق, مكررًا بذلك ما قاله وزير الخارجية سيرجي لافروف عندما أشار إلى أن مفاعل

"بوشهر" سيبقي إيران مرتبطة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وضمن إطار معاهدة منع الانتشار النووي.

ومن جانبه قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ٢٠١٠/٨/٢١م إن بلاده بحاجة لعشرين محطة نووية لتأمين احتياجاتها من الطاقة, مؤكدًا أن التجربة علمت طهران أنه من غير الممكن الاعتماد على مصادر خارجية لتأمين الوقود النووي لتشغيل المفاعلات.

ومن جانبها اعتبرت الولايات المتحدة أن مفاعل " بوشهر " لا يمثل خطرًا على نظام منع الانتشار النووي، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية " داربي هو لاداي " لوكالة الأنباء الفرنسية أن مشاركة روسيا في بناء المفاعل وتشغيله تؤكد أن إيران لا تحتاج إلى قدرات لتخصيب اليورانيوم إذا كانت النيات سليمة تمامًا، وأضاف أن واشنطن تعترف بأن مفاعل "بوشهر" مخصص لإنتاج الطاقة النووية السلمية.

وعلى صعيد آخر أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن مسئولين أمريكيين اختتموا في ٢٠١٠/٨/٢١م جولة شملت ثماني دول للدفع باتجاه تطبيق عقوبات الولايات المتحدة والامم المتحدة المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، وأوضحت الوزارة أن المسئولين أكدوا في محادثاتهم أن البنوك الأجنبية قد تفقد إمكانية الدخول إلى النظام المالي الأمريكي إذا واصلت تعاملاتها مع المصارف المدرجة على اللائحة السوداء المتعلقة بالمسألة الإيرانية.

وأعلنت تركيا في نفس التاريخ أيضًا أنها ترفض الالتزام بتنفيذ عقوبات أمريكية على إيران, حيث ذكرت صحيفة " زمان " التركية أن حكومة حزب العدالة والتنمية رفضت الطلب الذي تقدم به الوفد الأمريكي

بحجة أن العقوبات الأمريكية غير مدرجة في البند السابع الخـــاص بـــالأمم المتحدة.

لا شك في أن التقرير الأخير الذي أصدره محمد البرادعي المـــدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأسبوع الأخيـــر مـــن مـــايو ٢٠٠٨م حول آخر تطورات البرنامج النووي الإيراني لـــم يغلـــق الملـــف، خاصة أنه ركز في مجمله على مسألة الدراسات التي تزعم أن إيران كانـــت تسعى إلى تصنيع سلاح نووي، وتضمنتها معلومات اســـتخباراتية قـــدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الإيرانيين يعتبرون أن الملف أغلـــق منـــذ التقرير قبل الأخير الذي أكد انتهاء الوكالة من جميع المسائل العالقـــة فـــي البرنامج النووي وفقًا لتطبيق اتفاق الحادي والعشرين من شهر أغسطس العام الماضي، والمعروف بخطة العمل، حيث ردت إيران علـــى جميـــع أســـئلة الوكالة ونقاط اللبس.

فالتقرير اشتمل على قسمين, الأول أشار فيه البرادعي إلـــى تعـــاون إيران والإجابات التي قدمتها, وفي الوجه الثاني طرح انتقادات، وأشار إلـــى عدم التنسيق بين إيران والوكالة.

والتقرير يتضمن نتائج عدة زيارات لمفتـــشي ومـــسئولي الوكالـــة لإيران، ومباحثاتهم مع المسئولين في طهران القائمين على البرنامج النووي، ولا يعتبر الإيرانيون أن موضوع الدراسات المزعومة ضمن الموضـــوعات المتبقية من حيث التصنيف وبرنامج العمل, واستندوا في ذلـــك إلـــى نـــص التقرير قبل الأخير الذي أشار – بصراحة ووضوح – إلى تـــسوية جميـــع القضايا المتبقية والانتهاء منها, كما أن الوثائق التي يتحدث عنها الأمريكيون والتي تتعلق بهذه الدراسات لم تقدم إلى الوكالة عبر مسار صحيح, مما حـــدا بالمدير العام إلى الإعلان في التقرير الأخير – لأول مرة – عن أسفه لهـــذا

الموضوع, ويرى الإيرانيون أن تعاونهم مع الوكالة في تفتيش المنشآت النووية كان – ولا يزال – عاديًّا حيث سهلت طهران عمل المفتشين خلال السنوات الخمس الماضية, وبالإضافة إلى ذلك فإن التقرير يمثل بالنسبة لإيران – من وجهة نظرها – وثيقة دولية جديدة تؤكد سلمية برنامجها النووي الذي يتهم الغرب طهران بأنه قد يتحول إلى الاستخدامات العسكرية في المستقبل.

كما أن الغرب يعتبر أن إيران لديها الكثير من التوضيحات التي يجب عليها أن تقدمها الوكالة بخصوص موضوع الدراسات التي تعتبرها الوكالة بأنها مبعث قلق كبير.

من النقاط السلبية الأخرى في التقرير الإشارة إلى استمرار طهران في أنشطة تخصيب اليورانيوم بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن حيث أفاد التقرير أن إيران قامت بتركيب حوالي ٣٥٠٠ جهاز طرد مركزي في "منشأة ناتنز" النووية تحت الأرض بالإضافة إلى عدم استئناف العمل بمقتضيات البروتوكول الإضافي، حيث لم ترد إيران بعد على طلب الوكالة بالسماح لها بالوصول إلى أماكن مرتبطة بتصنيع أجهزة الطرد المركزي وأبحاث وتطوير تخصيب اليورانيوم واستخراجه وتنقيته.

لكن التقرير – من ناحية أخرى – أكد أن طهران قدمت تسهيلات لاستمرار نشاط مفتشي الوكالة, كما أن الوكالة استطاعت مواصلة مساعيها لتشخيص عدم انحراف نشاطات إيران النووية, وان إيران سمحت للوكالة بالوصول إلى المواد النووية المعلنة بأنشطتها النووية, وفي التاسع من شهر مايو قدمت الوكالة عددًا من الأسئلة, أجابت عليها طهران بعد أسبوعين, وهذه الإجابات مازالت قيد البحث والدراسة من خبراء الوكالة.

وعلى ضوء الخلفيات السياسية للقضية نجد أن الجمهورية الإيرانيـــة الإسلامية قد ردت برزمة مقترحات جديدة تساهم في حـــل أزمـــة الملـــف النووي, ردًا على المقترحات التي قدمتها مجموعة الخمســـة زائـــد واحـــد (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين بالإضافة إلى ألمانيا).

ولا تتضمن المقترحات الإيرانية وقف أو تعليق أنـــشطة تخـــصيب اليورانيوم للاستخدامات السلمية التي تدعمها معاهدة منع انتـــشار الأســـلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية, بينما تركز المقترحات الغربية على وقف التخصيب كمقابل للعروض والإغراءات التي تقدمها؛ لذلك فإن الكرة الآن ليست فقط في الملعب الإيراني، بل أيضًا في الملعب الغربي, خاصة أن التقرير لم يدن إيران كما أنه لم يبرئها.

وتريد الولايات المتحدة والدول الغربية أن يبقى ميزان القـــوى فـــي منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، وهو لا يتأتى إلا بضمان امتلاكهـــا سلاح الردع النووي؛ فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي ترفض الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووِيـــة, كمـــا تـــرفض إخضاع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة, أي نظام الرقابة الدولية، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لعدم التوصل إلى حل مناســـب لأزمـــة البرنامج النووي الإيراني.

ثانيًا: تحدي تنمية القدرات العسكرية الذاتية:

وفي إطار التصعيد المتواصل بين الجمهورية الإيرانيـــة الإســـلامية وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الغربية أعلنت إيران عن إطلاق صواريخ قصيرة المدى من طراز " تندر " و " فاتح ١١٠ " وزلزال، واختبار لصاروخي " شهاب ١ " و " شهاب ٢ " و " شهاب ٣ " الذي يقدر مداه بألفي كيلومتر أي يمكن أن يتجاوز إسرائيل، وذلك بعد أيام قليلـــة مـــن قيامهـــا

بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مفاعلها النووي الجديد تحت أحد جبال قم.

وتعلن طهران أن ما تقوم به يدخل ضمن خططها التدريبية بهدف تطوير قدرات الدفاع لديها وتنفيذ الخطط الرادعة للقوات المسلحة وإيجاد نظام دفاعي رادع طويل الأمد، وتأتي ضمن مناورات جرت في الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٩م لمختلف وحداتها العسكرية باسم ' الرسول الأعظم ٤ "، وبالرغم من تأكيد قائد سلاح الجو الإيراني بأن منظومة الصواريخ الإيرانية لا تمثل تهديدًا لدول الجوار على الإطلاق، وأن الرسالة التي توجهها هذه المناورات للدول المستكبرة تتمثل في أن الإيرانيين قادرون على الرد بشكل مدمر وبسرعة، بالإضافة إلى استخدام صواريخ ذات عدة رؤوس مع إمكانية إطلاق عدة صواريخ من منصة واحدة.

افتتح أحمد وحيدي وزير الدفاع الإيراني في ٢٩/٨/٢٠١٠م خطًا لإنتاج قذائف متطورة بحجم ١٣٠ مليمترًا تعمل مثل الصاروخ الباليستي وبالوقود الصلب، وقال وحيدي: إن مدى القذائف الجديدة يصل إلى٤٥ كيلومترًا مشيرًا إلى أن النسخة القديمة منها كان مداها يصل إلى ٢٧ كيلومترًا فقط، وأكد الوزير الإيراني أن القذائف الجديدة لديها قدرة تدميرية عالية للخطوط المتأخرة للعدو, مشددًا على أن إنتاج هذا النوع من الأسلحة سيزيد من القوة القتالية للقوات المسلحة الإيرانية.

واستمرارًا لإعلان سلسلة التطورات العسكرية الإيرانية أعلن مسئول بارز في القوات البحرية الإيرانية أن غواصة ثقيلة تبلغ زنتها ٥٠٠ طن سوف تدخل الخدمة بالقوات الإيرانية خلال عامين، وقد تحقق ذلك خلال الأسبوع الثاني من أغسطس ٢٠١٠م.

أعلنت إيران في ٢٠١٠/٤/١١م أنها بدأت بالفعل في إنتاج صاروخ دفاعي جديد مضاد للطائرات متوسط المدى، ونقل التليفزيون الرسمي عن وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي إعلانه بأنه تم إطلاق اسم " مرصد " أو كمين" على الصاروخ الجديد القادر على إصابة طائرات " معادية " تحلق على علو منخفض أو متوسط.

وأكد وحيدي – لدى افتتاحه خط الإنتاج الجديد للصاروخ – أن "مرصد" فعال وحيوي، وستظهر قدراته خلال الحرب الإلكترونية, كما أنه قادر على العمل بكفاءة مع الأنظمة الدفاعية الجوية والرادارات الأخرى، وأشار إلى أنه تم بالفعل البدء في إنتاجه على نطاق واسع, وسيتم تزويد القوات المسلحة الإيرانية بعدد لا بأس به من هذا الصاروخ في غضون عام تقريبًا, وحرص وحيدي على تأكيد أن الصاروخ الجديد أكثر تطورًا من الصاروخ الأمريكي " هوك " والذي اشترته إيران في السبعينيات من القرن الماضي ويبلغ مداه ٤٢ كيلومترًا.

ومن ناحيته ندد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي بما وصفه بـ " التهديد النووي المشين " الذي وجهه الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإيران, فيما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أنها سترفع شكوى للأمم المتحدة ضد ما تعتبره تهديدًا أمريكيًّا صريحًا بشن هجوم ضدها بالأسلحة النووية، وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي أعلن فيه علي أكبر صالحي رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية أن بلاده ستبدأ في إنتاج أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتشغيل مفاعلاتها النووية على نطاق واسع، وأكد – في تقرير بثه التليفزيون الإيراني – أن طهران تمتلك حاليًا المعرفة اللازمة لإنتاج مثل هذه الأجهزة, كما دافع عن حق بلاده في استخدام أجهزة الطرد

من الجيل الثالث, مؤكدًا أن الولايات المتحدة تستخدم هي الأخـــرى أجهـــزة متطورة للغاية.

ويأتي هذا الإعلان كرد إيراني حاسم على ادعـــاءات غربيـــة بـــأن طهران لا تمتلك المعرفة اللازمة لإنتاج ما تحتاجه من وقود نووي.

وفي الوقت ذاته حرص رئيس البرلمان الإيراني على لاريجاني على التأكيد مجددًا على التزام إيران بالفتوى الخاصة بتحـــريم اســـتخدام أســـلحة الدمار الشامل والتي أصدرها خامنئي وشدد عليها من قبل.

يأتي ذلك في الوقت الذي حذر فيه محللون إسرائيليون من أن روسيا تبعث برسائل مختلطة بشأن تعهدها تسليم النظام الدفاعي المضاد للصواريخ ' إس – ٣٠٠ ' المتقدم إلى إيران في إطار سعيها لتعزيز نفوذها في الـــشرق الأوسط، وأكدت صحيفة ' جيروزاليم بوست ' الإسرائيلية – علـــى موقعهـــا الإلكتروني – أنه " إذا حصلت طهران على هذا النظـــام فـــإن أي ضـــربة عسكرية محتملة على المواقع النووية الإيرانية قد تصبح أكثر صعوبة, لكـــن ما زال غير واضح بشكل كبير موعد تسليمه، وما إذا كانت موسكو تعتـــزم بالفعل تسليم هذا النظام لإيران أم لا " .

ثالثًا: تحدي الاستعداد لمواجهة التحديات والهجمات المعادية:

لا شك أن الخبراء العسكريين في كل من واشنطن وتل أبيب يدركون أن شن ضربة جوية مباغتة لن يضمن التخلص من تهديدها النووي حتى في حال كرروا ضرب منشآتها النووية المعروفة التي بلغ عددها نحو ٩ مواقـــع ما بين مفاعلات ومنشآت ومراكز إنتاج أنشطة نووية، وهذا يضع حزمة من العقبات أمام الضربات المتوقعة سواء الإسرائيلية أو الأمريكية أهمها تعـــدد وتنوع وتشتت المواقع الإستراتيجية في إيران, وهو ما يضاعف من المأزق

سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية الأمنية فيما يتعلق بالتشييد الـذي تتحصن مرافقه تحت الأرض والجبال، أو من ناحية منظومات الـصواريخ التي تعلن عنها طهران باستمرار، وهذا بدوره يرفع من نسبة المخاطر التي ستنتج عن الضربة, فإيران لديها مفاعل لتخصيب اليورانيوم في ناتنز بوسط إيران الذي كشف عن وجوده في ٢٠٠٢م وهو من أهم المنـشآت النوويـة الإيرانية، ويضم أكثر من ثمانية آلاف جهاز طرد مركزي، منها نحو ٤٦٠٠ قيد التشغيل، إضافة إلى المنشآت تحت الأرض في نفـس المنطقـة وتقـدر محتوياته على ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي، إضافة إلى مفاعـل تخـصيب اليورانيوم الجديد في قم، وهو قيد البناء حاليًا, وكشفت إيران عن وجوده في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٩م، ويقع بين مدينتي طهران وقم على مسافة مائة كم مـن العاصمة وتشير المعلومات أن تصميمه الفريد وبناءه تم تحت جبل, ويقـدر الخبراء احتواءه على ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي، إضافة إلـى مفاعـل التحويل في أصفهان بوسط إيران أيضًا، وقد تمت تجربتـه صـناعيًا فـي ٢٠٠٤م، وهو يسمح بتحويل مسحوق اليورانيوم المركز المـستخرج مـن مناجم الصحراء الإيرانية إلى غازات رباعي الفلوريد وسداسـي الفلورايـد، ويستخدمان في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم المخصب، وكـذلك منشأة إنتاج الوقود النووي في أصفهان التي دشنت في أبريل الماضي وتحمل طاقة لإنتاج ١٠ أطنان من الوقود النووي سنويًا, وهنـاك مفاعـل " آراك " غرب إيران ويعمل بالمياه الثقيلة انتهي تقريبًـا، وهـو مخـصص لإنتـاج البلوتونيوم لأغراض البحث الطبي كما أشارت وكالة الأنباء الفرنسية, وكذلك المحطة النووية في بوشهر جنوب إيران دخلت مرحلتها النهائية، ومن المقرر مبدئيًا أن يبدأ تشغيلها في الأشهر المقبلة، وكذلك مركز الأبحاث النووية في طهران حيث تمتلك إيران مفاعلاً للأبحاث بقوة خمسة ميجاوات حصلت عليه

من الولايات المتحدة قبل الثورة الإسلامية إضافة إلى منجم اليورانيوم فـــي "سغند" بوسط إيران مع احتياطي يقدر بما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف طن من أكسيد اليورانيوم، ومصنع التحويل في أصفهان الذي يدعمه عمــل هــذا المنجم.

والآن لا يمر يوم دون أن نقرأ خبرًا عن نـشاط إيــران النـــووي المرفوض من جانب الدول الغربية وخاصة إسرائيل، ورغبة إســرائيل فـــي توجيه ضربة عسكرية لإيران، وعقوبات لا تنتهي من جانب القطب الأوحد الولايات المتحدة على الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

وعندما أعلنت طهران تدشين محطة بوشهر النووية في نهاية شـــهر أغسطس ٢٠١٠م رأى كثير من المحللين أن هذه الخطوة سوف تساعد فـــي طمأنة الغرب – ولو قليلاً – على اعتبار أن روسيا هي التي ســوف تقــوم بتوريد الوقود النووي لإيران، وبذلك لا تكون طهران بحاجة إلى تخـصيب اليورانيوم على أراضيها، وتبــارك الإدارة الأمريكيـــة الاتفـــاق الروســـي الإيراني، والذي لا يتعارض مع الجهود التي يبذلها الغرب لتزويـــد إيـــران بالوقود النووي دون الحاجة إلى تخصيب اليورانيوم على أراضيها، وهو ما صرح به المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن تشييد محطة بوشهر النووية مشروع نووي مدني وليس له علاقة بالنشاط الإيراني في مجـــال تخـصيب اليورانيوم، ويتضح من تلك التصريحات الدبلوماسية أن هناك حالة رضا من جانب الإدارة الأمريكية عن هذه الخطوة، ثم خرج في نفس الوقــت ســـفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة جون بولتون ليصرح بـــأن أمـــام إسرائيل ٨ أيام فقط – أي قبل يوم ٢١ أغسطس ٢٠١٠م موعد تشغيل محطة بوشهر النووية – لتوجيه ضربة عسكرية لطهران، وإلا فات الأوان لضرب هذا المفاعل؛ نظرًا لأن ذلك سيسبب تلوثًا إشعاعيًا، ومن هنا انطلقت التقارير

التي تفيد قرب قيام إسرائيل بتوجيه ضربة جوية لطهران، ليس فقط لضرب محطة بوشهر، ولكن لضرب جميع المنشآت النووية الإيرانية, ومما عــزز هذه التقارير نشر روسيا صواريخ من طراز (إس ٣٠٠) المضادة للطائرات في أبخازيا مما يجعل الممر الجوي للطائرات الإسرائيلية نحو إيران مغلقًا.

وفي هذا السياق يرى المحللون عدم قدرة إسرائيل على توجيه ضربة للمشروع النووي الإيراني، ويرجع ذلك إلى حقيقة انتشار المنشآت النوويـــة الإيرانية على مساحة شاسعة، بحيث تم توزيعها في مختلف أرجاء إيـــران، بالإضافة إلى حرص الإيرانيين على إقامة منشآتهم النووية في عمق الأرض، الأمر الذي يقلص من قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على قصف هذه المنشآت، بالإضافة إلى حاجة إسرائيل إلى إمكانيات لوجستية هائلة من أجـــل تحقيـــق إصابات كبيرة في المشروع النووي الإيراني.

ومن الواضح أن نجاح إسرائيل في ضرب المنشآت النووية الإيرانية لن يكون ممكنًا إلا في حال إذا تعاونت دول الجوار العربي – ومنها تركيا – في فتح المجال الجوي للطيران الإسرائيلي, ومع ذلك كيف تضمن إســـرائيل ألا تنجح القوات الإيرانية في مفاجأة الطيران الإسرائيلي وإسقاط عدد كبيـــر من الطائرات، مما يعني عمليًا تحويل العملية إلى عملية فاشلة حتى لو أدت إلى تدمير عدد من المنشآت.

هناك أيضًا بعض العوامل يجب أن تضعها إسرائيل في الحسبان عند مهاجمة إيران حيث إنه سيكون في حكم المؤكد أن الإيرانيين سيردون بشكل كبير مما قد يؤدي إلى تهديد المنطقة والعالم بشكل أكبر مما هو عليه الآن.

ويعتبر المحللون أن توجيه ضربة لإيران يعني المخاطرة بأن تقـــوم إيران بالرد بشكل قد يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة، وبالتالي هي فرصة

عظيمة لروسيا من أجل محاولة إثبات وجودها مرة أخرى كقطب منـــاهض للولايات المتحدة، ومحاولة القضاء على فكرة القطب الأوحد في العالم الذي يتحكم في مقاليد الأمور على الساحة الدولية والعالميـــة، وكـــذلك مخـــاوف الرئيس الأمريكي باراك أوباما من أن يقوم الإيرانيـــون بتوجيـــه ضـــربات موجعة للوجود الأمريكي في كل من العراق وإيران والخليج بـــشكل يمثـــل تهديدًا هائلاً للمصالح الأمريكية، وقد يضطر واشنطن للتدخل في الحرب ضد إيران، ولعل ذلك أهم الأسباب التي تدعو الإدارة الأمريكية إلى ثني إسرائيل عن شن عملية عسكرية ضد إيران، وهو سيناريو الرعب الذي تتجنبه إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي تدرك أنها لم تنتخب من أجل شن مزيد من الحروب، بل لتدارك أخطاء الإدارة السابقة التي أدت الحروب التي شنتها فقط إلى تدهور مكانة واشنطن.

وتدرك واشنطن تمامًا أن ضرب إيران له نتائج وخيمة على أمريكا، فهناك ١٨ مليون برميل بترول تمر في مضيق هرمز يوميًّا هي في متناول يد إيران لتشعلها، وتشعل المضيق؛ لأنها في حالة حرب وتدافع عن نفـــسها، وهناك ١٠٠ ألف جندي أمريكي في كـــل مـــن أفغانـــستان والعـــراق هـــم بالضرورة في متناول يد إيران، أو الميليشيات التابعة لها في العراق بالذات، وهناك ما هو أهم، وهو أن حزب الله يمتلك ٤٠ ألف صـــاروخ يمكـــن أن يحرق بهم نصف إسرائيل، وهو أمر لا تستطيع أمريكا أو الغرب تحمله.

هكذا يرى الخبراء والمحللون أن فوز الرئيس أحمـــدي نجـــاد مـــن المتوقع أن يحدث تغيرات واسعة في سياسات وتوجهات إيران في مختلـــف أوجه الحياة, وكذلك في علاقاتها مع العالم, وهو الأمر الذي يرشـــح النظـــام الإيراني برئاسة نجاد للدخول في دائرة واســـعة مـــن التحـــديات الداخليـــة والخارجية.

هذا وقد اكتسب الرئيس أحمدي نجاد مصداقية واسعة وسط الجماهير التي أطلقت عليه رجل الشعب لظهوره كرجل بسيط يهتم بالفقراء, ويظهر ذلك من أولويات برنامجه الانتخابي في مقدمتها:

** الانحياز المطلق للطبقات الفقيرة حيث أن ٤٠% من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، رغم أن الثروة النفطية للبلاد تصل عائداتها إلى ٤٥ مليار دولار سنويًا.

** الحرص على البعد الاقتصادي بزيادة المرتبات والضمان الاجتماعي والصحي وتطوير المناطق الشعبية المتخلفة.

** المواجهة الحاسمة لارتفاع الأسعار الذي بلغ ٣٠٠%، والبطالة التي تتراوح نسبتها مابين ٢٥ و٣٠ % من الشباب الذي يمثل ثلثي المجتمع, بعد تنفيذ حكومة خاتمي لبرنامج الخصخصة الذي أدى إلى تشريد الآلاف وزيادة البطالة.

وإذا كانت هذه المخاوف والتحديات الداخلية أصبحت واضحة المعالم, ومواجهتها بحلول معروفة من خلال بنود البرنامج الانتخابي, إلا أن ثمة مخاوف وتحديات أخرى تنسجها علاقات إيران بالعالم الخارجي، والتي أشار إليها في أول اطلالة إعلامية عقب انتخابه بالرسائل السياسية التالية:

- العالم العربي والإسلامي: أشار إلى أن علاقة إيران بجوارها تحتل أولوية خاصة الدول العربية, وإعلانه أن إيران بيت لكل الشعوب الإسلامية, والمؤكد أن التحرك الإيراني في هذا الاتجاه في حاجة إلى تأكيد واضح, حيث مطلوب إعادة جزر الإمارات, والحسم في مواجهة التحذير الإسرائيلي من الزعم بدعم إيران للإرهاب العالمي, والمطالبة بالتوقف عن التدخل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لصالح الفلسطينيين, ومساعدة الفصائل التي تـشن هجمـات ضـد إسرائيل وعلى رأسها حزب الله اللبناني وحركة حماس، وذلك مـن وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل.

- العالم الغربي وأمريكا: في الوقت الذي وعد فيه الرئيس أحمدي نجاد بالاعتدال ونبذ التطرف يؤكد أن بلاده ليست بحاجة إلى علاقات مع أمريكا, ويتمسك بحقها في امتلاك برنـامج نـووي, وأن حكومتـه ستواصل محادثاتها النووية مع الاتحاد الأوروبـي, وبـذلك يفـوت الفرصة على واشنطن الرافضة الموافقة على برنامجهـا النـووي، خاصة وأنها لم تستطع الموافقة على فوز الـرئيس أحمـدي نجـاد الساحق الذي وصفه المرشد الأعلـى علـى خـامنئي بـأن نتـائج الانتخابات أذلت في العمـق الولايـات المتحـدة نتيجـة شـفافيتها وديمقراطيتها..!

وإذا كان الإيرانيون بأغلبيتهم الكاسحة قد أعلنوا انحيازهم للـرئيس أحمدي نجاد فإن ذلك يترجم بدرجة أو بأخرى فقدان أملهم في محاور التجديد والإصلاح من ناحية, ووقف التوتر مع واشنطن التي لم تنجح في إدارة حوار مع قادة إيران الإصلاحيين, واعتبرتها من دول محور الشر.

لم تمهل إيران الغرب المتشكك في سلمية نيات برنامجهـا النـووي عددًا وافرًا من الساعات حتى يلتقط أنفاسه من أولى الضربات العملية التـي توجهها له بإعلانها بدء تزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي، فمـا كـادت طهران أن تنضم رسميًا لنادي الدول المستخدمة للطاقة النووية حتي وجهت للغرب ضربتين متلاحقتين، فبعد ساعات قليلة من تدشـين إيـران مفاعـل بوشهر كأول مفاعل نووي في تاريخ إيران, أعلن الرئيس الإيراني محمـود أحمدي نجاد في ٢٠١٠/٨/٢٢م أن بلاده ستحقق خلال الـسنوات الـثلاث

المقبلة خطوات هائلة في مجال غزو الفضاء, مؤكدًا أنه سيتم وضـــع قمـــر صناعي على مدار حول الأرض يبلغ ارتفاعه ٣٥ ألف كيلـــو متـــر خـــلال السنوات الثلاث المقبلة، كما أعلن أن الإنجاز التالي في مجال صناعات علوم الفضاء هو إرسال رائد فضاء, موضحًا أنه وفقا للخطة الموضوعة فإن إيران سترسل أول رائد إلى الفضاء في عام ٢٠٢٥م.

وأكد الرئيس الإيراني أن أي هجوم على بـــلاده سيكـــون بمثابـــة "انتحار عسكري", وأضاف قائلاً: " إذا ما أرادت القوى الغربية إجراء الحوار مع إيران فإن عليها أن تدرك أن الطريق لا يمر عبر الغطرسة, والممارسات والتصريحات الاستعلائية, بل ينبغي لها أن تحتـــرم كـــل حقـــوق الـــشعب الإيراني، وألا تضع أي شروط مسبقة للمفاوضات".

أما الضربة الثانية فتمثلت في كشف إيران في ٢٠١٠/٨/٢٢م عـــن إنتاج أول طائرة عسكرية دون طيار محلية الصنع بالتزامن مع الاحتفال بيوم الصناعة الدفاعية في البلاد, مؤكدة أنها تتميز بقدرة التحليق لمسافات بعيـــدة وبسرعة فائقة وضرب أهداف على الأرض، وتحمل هذه الطائرة اسم " كرار " وهي قادرة على حمل صواريخ للقيام بمهام قصف لأهداف أرضية, كمـــا يمكنها الطيران لمسافات طويلة بسرعة عالية جدًا.

وفي الوقت ذاته نفى الرئيس الإيراني احتمالية أن تشن إســـرائيل أو الولايات المتحدة هجومًا ضد بلاده، مؤكدًا أن تل أبيب ضعيفة جـــدًا علـــى مواجهة إيران، وليس لديها الشجاعة للإقدام على مثل هذه الخطوة، وأضاف نجاد في مقابلة مع قناة الجزيرة: أن دول الخليج لن تسمح باستخدام القواعـــد الأمريكية لشن هجوم ضد طهران، موضحًا أن هذه الدول أذكى مـــن ذلـــك، وأكد أن أمريكا ليست مهتمة بالدخول في مواجهة عسكرية مع إيران.

وفي مجال الاستعداد للمواجهة العسكرية المحتملـة فقـد أعلـن أن الجيش قد أجرى اختبارًا على صواريخ جديدة، في الوقت الذي تواصلت فيه ردود الأفعال العالمية حول تدشين إيران لأولى مفاعلاتها النوويـة, حيـث أكدت الولايات المتحدة أن بدء العمل في أول مفاعل نووي إيراني في بوشهر لا يحمل مخاطر أي استخدام عسكري نووي لهذه المنشأة، وقـال المتحـدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: إن المحطة ذات اسـتخدامات مدنيـة، وأن عملها يقع تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمساعدة روسيا، ولكـن هذا الموقف لم يعجب إسرائيل التي سارعت إلي تأكيد أن تزويد أول مفاعل نووي إيراني بالوقود أمر " غير مقبول على الإطلاق "، وحثت علـى بـذل مزيد من الضغوط الدولية لإجبار إيران على الكف عن تخصيب اليورانيوم.

وفي مجال الاستعدادات الأمريكية والإسـرائيلية لتوجيـه ضـربة عسكرية ضد المواقع النووية الإيرانية، والخطط الإستراتيجية التي ستنفذ بها الضربة وتبعاتها, فإن الحقيقة الغائبة لدى الجميع أنه لن تكون هناك ضـربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية ضد المواقع النووية الإيرانيـة فـي الوقـت الحالي؛ وذلك لأسباب عديدة يمكن أن نطرحها:

- **أولاً:** الولايات المتحدة لا يمكن أن تفتح جبهة قتال جديدة, حيث إنها غارقة في مستنقعي العراق وأفغانستان, وتتكبد خسائر فادحة, ممـا يجعل صانع القرار الأمريكي في موقع الرافض لتنفيذ أي هجمة.
- **ثانيًا:** لا يمكن مقارنة وضع إيران بتسليحها وقواتها, بوضع العراق أثناء احتلاله, فالعراق نفذت ضده حرب استنزافية علـى مـدى ١٢ عامًا قبل الغزو, دمرت فيـه جميـع أسـلحته بجانـب الحـصار الاقتصادي, الأمر الذي حقق النجاح للحملة العسكرية الأمريكية.

- **ثالثًا:** من الصعب على إسرائيل تنفيذ تلك الضربة منفردة, حيث إنها ستخترق أجواء بعض الدول العربية, الأمر الذي ترفضه بـــشدة أي دولة, وستكون تحت طائلة أنظمة الدفاع الجوي لتلك الدول.
- **رابعًا:** الرفض التام لدول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ أي هجمـــة عسكرية من أراضيها أو مياهها الإقليمية.
- **خامسًا:** لن تقف إيران مكتوفة الأيدي حال توجيه ضربة عـــسكرية لها, فلديها صواريخها التي تستطيع أن تصل إلى العمق الإسرائيلي, بجانب حلفائها مثل حزب الله في الجنوب اللبناني, وحماس في قطاع غزة, الأمر الذي قد يشعل المنطقة بأسرها بجانب ســيطرتها علـــى مضيق هرمز الحيوي, واستهدافها لمصالح أمريكية في دول الخليج, بجانب أتباعها داخل العراق, الأمر الذي سيزيد الموقف اشتعالاً ضد القوات الأمريكية.

إن ما سبق هو الحقيقة التي يعلمها صناع القرار في الولايات المتحدة وإسرائيل, وكل ما تناقلته التقارير الإخبارية لا يتعدى أسلوبًا مـــن أســـاليب الحرب النفسية, ويتم تنفيذها بين الحين والآخر, وفي المقابل ترد إيران هـــي الأخرى بالإعلان عن صاروخ جديد أو مناورة ضخمة في إطار الردع, مما يجعل الأمور تعود إلى نقطة الصفر مرة أخرى.

رابعًا: تحدي التقليل من آثار العقوبات الاقتصادية:

على مدى منتصف التسعينات عنـــدما أصـــدرت الإدارة الأمريكيـــة قانون العقوبات الاقتصادية المعروف باسم " داماتو " ضد إيران لم يؤثر ذلك عليها بل إنها تمكنت من تعزيز قدراتها الدفاعية والنووية في ظل العقوبـــات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية.

كما أن الاتفاق الجديد لم ينجح في تجنيب إيران قرارًا رابعًــا مــن مجلس الأمن بفرض عقوبات عليها، فقد نجحت الولايات المتحدة في تكوين إجماع دولي ضد الموقف المتشدد الذي تنتهجه إيران في الملف النووي، بعد إقناعها كلاً من روسيا والصين بخطورة معارضتهما لفرض العقوبات علــى إيران لاسيما أن العقوبات الجديدة لا تنتج تداعيات سلبية علــى مــصالحهما الاقتصادية مع إيران، ومن هنا حظي قرار العقوبــات رقــم ١٩٢٩ الــذي أصدره مجلس الأمن في ٩ يونيو ٢٠١٠م بموافقة ١٢ دولــة، ومعارضــة دولتين هما تركيا والبرازيل، وامتناع لبنان عن التصويت.

ومن جهة أخرى ذكر تقرير أوروبي أن إيران سحبت أصولاً من بنوك أوروبية في محاولة للتصدي للعقوبات المالية الجديدة ضدها, مشيرًا إلى أنها خطوة احترازية من قبل الجانب الايراني تحسبًا لقرار أوروبي بتجميد الاصول الإيرانية.

يفرض القرار الجديد حظرًا على بيع إيران أنواعًــا مــن الأســلحة الثقيلة، مثل: الدبابات، والمركبات القتالية المدرعــة، ونظــم المدفعيــة ذات العيار الكبير، والطائرات المقاتلة، والمروحيات الهجومية، والسفن الحربية، والصواريخ، أو نظم الصواريخ، كما يفرض حظــرًا علــى الاســتثمارات الإيرانية في الخارج التي تنضوي على استخراج اليورانيوم وإنتاج واستخدام المواد والتكنولوجيا النووية، فضلاً عن فرض إجراءات ضد بنوك جديدة في إيران يشتبه بصلتها بالبرنامج النووي الإيراني أو برامج تطوير الصواريخ، والحذر من إجراء معاملات مع أي بنك إيراني، بما فيه البنــك المركــزي الإيراني، كما ينص على تفتيش السفن القادمة أو الخارجة من إيــران فــي أعالي البحار أو في المياه الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحــدة، فــي حال الاشتباه في حملها مواد يحظرها القرار، على غرار القرار الذي أقــره

مجلس الأمن بحق كوريا الشمالية، هذا ويعتبر صدور قرار العقوبات على هذا النحو له عدة دلالات مهمة:

- **أولاها:** أنه سجل أول اختراق قانوني ضد إيران، فهو مسبوق بثلاث دفعات من العقوبات كلها اقتصادية وعسكرية، إذ فرض قيودًا قانونية على واردات إيران التي يمكن أن تستخدمها في تطوير برنامجها النووي.
- **ثانيتها:** أنه صدر في الأساس ليس لإجبار إيران على وقف برنامجها النووي، أو على الأقل تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم، بل لدفعها إلى الدخول في جولة جديدة من المفاوضات لتسوية الأزمة، وهو ما انعكس في تأكيد الدول الخمس الكبرى أن القرار لا يغلق الباب أمام مفاوضات مع إيران.
- **ثالثتها:** أن القرار خضع لمداولات ومناقشات مستفيضة قبل إصداره، بسبب إصرار كل من الصين وروسيا علي " تفريغه " من أية قيود قد تؤثر في علاقاتهما مع إيران التي أبدت استخفافها بالقرار، لاطمئنانها إلى أن بكين وموسكو لن توافقا على فرض عقوبات صارمة.
- **رابعتها:** أن حدود تأثيره في إيران تبدو غير واضحة، لاسيما أن خبرة إيران في التعامل مع قرارات العقوبات تفيد أنها استطاعت استيعابها جميعًا، دون التراجع في سياستها المتشددة في الملف النووي، وبالتالي من المتوقع أن ينتج القرار تشددًا إيرانيًا في المقابل، بدت ملامحه في تعليق الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عليه بقوله إنه: "كالمنديل المتسخ، لا يصلح إلا للرمي في سلة النفايات".

لكن تظل إيران لا تتعامل مع مثل هذه القرارات بمنطق "صـــفري"، بل تحاول الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن لخدمة أجندتها الداخلية والخارجية، وبالطبع فإن توقيت القرار يمكن أن يصب في صالح النظام لجهة صـــدوره قبل حلول الذكرى الأولى لأزمة الانتخابات الرئاسية بثلاثة أيام فقط، وهو ما يمكن أن يساعده على تكوين تعبئة شعبية مؤيدة له في مواجهة ما يسميه بـــ "المؤامرات" التي يدبرها الغرب، فضلاً عن محاولة تقليص حالة الزخم التي لا تزال تحظى بها حركة الاحتجاج على نتائج الانتخابات، من حلال اتهامها بالخيانة والعمالة للغرب الذي يحاول – وفق زعمه – القضاء علـــى نظـــام الجمهورية الإسلامية.

وأثناء هذه الأحداث أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن سن قانون جديد يتم بموجبه تقليص حجم التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويحدد القانون الجديد عمل السلطات الإيرانيـــة مـــع الوكالـــة الدولية وفق التوجهات المعمول بها في اتفاقية حظر انتشار السلاح النـــووي فقط، كما يدعو القانون إلى التزام الحكومة الإيرانية بتخصيب اليورانيوم حتى مستوى ٢٠%، وذلك في الوقت التي قامت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوقيع اتفاقية مع الصين لتعزيز الأمن النووي في المنطقة، وذلك خلال أول زيارة قام بها مديرها العام يوكيا أمانو إلى بكين.

ويرى بعض الساسة الإسرائيليين أن على إسرائيل أن تستعد للتسليم بقدرة إيران على إنتاج سلاح نووي في القريب العاجل، مشددين على أن كل المؤشرات تؤكد أن إسرائيل ليس بوسعها الحيلولة دون ذلك، لكن أكثر مـــا يثير مخاوف إسرائيل هو إمكانية تبلور تحالف بين كل من إيران وســـوريا وتركيا، فهذا السيناريو في نظرهم سيناريو رعـــب يهـــدد وجـــود الكيـــان

الصهيوني في المنطقة؛ لأنهم سيصبحون بين شقي الرحى أو بين المطرقة والسندان.

التحديات الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها:

شملت مواجهة التحديات الإيرانية التخطيط لإستراتيجية شاملة هدفت إلى تقييم دقيق للتهديدات والعداءات المحيطة بها والتخطيط لضربات وقائية ومسبقة لتقليل حجم وقوة ونوعية هذه التهديدات، إضافة إلى تقوية القوات المسلحة بامتلاك قدرات إضافية تمكنها من توجيه ضربة عسكرية كاسحة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إما منفردة أو بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية مع التخطيط لتقليل النتائج التي قد تقوم بها إيران لمواجهة هذه الضربة الكاسحة سواء بالتدريبات الوقائية لتقليل هذه الآثار على جموع الشعب الإسرائيلي أو لامتلاك درع صاروخي (قبة حديدية) تقلل من فاعلية الهجوم الإيراني وقد اختارت إسرائيل قياداتها القادرة على تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة من خلال إجراء انتخابات تشريعية أسفرت عن فوز اليمين المتطرف باعتباره الأقدر في هذه المرحلة على إعداد الدولة وتدريب القوات المسلحة سواء للمواجهة العسكرية الإسرائيلية الإيرانية أو لمواجهة الضربات المضادة المنتظرة من الجانب الإيراني.

وفي مجال التعريف عن الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة لمواجهة التحديات الإيرانية فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على اتجاهات ومحاور وأساليب التحديد والإعداد الإستراتيجي الإسرائيلي لهذه الإستراتيجية من خلال التعرف على الآتي:

أولاً: القيام بالضربات المسبقة لكل من حزب الله وحركة حماس لتدمير القدرة القتالية والتسليحية لكل منهما.

ثانيًا: التقييم الدقيق لحجم التهديدات التي تؤثر على الداخل الإســرائيلي والتدريب على تقليل الآثار الناتجة عنه.

ثالثًا: إجراء الانتخابات التشريعية لاختيار أنسب الأحزاب والقوى فــي إسرائيل لإدارة الإستراتيجية المخططة.

رابعًا: بناء القوة المسلحة وتزويدها بالاحتياجات التـسليحية وإجــراء التدريبات والمناورات اللازمة لإنجاح المهام المخططة لها.

أولاً: تحدي تدمير القدرة القتالية للتهديدات المحيطة بإسرائيل:

ويهدف هذا التحدي إلى تدمير القدرة القتالية للتهديدات الداخلية المتمثلة في حركة حماس والجهاد الإسلامي والقريبة المتمثلة في حزب الله، وعلى ذلك سيتم تناول هذا الموضوع من خلال الإجابة **على ثلاثة تساؤلات رئيسية:**

أولهــا .. كيف سارت الأحداث التي أدت إلى هذه المواجهة ؟؟

ثانيهــا .. ما هي الأسباب الحقيقية والكامنة وراء هذه المواجهة ؟؟

ثالثهــا .. ما هي الخصائص أو السمات التي انفردت بها هذه المواجهة ؟؟

وفي مجال الإجابة على التساؤل الأول .. كيف سارت الأحداث التي أدت إلى هذه المواجهة؟؟

⇦ في ٢٥ يونيــو ٢٠٠٦م العملية الفدائية الفلسطينية "الوهم المتبدد":

- **نفذتها ثلاث منظمات** .. كتائب عز الدين القسام "الجناح العسكري لحماس" والجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية ومنظمة جيش السلام !!

- أسفرت عن مقتل جنديين وجرح سبعة وأسر جندي إسرائيلي.
- **دلالات العملية أربعة .. أولها ..** أن المقاومة لا تزال تحتفظ بالقدرة على الإعداد والتخطيط والتدريب بما يمكنها من القيام بعمليات معادية العدو، **وثانيها:** أن العمليـــة وفـــرت رصيدًا شعبيًّا لحركة حماس أكدت فيه التزامها بخيار المقاومة إلى جـــانب عملهـــا السياســـي، **وثالثها:** أسهمت العملية في تهدئة التوتر الأمني بين حركتي حماس وفتح، وأدت إلى توحيد الفصائل الفلسطينية حول وثيقة الأسر، **ورابعها:** أسهمت في توحيد الأجنحة العسكرية لكافة الفصائل الفلسطينية واستعدادها لمواجهة الغزو والضربات العسكرية الانتقامية مهما كان حجمها وبطشها .

⇦ في ٢٦ يونيـــو ٢٠٠٦م "العملية أمطار الصيف"

لم تكتفِ إسرائيل بعمليات الاغتيال والقصف الصاروخي ولكنها استهدفت المدنيين ودمرت محطات الكهرباء والمياه ونسفت الجسور وضربت الشوارع الرئيسية في قطاع غزة، وسعت إلى خنق المجتمع الفلسطيني لإسقاط حكومته ثم قامت بعملية خطف رهائن، خطف ثمانية وزراء وعشرين عضوًا من المجلس الوطني الفلسطيني، فيما يعتبر بلطجة دولية وممارسة إرهاب الدولة.

⇦ في ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت **"آلية التصعيد الإسرائيلي العسكري"** في قطاع غزة بأن هذه الآلية ستكون من **أربعـــة مراحل، أولها:** الهجوم الجوي على معسكرات ومؤسسات

المنظمات الفلسطينية، **وثانيها:** التركيز على الاغتيالات باتجاه أشخاص محدديـــن، **وثالثها:** الاجتياح البري والبقاء المستـــمر في مـــناطق قطاع غـــزة لبناء مناطق عـــازلة، **ورابعها:** إعادة احتلال قطاع غزة.

⇦ في ١٢ يونيـــو ٢٠٠٦ "العملية الفدائية اللبنانية الوعد الصادق"

- قام حزب الله بعملية عسكرية ضد موقع عسكري بمنطقة **"خلة الورد" على الخط الأزرق الحدودي، نتج عنها أسر جنديين إسرائيليين وقتل ثلاثة وإصابة ٢١ آخرين ·· !**
- **دلالات العملية أربعـــــــــة، أولها** ·· ضرب غرور القوة والكبرياء والصلف الإسرائيلي الذي ارتكز على نظرية عدم قدرة العرب على المساس بأمنه وحدوده ·· **وثانيها** ·· أنهت الوهم السائد بتفوق أجهزة المعلومات والمخابرات والموساد الإسرائيلي ·· **وثالثها** ·· أوصلت رسالة واضحة للشعب الإسرائيلي بأنه ليس في مأمن من القتل والتدميـــر وأنـــه لا وجـــود لمفهـــوم " **الأمن المطلق** " الذي يوعد به وأن السبيل للأمن هو استرداد الحقوق المشروعة والأراضي المحتلة ·· **ورابعها** ·· أن " **حزب الله** " رغم تواضع إمكانياته وقدراته العسكرية قد نجح في هذه العملية ·· فكـــيف يمكن أن تكون المواجهة إن اتسع نطاقها لتشمل عدة دول عربية ؟؟

⇦ في ١٤ يوليـــــو ٢٠٠٦ حشدت إسرائيل قواتهـــا وبدأت عملياتهـــا على مرحلتين:

المرحلة الأولى ·· حملة جوية وبحرية وصاروخية لفرض حصـــار كامل على لبنان لمنع أي إمدادات عسكرية لحــــزب الله ·· وعزل حزب الله عن الدعم الشعبـــي الســاحق لـــه ·

المرحلة الثانية ·· حملة برية ارتبط تنفيذها بنجاح الحملة الجوية في تدمير قدرات حزب الله التسليحية خاصة الصاروخية منها وفرض إبعاده عن الجنوب اللبناني !!

وأنتقل إلى التساؤل الثاني ·· ما هي الأسباب الحقيقية والكامنة وراء هذا العدوان؟؟

هناك أربعة أسباب رئيسية وراء هذا العدوان مشروع شارون- مشروع ألمرت – الشرق الأوسط الجديد – إسقاط حكومة حماس

⇦ مشروع شارون " الحل الانتقالي متعدد المراحل بعيد المدى"

- تم انتخاب " إيريل شارون " في يناير ٢٠٠١ خلفاً "لإيهود باراك" وبدء في تنفيذ مشروعــه بإعلانه الحــرب علــى الفلسطينييــن·· ساعدته في ذلك أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وتوافقه الكامل مع الإدارة الأمريكية على طريق مكافحة الإرهاب بعد أن نجح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في إدراج كل المنظمات الفلسطينية على قائمة الإرهاب ·
- انطلقت القوات المسلحة الإسرائيلية بالتعاون مع المستوطنين فمارست حرب إبادة وأعادت احتلال المدن والقرى التي كانت تابعة للسلطة الفلسطينية وأحالت الشوارع الفلسطينية إلى أنهار من الدم ودمرت المباني والمنازل والمزارع واقتحمت المخيمات ونفذت فيها مذابح جماعية ضد أسر بأكملها بحثًا عن رجال

المقاومة وتصفيتهم، كما أطلقت الجماعات الإرهابية الصهيونية المتطرفة أمثال " حركة كاخ " المتشددة وغيرها للانتقام من الفلسطينيين على غرار ما حدث عام ١٩٤٨م ·

- كما تبني مشروعًا لإقامة دولة فلسطينية على ٣٤% من مساحة أرض الضفة والقطاع ·· دولة منقوصة السيادة ومنقطعة الأوصال ·· لا تملك جيشًا أو علاقات دبلوماسية مع أية دولة أخرى·· ترتبط اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا بدولة إسرائيل مع عرض خطة الانسحاب أحادي الجانب من غزة وبعض المستوطنات في الضفـــة الغربيـــة في إطـــار استراتيجيـــة أمنيـــة ترتكز علـــى ثلاث ركائـــز:

- **الأمن المطلق** بإقامة الجدار العازل ·· توحيد القدس ·· توسيع المستوطنات·
- **النقاء القومي** ·
- **وتدمير كامل لكل كوادر وقدرات المقاومة الفلسطينية** ·

⇦ في ١٤ أبريل ٢٠٠٤ انتهى لقاء الرئيس الأمريكي السابق " جورج دبليو بوش "، رئيس الوزراء الإسرائيلي " إيريل شارون " إلى إقرار خطة الانسحاب أحادي الجانب بضمانات أمريكية فيما أطلق عليها " وعد بوش " الذي أقر حق إسرائيل في الاحتفاظ بالمستوطنات المقامة على الضفة الغربية ·· وتأكيده على أنه على الفلسطينيين التخلي عن حق العودة والاستقرار في الأراضي التي ستخصص لإقامة الدولة الفلسطينية مستقبلاً ·· حيث أكد على أنه من غير الواقعي التفكير في العودة إلى حدود عام ١٩٤٩ ·

- جاء شارون بتفويض من الناخب الإسرائيلي في الانتخابات التي جرت **في يناير** ٢٠٠١ وبتفويض من الرأي العام الإسرائيلي لكسر إرادة مقاومة الشعب الفلسطيني·· وبدء الصراع على من ينكسر أولاً ·· فشارون أدرك أنه سار على طريق لا رجعة منه ·· وتنظيمات المقاومة أدركت أن التراجع أمام شارون يعني تصفية القضية ·· وأن ضرب معادلة شارون سيمثل رسالة واضحة للرأي العام الإسرائيلي بأن "**خيار السلاح**" والاستخدام المفرط للقوة لن يحقق لهم الأمن المطلق ·· وكانت العمليات الاستشهادية التي تصاعدت وفي المقابل كانت لغة التوغل والتدمير والقتل والاغتيالات وتصفية القيادات وتقطيع الأوصال وفرض الإذلال والتجويع على الشعب الفلسطيني وقائده " **ياسر عرفات** " ·
- في ٩ فبراير ٢٠٠٥ عقدت **قمة شرم الشيخ الرباعية** ضمت رئيس مصر وملك الأردن وإيريل شارون ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب بعد رحيل ياسر عرفات ·· وانتهت القمة إلى **توقيع** " **تفاهمات شرم الشيخ** " والتي أقرت وقف إطلاق النار بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني وانسحاب إسرائيل من خمسة مدن فلسطينية والإفراج عن ٩٠٠ أسير !!·

وكانت حصيلة حملة شارون العسكرية حتى ذلك التاريخ هي قتل ٢٩٣٩ فلسطينيًا، والاستيلاء على ٨٩٨ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، واقتلاع ٢٧٧ ألف شجرة زيتون، واعتقال ١٠ آلاف من الكوادر والنشطين الفلسطينيين!! وهدم مئات من المنازل والمنشئات الحيوية في أراضي السلطة الفلسطينية !!

o في أغسطس ٢٠٠٥ تمت أولى مراحل خطة شارون بالانسحاب من قطاع غزة بعد حصاره عسكريًا برًا وبحرًا وجوًا ·

⇦ **مشروع " إيهود ألمرت " " التجميع أو الانطواء "**

o مع صعود " **إيهود ألمرت** " وخلافته " **لإيريل شارون** " في رئاسة " **حزب كاديما** " وفوزه في الانتخابات ·· أعد خطته المعدلة لخطة شارون أطلق عليها خطة التجميع أو الانطواء " ·· وفي ٢٣ مايو ٢٠٠٦ حاز ثقة ومباركة الرئيس الأمريكي على تنفيذها وتتضمن هذه الخطة

• **الانسحاب أحادي الجانب** دون الاعتراف بالحدود التي ستتوقف عندها هذا الانسحاب حدودًا دائمة لإسرائيل ·

• **ضم ١٢٥ – ١٥٠** مستوطنة عشوائية يقطنها حوالي مائة ألف مستوطن إلى الكتل الاستيطانية الكبرى المقامة على حوالي ٦٠% من أراضي الضفة الغربية ·

• **ترسيم حدود نهائية لإسرائيل** خلال أربع سنوات بنهاية ٢٠١٠ ·

• **الاتجاه لاستبدال أراضي مع مصر والأردن " أجزاء من سيناء والأردن "** لإقامة الدولة الفلسطينية منقوصة السيادة منزوعة السلاح .

⇦ في مارس ٢٠٠٦ .. **ثم كان صعود " حركة حماس الإسلامية "** عبر انتخابات فلسطينية نزيهة حصلت فيها على أغلبية أصوات الشعب الفلسطيني ·· وكان معاقبة الولايات المتحدة وحلفائها للشعب

الفلسطيني بقطع كافة المعونات المالية وانتهاج سياسة تجويع وعزل بغرض إسقاط هذه الحكومة ·

سعت حكومة إيهود ألمرت إلى استفزاز " حركة حماس " وقامت بحوالي ٧٧ عملية اختراق وتوغل واستهداف للمدنيين في الأراضي الفلسطينية ·· كان أبرزها عملية قتل عائلة كاملة كانت تقضي يومًا على شاطئ غزة·· لم يتبقَّ منها سوى الطفلة " هدى " التي نقلت الفضائيات صورة لصرخاتها التي خاطبت بها العالم أن ينتقم لها من قتلة أعز من لها في الدنيا ·· عائلتها

⇦ في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ ·· كانت العملية الفدائية التي نفذتها ثلاث منظمات هي كتائب القسام الجناح العسكري لحماس ·· الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية وتنظيم ثالث هو منظمة جيش السلام ·· وانتهت العملية بمقتل اثنين من الجنود وجرح سبعة وأسر جندي إسرائيلي·

⇦ في ٣٠ يونية ٢٠٠٦ .. أعلنت صحيفة يديعوت أحرونوت عن آلية التصعيد الإسرائيلي العسكري في قطاع غزة ·· وأعلنت أن هذه الآلية ستتم في أربعة مراحل ·· **أولها** ·· يتمثل في الهجوم الجوي على معسكرات ومؤسسات المنظمات الفلسطينية ·· **وثانيها** ·· التركيز على الاغتيالات باتجاه أشخاص معنيين ·· **وثالثها** ·· الاجتياح البري والبقاء المستمر في مناطق في قطاع غزه لبناء مناطق عازلة ·· ورابعها ·· إعادة احتلال قطاع غزة بكامله !!

·· ثم كانت عملية الرهائن بالقبض على ثمانية وزراء من حكومة حماس, ٢١ عضوًا من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ·

⇦ في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ .. قام " حزب الله " بعمليته العسكرية بمنطقة خلة الورد على الخط الأزرق ينتج عنها أسر جنديين وقتل ثلاثة وإصابة ٢١ جندي إسرائيلي ..

⇦ في ١٤ يوليو ٢٠٠٦ .. بدأت عملية الانتقام التي استمرت حتى صباح يوم ٢٠٠٦/٨/١٤

⇦ **الشــــرق الأوســــط الجديــــد**

تم كان طرح وزير الخارجية الأمريكية للمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على **ثلاث ركائز :—**

- **إضعاف صلة المجتمع بالانتماء العربي**
- **إضعاف صلة المجتمع بالانتماء للإسلام**
- **إذكاء النعرات العرقية والدينية**

○ إن الحقيقة التي أكدتها الأحداث وكافة المحللين أن ما قامت به إسرائيل من مواجهات عسكرية سواء ضد الفلسطينيين أو ضد حزب الله والدولة اللبنانية.. كان مخططاً مسبقًا وكان ينتظر ذريعة مناسبة باعتباره إجراءً حيويًا لتصفية المقاومة الفلسطينية واللبنانية تمهيداً لتنفيذ خطة ألمرت " التجميع أو الانطواء .

⇦ **إسقــاط حكومة حمــاس** .. لقد بدأت سلسلة من العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وتواصلت العمليات العسكرية حتى وصلت إلى ٧٧ عملية كانت عملية غزة الفدائية التي اتخذت كذريعة لإسقاط حكومة حماس في إطار التخطيط المسبق لهذا الغرض.

وأنتقل إلى التساؤل الثالث .. ما هي الخصائص أو السمات التي انفردت بها هذه المواجهة العسكرية؟؟

اتسمت المواجهة العسكرية الإسرائيلية اللبنانية بسمات خاصة انفردت بها جعلتها مختلفة اختلافًا جوهريًّا عن كل المواجهات العسكرية الإسرائيلية العربية التي تمت منذ زرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وإعلان الدولة العبرية في ١٥ مايو ١٩٤٨ ويتسع هذا الاختلاف ليشمل أساليب تطبيق مبادئ الحرب المتعارف عليها مثل التوازن والمبادأة والمفاجأة والحشد وغيرها من المبادئ التي تحكم التخطيط الاستراتيجي العسكري وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول بشكل عام .

أولاً: ميزان القوى وأهداف الجانبين:

"**حـــزب الـلـــه**": لقد تم **تكوين حزب الله** عام ١٩٨٢ مع نشوب الحرب الأهلية اللبنانية وقد **سمحت عقيدته القتالية بانضمام عناصر** من ديانات أخرى بما فيها المسيحيون والمسلمون من غير المذهب الشيعي الذي يمثل الأغلبية في بناء الحزب، وجنود " حزب الله " غير متفرغين تمامًا للحياة العسكرية، بل هم مواطنون يعيشون حياة عادية وليس لهم وظائف ثابتة ولكنهم يرتدون الزى العسكري ويتخذون مواقعهم في جبهة القتال في المكان والوقت الذي تأمرهم به قيادتهم.. وبالتالي فهم لا يعرفون إلا عندما تنشر أسمائهم أو تعلق صورهم في الشوارع عند استشهادهم، وتنتقل أراملهم ليصبحن من صفوة المجتمع، ويخضعن لحماية الحزب مما يعطيهن الحق في الحصول على معاش شهري من المال، ومن هنا اكتسب تخطيط وإدارة العمليات " **لحزب الله** " بالسرية المطلقة التي لم تنجح عناصر الموساد الإسرائيلي الذي يعتبر من أقوى أجهزة المخابرات في العالم عن اكتشاف

مواقع تمركز وتحركات القوة الرئيسية للحزب سواء منها القوة الصاروخية أو عناصر القتال الأخرى أو قوته البشرية !!

ويتمثل المصدر الرئيسي لتمويل " حزب الله " من شركاته الخاصة حيث تم التأسيس لإقامة سلسلة من الصناعات شملت فنادق ومطاعم ومصانع وشركات إنشاء وعقارات مما يعود بأرباح كبيرة تسمح" لحزب الله " بالإبقاء على شبكة من الخدمات الاجتماعية التي تشمل المدارس والمستشفيات والإعلام كما تعدت أنشطة " حزب الله " إلى المشاركة في الحياة السياسية منذ عام ١٩٩٢ وقد فاز ثمانية من أعضائه كنواب في برلمان لبنان عام ١٩٩٦

وتقدر القوة المسلحة " **لحزب الله** " بحوالي ٤٠ ألف مقاتل تمتلك عددًا من ناقلات الجند المدرعة وأطقم أسلحة ثقيلة وأسلحة مضادة للدبابات وعدد من المدافع المضادة للطائرات إضافة إلى امتلاكها لعدد من الطائرات بدون طيار "

وتمثل الترسانة الصاروخية " لحزب الله " العمود الفقري لقوته التسليحية حيث تمتلك " ١٥ ألف صاروخ متعددة المدى والرأس المدمرة منها .. " صاروخ كاتيوشا ١٢٢ " ويصل مداه إلى ٣٠ كيلومترا وله رأس مدمرة بقوة ١٥ كيلوجراماً .. " صواريخ فجر ١ ، ٢ " مداه بين ١١ ، ٢٠ كيلومترا وكثافة إطلاقها عالية جدًا من منصات متحركة و " صواريخ فجر ٣ " مداه ٤٥ كيلومترًا وله رأس مدمرة بقوة ٤٥ كيلوجراما و " صواريخ فجر ٥ " مداه ٧٥ كيلومترا وتصل إلى مدن حيفا وطبرية والناصرة وله رأس مدمرة بقوة ٩٠ كيلوجراما .. و " صواريخ خيبر ١ " مداه ١١٥ متوسط المدى .. و " صواريخ زلزال ١ " مداه ١٥٠ كيلومترا ويصل إلى تل أبيب عند إطلاقه من جنوب لبنان طوله ٨،٣ متر – وزنه ٣،٥ طن وله رأس مدمرة

بقوة ٦٠٠ كيلوجراما و " صواريخ زلزال ٢ مداه ١٧٠ كيلو ويصل إلى بير سبع ومفاعل ديمونة .. و" صواريخ رعد ١، رعد ٢ " وهـــي صـــواريخ بعيدة المدى تصل حتى ٢٠٠ كيلومترا .. و " صواريخ ٨٠٢ " جو – سطح ويستخدم في قصف البوارج الإسرائيلية .. كما تمتلك قـــوات " جـــزب الله " أنظمه رصد ليلي وتضليل للصواريخ بأجهزة توجيه حراري و "طائرات بلا طيار" ذات دقه عالية في ضبط الإحداثيات والأهـــداف و " صواريخ ساجر ضد المدرعات و شبكة أنفاق وتحصينات لنقل العتاد وتنظيم الكمائن !!.

وتتحالف " **حركة أمل** " التي يقودها " **نبيه بري** " الـــرئيس الحـــالي لبرلمان لبنان مع قوات " حزب الله " ويشاركها عملياته وقوة الحركة تـــصل إلى ١٥ ألف مقاتل وكلها مسلحة بأسلحة خفيفة حيث قد نقلت معظم أسلحتها الثقيلة إلى الجيش الوطني اللبناني عام ١٩٩١ .

ويحكم " حزب الله " عدة مبادئ استراتيجية لعل أهمها ‥ أولاً ‥ أن استهداف العمق الإسرائيلي من المبادئ الراسخة لاستراتيجية المقاومة للحزب ‥ وبالتالي فإن البناء العسكري وتوفير القدرات التسليحية وتدريب القيادات تنطلق من أهمية تحقيق ذلك المبدأ الهام الذي يحقق توازنًا ٠

إسرائيـــل فهي دولـــة تمتلك قوة مسلحة ذات أسلحة أربعـــــة أضـــلاع، الضلع الأول: قوة تقليدية، والضلع الثاني: قوة فوق تقليدية، والضلع الثالث: قوة نووية، والضلع الرابع: قوة فضائية ثم سلسلة تحالفات دفاعية استراتيجية دولية أهمها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع تركيا، ومع الهند ٠

وقد حشدت إسرائيل جزءًا من قواتها التي شاركت بها في المواجهة فكانت تضم:

قوة جوية بعدد ٤٤٠ طائرة قتال أساسها مقاتلات ف ١٦ الأمريكية المطورة خصيصاً لإسرائيل والمجهزة بقنابل أو قذائف صاروخية، ومن بينها قنابل موجهة بالليزر والقنابل الانشطارية المحرمة دوليًا، وبوارج من طراز " ساهر " المجهزة بقذائف صاروخية بمدى ٢٠ كيلومترا، والمدفعية الأرضية بمدى أكبر من ٢٠ كيلومترا ذاتية التوجيه .. والقنبله GBU٢٨ ٥ طن " اختراق ٦ متر أسمنت مسلح أو ٣٠ متر أتربة!! " والقنبلة الذكية ٢،٣ طن ضد التحصينات والأنفاق مع استدعاء ٣٥ ألف جندي من قوات الاحتياط.

وعلى ضوء ذلك فلم يكن هناك مجال للتوازن العسكري المتعارف عليه بين الطرفين " حزب الله " من ناحية والقوة ا"لإسرائيلية من ناحية أخرى.

ثانيًا: القائد والقيادة والمقاتلين مفاجـأة هــذه المواجهــة:

- قيادة ثابتة أثبتت قدره فائقة على الصمود الأسطوري والفهم المتميز للتخطيط لعمليات استنزاف طويلة ومواجهة شريفة لعدو متفوق.
- قيادة متزنة عرضت مبادئ قتالها بشرف من خلال تنفيذ استراتيجية عسكرية يعتمد على رد الفعل وليس الفعل حيث أعلن الشيخ حسن نصر الله والتزم بقوله " **تعتدون على مدننا – قرانا – مواطنينا – على عاصمتنا نحن نقوم برد الفعل** "
- بل أكثر من ذلك فقد أعلن أنه عندما تقررون وقف حملاتكم العسكرية على مدننا وبنيتنا التحتية نحن لن نقصف بالصواريخ أي مستعمرة أو مدينة إسرائيلية

- قدرة على القيادة العسكرية للمقاومة وعلي التحكم والسيطرة ليس على مستوى الجهات فقط بل حتى على مستوى كل منصات الصواريخ وقد تجلى ذلك في الوقفة التي أعلنها الجانب الإسرائيلي خلال ٢٤ ساعة، وقابلها بوقف لعمليات مماثل لحزب الله
- تخطيط لإدارة عمليات طويلة تمتد لأكثر من خمسة أسابيع من خلال التخطيط لضربات صاروخية لا تزيد في حجمها عن ١٠٠ إلى ١٥٠ صاروخًا في اليوم الواحد حتى لا تستنزف مخزونات الصواريخ في ظل عدم القدرة على استعواض الخسائر من خلال الحصار على الدولة وتقطيع الجسور والمحاور مع دول الجوار – وقد أحصي عدد الصواريخ عند وقف العمليات بحوالي ٣٥٠٠ صاروخًا من إجمالي حوالي ١٥ ألف صاروخ متعدد المدى والأهداف.
- الإعلان بقوة وتحدي في لغة قاطعة عن عدم استطاعة إسرائيل القضاء على حزب الله كما أنكم أيضاً لا تستطيعون القضاء على حركات المقاومة الشريفة في فلسطين أيضًا

ثالثاً: العنصر البشري كان معجزة القتال والمواجهـــة:

- رجال لديهم إيمان عن عقيدة راسخة – إرادة صلبة إما النصر أو الشهادة – قوة – شجاعة – ثبات – تضحية
- تدريب رفيع المستوى على حرب العصابات وأعمال الكمائن والإغارات.
- أقدام منغمسة في الرمال لا ترتجف ولا تزول لو زالت الجبال
- القتال في مجموعات صغيرة من المقاتلين في مواجهة العدو بكامل دباباته وآلياته وفي ظل تغطية كثيفة جوًا وبحرًا.

- توفر قدرات صاروخية متعددة المدى ضد المدرعات والبوارج والمباني القريب منها والبعيد المحمول على الكتف الفردي والمحمول على القاتلات المدرعة.
- الإعداد الجيد لمسرح العمليات " الخنادق – الدشم – التخزين – المسبق ".
- المواصلات الجيدة – الصمود لشهر على الأقل.

رابعًا : فرض أسلوب قتال المقاومة على الجانب الإسرائيلي:

لقد فرضوا على العدو الإسرائيلي أسلوب قتالهم وهو حرب العصابات فكان التشتت وعدم القدرة على المواجهة حيث تم اقتيادهم إلى محاور معده مسبقًا ومجهزة للإغارات والكمائن الناجحة ضد أرتال العدو المتحركة وفرض الترجل من المركبات والقتال وجهاً لوجه مع تحييد عناصر القوة التي يعتمد عليها المقاتل الإسرائيلي سواء للاختراق السريع بالمدرعات والآليات أو الاعتماد على التمهيد الجوي والصاروخي لسرعة الاختراق – فكان القتال المتلاحم والقتال خارج الآليات والمدرعات – وفرض أسلوب حرب العصابات الذي تجيده المقاومة ولا يجيده العدو الإسرائيلي فكانت الهزيمة.

خامسًا.. التماثل في أساليب القتال والتخطيط للعمليات بين إسرائيل والولايات المتحدة:

حيث تبنى التخطيط الاستراتيجي للدولتين على حملة جوية صاروخية طويلة المدى تستخدم منها كل وسائل التدمير ولفترات زمنية طويلة تنتهي إلى تدمير كامل للبنية التحتية والمحاور والكباري والجسور والمنشآت

الاقتصادية والحيوية والتجمعات القتالية الرئيسية والقواعد الجوية والصاروخية.

الحملة البرية: حملة برية تتقدم على أرض محروقة لا تواجه أية مقاومات هدفها التوغل والاستيلاء على الأرض وفرض الأهداف العسكرية للتمهيد لتحقيق الأهداف السياسية أي اتباع استراتيجية القتال عن بعد التي لا تسمح بالمواجهة المباشرة وتحقق أقصى قدرة على التدمير وتقلل الخسائر خاصة البشرية منها

سادسًا .. في مجال طبيعة الصراع المسلح:

فإنه صراع غير تقليدي لا يتم بين قوتين مسلحتين نظاميتين " جيوش ميدانية " محدد لكل منها أهداف ومهام استراتيجية وتقاس درجات الهزيمة والنصر على مدى تحقيقها والخسائر التي لحقت بها على طريق ذلك التحقيق.. إنها مواجهة عسكرية غير متكافئة لعب فيها الصمود والاستخدام الجيد للسلاح وحسن تجهيز مسرح العمليات والدقة والكفاءة في الإعداد والتخطيط والتدريب – الدور الرئيسي لإنجاحها !! .

سابعًا .. في مجال تحقيق الأهداف والقدرة على الصمود:

فإن الجيش الإسرائيلي ينفذ عقيدة عسكرية تعتمد على **الحرب الخاطفة** حيث أن قوة العمل الإسرائيلية التي تدير الاقتصاد هي نفس قوة الاحتياط التي تعبأ لاستكمال بناء القوات المسلحة وبالتالي فإن إطالة زمن المواجهة المسلحة ينعكس انعكاسًا مدمرًا على الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا ما دعا إلى التردد وإلغاء فكرة الاستدعاء الكامل لقوة الاحتياط وإلغاء العمليات البرية الموسعة والاكتفاء بعمليات محدودة بإمكانها مواجهة حرب استنزاف طويلة خطط لها حزب الله لتمتد لأكثر من خمسة أسابيع متوالية.

كما أن عقيدة إسرائيل تعتمد على **إدارة صراعاتها المسلحة خارج حدودها** وقد نجح " **حزب الله** " في نقل العمليات إلى الداخل الإسرائيلي وفرض على سكان الشمال الإسرائيلي البقاء في الملاجئ وشعورهم- لأول مرة – بالتدمير المباشر لمنازلهم وممتلكاتهم .

وعن الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية عند إيقاف العمليات:

كانت الخسائر كبيرة بالقدر الذي استدعى طوارئ البنك المركزي وإجراء تعديلات في الموازنة وتغييرًا في اتجاه معدل النمو الاقتصادي فضلاً عن زيادة الإنفاق العسكري الذي يقدر بنحو ٢٢ مليون دولار يوميًّا.

يبلغ حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة ما بين ٩٠ مليونًا, ١١٠ مليون دولار يوميًّا – وتكون خسائرها بعد شهر من القتال بلغت ثلاثة مليارات دولار.

تراجع إجمالي الناتج المحلي بنحو ١% وزيادة الركود والتضخم بنسبة ١،٥%

تراجع النمو الاقتصادي في إسرائيل ليصل إلى أقل من ٣% بعد أن وصل لأكثر من ٥%

تقدر الخسائر في قطاع السياحة والصناعة بنحو مليار , ٢٠٠ مليار دولار, وأن قصف مدن الشمال لنحو ثلاثة أسابيع قد دمر نحو ٢٠ مصنعًا في ٦٠ بلده شمالية منها أربعة مصانع أصيبت بأضرار بالغة, كما تم إغلاق نحو ٧٠% من المصانع في مدن الشمال, إضافة إلى إغلاق ٣٥% من المصانع والمنشئات الصناعية صغيرة الحجم في حيفا وشمالها.

أصاب قطاع السياحة خسائر بملايين الدولارات في قصف المدن والمستعمرات في شمال إسرائيل حيث جاءت هذه النكسة في ذروة موسم

السياحة الإسرائيلي حيث هوت نسبة الإشغال في الفنادق في المنتجعات السياحية إلى صفر, وتسبب إلغاء الحجوزات السياحية بخسائر قيمتها ٢٧ مليون دولار, في الوقت الذي كان متوقعًا أن تصل عائدات السياحة إلى ٣،٥ مليار دولار هذا العام.

قيمة الأضرار الكلية للمباني خلال ثلاثة أسابيع أكثر من ٢٣٠ مليون دولار حيث أصابت صواريخ حزب الله " ٥،٥٠٠ منزل " بأضرار كلية أو جزئية كما لحقت أضرارًا ب ٣٠ متجرًا كما أصابت مجمعات تجارية أو مشتركة.

وفي النهاية أقول أن مخطط الشرق الأوسط الكبير قد أحبطته المقاومة العراقية وأن مخطط الشرق الأوسط الجديد قد أحبطته المقاومة اللبنانية.. وأنه لا بديل عن دعم المقاومة لمواجهة المخططات الأمريكية الإسرائيلية التي تستهدف إعادة صياغة المنطقة واستبدالها بشرق أوسط يكون لإسرائيل والولايات المتحدة الهيمنة الكاملة عليه .

فـــي ختـــام هذا الغرض أشير إلى حقيقتين:

أولهما .. ماذا حققته إسرائيل من أهداف تميز لنا بين النصر والهزيمة – لقد أعلنت إسرائيل أربعة أهداف .. عودة الأسيرين الإسرائيليين.. وتدمير القدرة الصاروخية والبشرية لحزب الله وتحصيناته الميدانية .. واحتلال الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني وإنشاء منطقة آمنة على حدود إسرائيل وإنشاء قوة دولية متعددة الجنسيات تعمل طبقاً للبند السابع على الحدود اللبنانية، فهل نجحت في تحقيق هذه الأهداف ؟؟

ثانيهما .. أن الفقرة رقم ٨ من قرار مجلس الأمن "١٧٠١" تقدم المعطيات الدالة على التوجه نحو المستقبل لبناء حل طويل الأمد.

حيث تؤسس هذا الحل على المبادئ الآتية:

احترام صارم بين الجانبين للخط الأزرق، اتخاذ خطوات أمنية تمنع استئناف العمليات الحربية وخاصة إقامة منطقة آمنة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من الأسلحة غير تلك التي تنشرها الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ المسموح بها.. ثم تطبيق كامل لبنود اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩, ١٧٠١ واللذين يطالبان بنزع أسلحة كل المجموعات المسلحة في لبنان لتصبح الدولة اللبنانية هي الطرف الذي يملك أسلحة في لبنان ويمارس السلطة في البلاد.. ثم منع بيع أو تسلم أي أسلحة أو معدات مرتبطة بها في لبنان باستثناء التي تسمح بها الحكومة اللبنانية.

ثانياً: تحدي تقليل الآثار الناتجة عن تهديد الداخل الإسرائيلي:

وفي مجال التقييم الدقيق لحجم التهديدات التي تؤثر علـــى الـــداخل الإسرائيلي والتدريب على تقليل الآثار الناتجة عنها، فقد اكتسبت المنـــاورات وتدريبات الأمن القومي الإسرائيلية أهمية كبرى، وكثرت تحليلات الخبـــراء والعسكريون وقادة الفكر الاستراتيجي عن أهدافها ودلالاتها، وترتيب تنفيذها، خاصة ما يتردد على الساحة الإقليمية والعالمية، من ســـعي لإدارة الـــرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" إلى توجيه ضربة كاسحة إلى إيران من جهة، وكلا من سوريا وإيران بتنسيق إسرائيلي من جهة أخرى، وذلك خلال شهر مايو ٢٠٠٨م، قبل انتهاء ولايته.

من هنا، كان من الأهمية البالغة إجراء تحليلا وتقييما شاملا عن هذه التدريبات وأهدافها ومراحلها، وتوثيق تنفيذها، خاصة لما اتصفت به من أنها في إطار الأمن القومي العام الإسرائيلي من ناحيـــة، وبعـــد تغييـــر القيـــادة العسكرية الإسرائيلية "وزير الدفاع ورئيس الأركان" ثم صدور تقرير القاضي

خلال حرب تموز ٢٠٠٦م، وما عكسته من نظريتي الردع والأمن الإسرائيلي، الكفاءة القتالية لجيش الدفاع، واهتزاز هيبته الإقليمية والعالمية، خاصة بعد نقل العمليات إلى الداخل الإسرائيلي، وما أعقبه من اهتزاز في ثقة المواطن الإسرائيلي في المؤسسة العسكرية وقدرتها على توفير الأمن.

*** المناورة (تحول ١ ، ٢):**

هذا وقد بدأت إسرائيل مناورة عسكرية واسعة لمدة خمسة أيام، بدأت في ٦ أبريل، وانتهت في ١٠ أبريل ٢٠٠٨م، في إطار إعداد الدولة للدفاع، شارك فيها جميع الدوائر الحكومية، وجيش الدفاع، وأجهزة الدفاع المدني، وخدمات الطوارئ العسكرية، والسلطات المحلية، والجهاز الصحي، ومؤسسات التعليم، وأشرفت عليها سلطة الطوارئ القومية.

وتعتبر هذه المناورة التدريبية مرحلة من مراحل إعادة تأهيل كافة عناصر القوات المسلحة الإسرائيلية بعد حرب يوليو ٢٠٠٦م، وبصفة خاصة قواتها البرية، كما تعتبر هذه المناورة استكمالا لمناورات تدريبية عدة، أجريت على جبهة الجولان على مستوى ألوية وفرق القوات البرية عام ٢٠٠٧م، إضافة إلى إجراء مناورات كبرى سابقة على امتداد الجهة الشمالية في مواجهة الاتجاهين اللبناني والسوري، بالقدر الذي غطت فيها تدريب نعته قواتها المسلحة، وتستكمل في المناورة الحالية تدريب ما تبقى من قوات الاحتلال على مستوى الدولة كلها في صورة حرب شاملة!!

هذا وقد جاءت هذه التدريبات المكثفة **عقب صدور تقرير القاضي "فينوجراد"** الذي حدد مسئولية الفشل في إدارة المواجهة العسكرية مع حزب الله اللبناني وهي مسئولية عسكرية أطاحت بكل من وزير الدفاع "عمير بيرتس" ورئيس أركانه "دان حالوتس" وأيضًا في إدارة الصراع المسلح..

وهي مسئولية سياسية كادت أن تطيح بحكومة "أيهود أولمرت"، كما جـاءت هذه المناورات واسعة النطاق **عقب صدور التقريـر الـسنوي للمخـابرات الإسرائيلية عن الوضع الأمني لإسرائيل والتي وصفته الصحف بأنه وضـع شديد القتامة شاركت فيه الأجهزة الأمنية.. جهاز الاستخبارات العـسكرية "أمان" وجهاز الأمن الداخلي "الشين بيت" وجهـاز المخـابرات الخارجيـة "الموساد"، حيث ركز التقرير على زيادة التهديدات الخارجية التي تتعـرض لها إسرائيل وتعدد اتجاهاتها..**

ومن هنا يمكن حصر **الـدوافع الكامنـة** وراء تكـرار المنـاورات الإسرائيلية الكبرى في عدة نقاط.. لعل **أولها**.. محاولة الجيش الإسـرائيلي استعادة ثقته بنفسه وعودة التواصل الكامل مع قطاعات الشعب بعد اهتـزاز هذا الثقة ومنظومة الردع وفقدان الهيبة أعقاب المواجهة العسكرية مع حزب الله في يوليو ٢٠٠٦..

وثانيها.. السعي لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي ضد حـزب الله حيث تم تأكيد استعادته لكفاءته القتالية وامتلاكه لقدرات صاروخية تهـدد العمق الإسرائيلي واعتماده عليها بشكل حاسم وما يمكن أن يعكسه ذلك مـن تأثير على الجبهة الداخلية الإسرائيلية!!

وثالثها.. هو استعادة الكفاءة القتالية والفنية وتنفيذ توصيات **القاضي "فينوجراد"** بواسطة القيادة الجديدة للمؤسسة العسكرية المتمثلة فـي **"أيهـود باراك"** وزير الدفاع ورئيس أركانه الجديد الجنرال **"جابي إشكينازي"** الـذي وصف المناورة بأنها دفاعية، وتعنى بسكان إسرائيل جميعًا مما يؤدي إلـى تمكينهم من مواجهة هجمات تقليدية على غرار صواريخ الكاتيوشا قد تطلقها المقاومة الفلسطينية... أو صواريخ مزودة برءوس كيماوية أو جرثومية قـد تطلقها سوريا أو إيران!!

وعلى ضوء ذلك فقد شملت التدريبات التي لم تشهد إسرائيل مثـيلاً لها منذ إعلان قيامها.. **شملت إجراءات طوارئ منهـا: إطـلاق صـفارات الإنذار في كل أنحاء إسرائيل من منطقة "الجليل الشمالي" وحتى صـحراء النقب جنوبًا مما تتابع معه لجوء تلاميذ المدارس إلـى الملاجـئ الأمنيـة للحماية الذاتية من هجمات مفترضة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، كمـا أعدت المستشفيات وخدمات الطوارئ والبلديات والوزارات لهذه التـدريبات مع رفع استعدادها للحالة القصوى..**

التخطيط الإسرائيلي للمناورة:

كان تقرير الاستخبارات الإسرائيلية الذي صدر في مـارس ٢٠٠٨ وتأكيده على أن إسرائيل أصبحت محاطة من جميع الجهات البريـة بقـوى معادية تعتمد على قدرات صاروخية.تغطي كل مساحتها.. **وأن هذه القـوى تتمثل في سوريا وحزب الله وحماس وإيران** وهي تزيد من قدراتها التدميرية بصفة دائمة كمًّا ونوعًا.. وأن الصراعات المسلحة التي كانت تتمتـع بهـا إسرائيل بتفوق شامل أصبحت مستبعدة ولم يعد لسلاحي المدرعات والمـشاة الميكانيكية وحتى سلاح الجو لم يعد عنصرًا حاسمًا في صراعات إسـرائيل المقبلة..

كما خلص التقرير إلى أن إسرائيل ستحاط خـلال عـامين بحـزام إرهابي مسلح ومدرب ومزود بالصواريخ تسانده دولتان: **"سوريا وإيران"**.. من هنا كان من الضروري التخطيط الاستراتيجي لتدريب الدولة العبرية كلها على الدفاع المنسق مع القوات المسلحة لتقليل الآثار الناتجة مـن تعـرض عمقها الاستراتيجي لمثل هذا الهجوم الصاروخي المتعدد المدى والـرءوس المدمرة.

وقد شمل التخطيط الاستراتيجي لتدريبات الأمـن القـومي العـام الإسرائيلية على عدة إستراتيجيات فرعية، أولها: إستراتيجية إعداد الشعب للدفاع، وثانيها: إعداد أراضي الدولة لمواجهة ذلك الصراع..

وعن إستراتيجية إعداد الشعب، فقد تم التركيز على تعبئـة جمـوع الشعب بكافة طوائفه وفئاته لتقبل نتائج الصراع المسلح المقبل مع اسـتعداده للمشاركة في التأمين الداخلي لكل الأهداف والمرافق الحيوية والمشاركة في أعمال الدفاع المدني وأعمال النجدة والإنقاذ وإطفاء الحرائق وإخلاء الجرحى والمصابين وتقليل كل الآثار الناتجة عـن الهجمـات والـضربات الجويـة والصاروخية وأعمال التخريب المعادية..

هذا إلى جانب الإعداد العسكري للشعب ضد الأخطـار التـي قـد تتعرض لها الجبهة الداخلية سواء كانت نتيجة الـضربات الـصاروخية أو الضربات الكيماوية والبيولوجية، وتنظيم المنظمات شبه العسكرية التي تعتمد على المستوطنين داخل المستوطنات وإعداد وتخطـيط وتـدريب عناصـر وكوادر الدفاع المدني الذاتي عن المدن والمستوطنات مع التركيز على إعداد الكوادر اللازمة لقيادة أعمال الدفاع المدني مع التوسع في إنـشاء الخـدمات النوعية المتخصصة في الإطفاء والإنقاذ والتـدخل الـسريع عنـد الحاجـة وتوزيعها توزيعًا جغرافيًّا مناسبًا.. هذا إلى جانب إشراك الشباب في خطـط وقاية المنشآت العامة والمرافق والمصانع لتأمين الثروة الاقتصادية والفنيـة في الدولة العبرية.. مع مراجعة المخابئ والسواتر والخنادق باعتبارها عاملاً فعالاً في تقليل الخسائر بين المواطنين مع تنظيم أعمال القيـادة والـسيطرة لأعمال الدفاع المدني من خلال إنشاء مراكـز عمليـات الطـوارئ علـى المستوى القومي وغرف العمليات بالمدن ووحدات التدخل السريع بالمنـاطق كثيفة السكان، وذلك في إطار خطة إستراتيجية منسقة تنـسيقًا كـاملاً بـين

عناصر الدفاع المدني والقوات المسلحة والمنظمات شبه العسكرية المشكلة من المستوطنين داخل المستوطنات الإسرائيلية!!

وعن إستراتيجية إعداد الدولة للصراع المنتظر بكل ما يشمله من سقوط مباشر وغير مباشر للصواريخ المعادية على الأهداف الإستراتيجية بشرية أو اقتصادية فقد استهدفت هذه الإستراتيجية في المناورة الإسرائيلية تطوير وإعداد كافة شبكات النقل سواء منها النقل البري أو البحري أو النقل بالسكة الحديد أو تطوير شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية والمطارات المدنية والموانى والمراسي وإعداد وتطوير المستودعات الرئيسية للمواد الإستراتيجية، وزيادة كافة المكثفات المائية وخطوط ومواسير نقل المياه، وإعداد المرافق العامة بالقدر الذي يفي باحتياجات الدولة، خاصة مع احتمالات تعطيل وقفل المطارات والموانى وتدمير بعض شبكات الطرق ووسائل النقل والاتصالات نتيجة للقصف الصاروخي المعادي سواء كان مباشرًا أو غير مباشر!! مع تجهيز المستشفيات والمستودعات الرئيسية بالمواد الإستراتيجية والتوسع لاستغلال المدن الجامعية ومراكز الشباب والنوادي الرياضية ودور العبادة وتنظيم إقامة المخيمات المؤقتة لمواجهة متطلبات التهجير والإيواء والوقاية لسكان المدن والمستوطنات التي تتعرض للقصف الجوي أو المدفعي أو الصاروخي.

هذا وقد تركز التدريب في الجبهة الداخلية خلال المناورة **على محاكاة وقوع هجمات كيماوية وغيرها من الهجمات على مدن إسرائيلية** في إطار الدروس التي استفادتها إسرائيل بعد مواجهاتها العسكرية مع حزب الله في يوليو ٢٠٠٦م، وقد شاركت أجهزة الإعلام العامة والعسكرية في إرشاد المواطنين إلى طرق التحرك إلى أماكن الوقاية والملاجئ وانطلقت صفارات الإنذار في كل أنحاء إسرائيل، وفي المؤسسات العامة والمدارس وقام

التليفزيون الإسرائيلي وباقي أجهزة الإعلام والصحافة بإرشاد المواطنين عن كيفية التصرف في حالة وقوع هجوم؛ وذلك تحقيقًا **للهدف الإسرائيلي المعلن لهذه المناورات حيث استُهدِفَ تحضير السكان الإسرائيليين لهجمات بالأسلحة التقليدية مثل صواريخ (الكاتيوشا) التي استخدمها حزب الله في يوليو ٢٠٠٦، أو لهجمات بصواريخ مزودة برءوس كيماوية أو جرثومية.**

وقد تزامن مع هذه المناورات حملة واسعة من التصريحات لكبار المسئولين في إسرائيل لطمأنة دول الجوار خاصة حزب الله وسوريا بأنها مجرد تدريبات لن ترقى إلى مستوى عمليات قتالية أو عمل عدائي يخطط له ضد أي من جيرانها؛ حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي "أيهود باراك": (إن على سوريا ألا تقلق بشأن تدريبات الأمن القومي العام التي تقوم بها إسرائيل الأسبوع الحالي...) وأضاف باراك: (إن هذه التدريبات لا تعدو أن تكون تدريبًا فقط)، وأكد أن إسرائيل لا تسعى إلى صراع عنيف مع سوريا وأكد استعداده للسلام معها.

ثالثًا: تحدي إجراء انتخابات تشريعية لمواجهة التهديدات المحتملة:

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الإسرائيلية بتصعيد غير مسبوق لليمين الإسرائيلي المتطرف على حساب تراجع اليسار الإسرائيلي حيث حصل حزب "ميرتس" على ٣ مقاعد فقط.. بينما حصل حزب العمل على ١٣ مقعدًا، في تأكيد على خروجه تمامًا من الحياة السياسية؛ ليعطي القيادة لحزب كاديما وحزب الليكود ولإسرائيل بيتنا اليميني المتطرف وليصبح "أفيجدور ليبرمان" الذي يدين بكراهية وازدراء لفكرة أي وجود عربي في دولة إسرائيل أحد أهم عناصر تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة!!.

وقد أتت المحصلة النهائية لنتائج الانتخابات التشريعية الإسرائيلية "البرلمان أو الكنيست الثامن عشر لعدد ١٢٠ مقعدًا" جاءت لتعطي "حزب كاديما" بزعامة "تسيني ليفني" ٢٨ مقعدا بزيادة مقعد واحد عن "حزب الليكود"

بزعامة "بنيامين نتنياهو" وأعطي لحزب "إسرائيل بيتنا" ١٥ مقعدًا "ولشاس" ١١ مقعدًا، "وللقائمة الموحدة للتوراة" خمسة مقاعد "وللحزب القومي الديني" أربعة مقاعد "والبيت اليهودي" ثلاثة مقاعد . وعلى ضوء ذلك، **فقد صوت الناخب الإسرائيلي لصالح اليمين الذي حصل على ٩٣ مقعدًا .. وترك ٢٧ مقعدًا لكل أطياف اليسار الإسرائيلي** بما فيها يسار الوسط المتمثل في حزب العمل، الذي حكم إسرائيل لمدة ثلاثين عامًا من ١٩٤٨م، إلى عام ١٩٧٧م.

ولعل من أهم الدلالات لنتائج الانتخابات، أن خيارات الناخب الإسرائيلي سواء تشكلت بإرادته أو أسهمت النخبة الحاكمة السياسية في تشكيلها قد تحددت وتبلورت على ضوء **الخوف والكراهية والعزلة** سواء ما هو حقيقي منها أو متضخم ومبالغ فيه.. **الخوف من الفلسطينيين** الذين يمارسون الإرهاب والعرب الذين يريدون القضاء على إسرائيل .. الأمر الذي أدى **إلى تعزيز خط الإجماع الصهيوني حول حدود الحل مع الشعب الفلسطيني** والدول العربية والتي تعتبر من أهم دلالات هذه الانتخابات الإسرائيلية حيث اجتمعت برامج الأحزاب السياسية المختلفة اليمينية القومية واليمينية الدينية المتطرفة والوسط **واليسار حول اللاءات الإسرائيلية الثلاث، وهي: لا عودة لحدود ١٩٦٧م، ولا لتقسيم القدس، ولا لعودة اللاجئين.**

هذا وقد كان لتهميش اليسار في إسرائيل أحد أهم دلالات نتائج هذه الانتخابات حيث انحصر تمثيل اليسار إلى أقل معدل له في تاريخ السياسة الإسرائيلية وحظي حزب العمل الذي اضطلع بتأسيس الدولة وقيادتها في العقود الثلاثة الأولى من عمر إسرائيل بأدنى تمثيل له في الكنيست (البرلمان) **الإسرائيلي ذلك أن اليسار أصبح منافسًا لليمين في شتى المواقف اليمينية والتشدد** وتآكلت المسافات التي كانت تميز اليسار عن اليمين.. الأمر الذي أكدته الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة الذي قادها زعيم

حزب العمل "أيهود براك" وتفوق من حيث نوعية المذابح واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا وإنسانيا .. واستخدم القوة المفرطة بشكل متواصل ومدمر لمدة ٢٣ يومًا ضد شعب أعزل مما أفقده تميزه عن الأحزاب اليمينية التي بات يقلد سياستها .. فكان اختيار الناخب الإسرائيلي للأصل بدلا من التقليد..

إن اللاءات الثلاث ستكون مرجعية رئيسية للتفاوض مع العرب الفلسطينيين بل ومقياسا لنجاحها .. هذا وتتخذ هذه اللاءات أشكالا متفاوتة في حدتها في خطاب الأحزاب اليمينية ففي "حزب كاديما" نجده يؤمن بالمفاوضات حول القدس .. بينما حزب شاس الديني يرفض التفاوض حولها والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبرى مقابل تبادل أراضي داخل إسرائيل تقطنها أكثرية عربية .. أما الليكود فيرى أن السلام الاقتصادي وتحسين معيشة الفلسطينيين وتداول المنافع بينهم وبين إسرائيل هو أكثر ما يمكن التفاوض بشأنه ..

إن الحقيقة التي أكدتها نتائج الانتخابات التشريعية للكنيست الإسرائيلي الثامن عشر تؤكد بما لا يدع مجالات للشك انحياز الناخب الإسرائيلي لتفعيل الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وذلك باعتبار الخوف والكراهية والعزلة هي التي حكمت اختياره !! فما هي حدود ومعالم هذه الاستراتيجية التي ستحكم التفاوض مع إسرائيل ؟

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية:

لقد ساهمت الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية والمخابراتية ومراكز الأبحاث في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي بدأت منذ عام ٢٠٠١م، بعد انتهاء قمة "كامب دافيد الثانية" حيث نجحت أجهزة الإعلام الصهيونية والأمريكية في تعبئة الرأي العام الإسرائيلي بالقدر الذي أصبح السائد أن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل "ياسر عرفات" غير جادة

أو قادرة على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل .. حيث أكدت أجهزة الإعلام أن القيادة الفلسطينية أهدرت فرصة تاريخية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال العروض السخية جدًا - من وجهة نظر أجهزة الإعلام- التي قدمتها حكومة "أيهود ألمرت" بالتنسيق مع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" والتي تبلورت حول مبادرة كلينتون للسلام .. والتي لم تكتفِ السلطة الفلسطينية برفضها بل فجرت انتفاضتها لتعصف بالأمن الإسرائيلي **ولتؤكد للناخب والمواطن الإسرائيلي أن قيام الدولة الفلسطينية لن يحقق الأمن على المدى القريب أو البعيد لدولة إسرائيل.**

ولعل اقتحام قطاع غزة وما شهده من تدمير هائل للبنية الأساسية وما انتهى إليه من ترويع وقتل وتدمير للإنسان الفلسطيني .. لعله يذكرنا ببداية تنفيذ المخطط الشاروني حيث شهد عام ٢٠٠١م، تطورات هامة حاسمة قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، حيث بدأ العام بحرب إسرائيلية شرسة على الفلسطينيين وتصاعدت دوامة العنف التي انتهت بمقتل ألف شهيد فلسطيني وجرح ٢٥ ألف بينهم ٥ ألاف معاق.. وقد استخدمت إسرائيل أحدث ما لديها من وسائل قتال وتدمير وحولت المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معتقلات بفعل الحصار الاقتصادي والحواجز الأمنية.

كما توسعت الإدارة الشارونية عن طريق تنفيذها لمخططاتها الأمنية في سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية لكوادر المنظمات الفلسطينية وطالت رموزًا لها وزنها النضالي والسياسي .. إضافة إلى عمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير مقار الأمن الفلسطيني وذلك في غياب معسكر السلام في إسرائيل وغياب دور الراعي الأمريكي وعدم رغبة إرادة

الرئيس "جورج دبليو بوش" في التدخل لوقف نزيف الدم مع الانحياز المطلق لإسرائيل بل وتبريرها للعدوان الإسرائيلي عليها باعتباره دفاعا عن النفس.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما تم مناقشته اعتبارًا من المؤتمر الدوري الثالث للأمن القومي، الذي عقد في مدينة "هيرتزليا" في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢م، والذي خرج بتصورات جديدة لطبيعية التهديدات التي تواجه دولة إسرائيل، والتي تمت في إطار دراسة بحثية بعنوان "صياغة عقيدة قتال عالمية لإسرائيل" والذي حضره تسعين عضوا ضمت مسئولين أمنيين من مختلف المؤسسات الأمنية، واقتصاديين وعلماء وأكاديميين، والتي هدفت إلى وضع عقيدة مثالية جديدة لمواجهة التصورات في طبيعة التهديد الذي يواجه إسرائيل وانعكاس ذلك على تسليحها وبناء قوتها المسلحة.. حيث منحت إسرائيل نفسها مهمة دولية وليست إقليمية في محاولة لتهدئة المخاوف الأمنية.. فقد جاءت تسميتها لعقيدتها الجديدة "بعيدة المدى" والتي يقصد بها المدى الجغرافي وليس الزمني، حيث يمتد مسرح عملياتها إلى أفريقيا ووسط آسيا وأي مكان آخر تنطلق منه رائحة تهديد .. حيث انتهى المؤتمر إلى تحديد دقيق لطبيعة التهديد المركب المحيط بإسرائيل، والذي قسمته إلى ثلاث دوائر أمنية:

أولها: "الدائرة الداخلية"، التي تفترض استمرار التهديد الداخلي مع احتمال الانتفاضة والعصيان المدني أو المقاومة المسلحة الداخلية من عناصر مثل حركتي حماس والجهاد أو حزب الله اللبناني، **وثانيها: "الدائرة القريبة"**، والتي تفترض احتمال تجدد القتال مع دول الجوار المباشرة لإسرائيل مثل سوريا والأردن ومصر، **وثالثها: "الدائرة البعيدة"**، والتي تفترض تهديدًا من دول مثل إيران وباكستان من خلال إطلاق صواريخ بعيدة المدى أو أسلحة الدمار الشامل.

ولم يقتصر إشاعة الرعب والفزع من قِبَل الأحـزاب والمؤسـسات اليمينية عند هذا الحد عن حجم التهديدات المحتمل أن تواجـه بهـا الدولـة العبرية.. بل كان التقرير السنوي لأجهزة المخابرات الإسرائيلية في مـارس ٢٠٠٨م، الذي شاركت فيه الأجهزة الأمنية الثلاث .. جهـاز الاسـتخبارات العسكرية "أمان" .. وجهاز الأمن الداخلي "الشين بيت" .. وجهاز المخابرات الخارجية "الموساد"، والذي وصفته الصحف الإسرائيلية بأنه تقريـر شـديد القتامة باعتبار أن الدولة العبرية محاطة من جميع الجهات بقـوى معاديـة تعتمد على قدرات صاروخية تغطي كل مساحتها .. ثم ما تبع هذا التقريـر من تبنى "استراتيجية إجهاض مبكر" سارت في ثلاثة محـاور .. أولهـا .. إجراء تدريبات الأمن القومي الداخلي للشعب الإسرائيلي .. ثانيها: الاستعداد وتنفيذ العملية العسكرية في قطاع غزة .. ثالثها .. صياغة الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة وبمشاركة الاتحاد الأوروبي لمنع تهريب الأسلحة لعناصر المقاومة .

كل هذه الهواجس والتوجهات والسياسات سواء من جانب الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، بدءا من حكومة "شـارون" الأولـى عـام ٢٠٠١م.. وانتهاء بحكومة "أيهود ألمرت" إضافة إلـى التقـارير البحثيـة والنـدوات والمؤتمرات ثم انتهاء بتقرير الأجهزة الأمنية .. ساهم كل هذا في صـياغة وتعميق الخوف في عقل ووجدان المواطن الإسرائيلي؛ مما انعكس مباشـرة علي نتائج الانتخابات التشريعية للبرلمان الإسرائيلي الثامن عشر.

ويبقي التساؤل.. ماذا عن مسيرة السلام العربية – الفلسطينية الإسرائيلية؟

الانتخابات التشريعية الإسرائيلية ومستقبل السلام:

إن الدراسة المتعمقة للمخططات الأمنية سواء لحزب "كاديما" الـذي رأسته "تسيبي ليفني" الحاصلة على أكبر عدد من مقاعد الكنيست أو حـزب

الليكود بزعامة "بنيامين نتنياهو" الأوفر حظا في تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة، يؤكد على حقيقتين .. **أما تجميد عملية السلام، أو التفاوض على مذكرة التفاهم الذي انتهي إليها مؤتمر "أنابولس" الذي انعقد في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧م، والذي أكد السعي المشترك لتحقيق هدف إقامة دولتي إسرائيل وفلسطين على أساس تفعيل خارطة الطريق تحت إشراف الولايات المتحدة مع تشكيل هيئة أمريكية – فلسطينية– إسرائيلية بقيادة أمريكية؛ لمتابعة التنفيذ، وذلك بدلا من اللجنة الرباعية الدولية، مما يعني الانحياز المطلق للمطالب الإسرائيلية.. خاصة فيما يختص بيهودية الدولة وتأكيد خطاب ٤ إبريل ٢٠٠٤م، كأساس للتفاوض؛ مما يعني إلغاء حق العودة واستمرار المستوطنات واعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل** .. ويؤكد ذلك حقيقة ما أعلنه كل من رئيس الوزراء "أيهود ألمرت" حيث أكد أن المفاوضات ستكون ثنائية على أساس الضمانات الأمريكية التي جاءت في خطاب الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" في ٤ إبريل ٢٠٠٤م.

كما أكد الرئيس الأمريكي السابق في ختام مؤتمر "أنابولس" على تعهده بالحفاظ على أمن إسرائيل الوطن القومي لليهود، مما وضع تساؤلا هاما عن مصير الفلسطينيين في داخل إسرائيل. **هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مذكرة التفاهم التي انتهى إليها مؤتمر "أنابولس" كانت ترجمة واقعية للاءات التي اجتمعت عليها الأحزاب اليمينية الإسرائيلية، وهي لا للعودة لحدود ١٩٦٧م، ولا لتقسيم القدس، ولا لعودة اللاجئين.**

تلك هي الملامح والمبادئ والتوجهات التي انتهت إليها القراءة المتأنية لنتائج الانتخابات التشريعية وانعكاساتها على استراتيجية إسرائيل الأمنية في العقد القادم.

وفي النهاية أقول: لقد عانى المواطن الإسرائيلي من الشحن المستمر وتواصل إحساسه بالخوف من جيرانه لمدة تراوحت ما بين عام ٢٠٠١ – وعام ٢٠٠٩م، قامت خلالها حكوماته اليمينية المتطرفة بألوان من عمليات القتل والتعذيب والاغتيال والتدمير والتنكيل، ليس فقط بقوى المقاومة الفلسطينية سواء منها حماس أو الجهاد الإسلامي، بل امتد ذلك التنكيل والإذلال لكل الشعب الفلسطيني وقياداته ورموزه .. الأمر الذي أدى إلى الاجتياح المتواصل باستخدام القوة المفرطة الإسرائيلية للقرى والمدن الفلسطينية مع إقامة الحواجز والتحكم المطلق في حركة الشعب الفلسطيني .. ووصل الأمر إلى حد حصار قيادته المتمثلة في شخص الرئيس الراحل "ياسر عرفات" وتعمد إذلاله وقهره.

كما شهدت هذه الفترة انهارًا من الدماء الفلسطينية ورجال حزب الله في لبنان من خلال شن صراعين مسلحين استخدمت فيهما القيادات الإسرائيلية كل وسائل الدمار العامرة بها ترسانة الأسلحة الإسرائيلية سواء منها الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية ..أو المحرمة دولية .. في نهم بالغ الحدة إلى القتل والتدمير للمئات والآلاف من المواطنين، ليس فقط المقاتلين في جبهات القتال.. بل الشيوخ والنساء والأطفال من المدينين الذين هدمت منازلهم فوق رءوسهم..

وكان طبيعيًّا أن تقوم العناصر المقاومة سواء من حركة حماس في قطاع غزة أو حزب الله في الجنوب اللبناني بالدفاع عن نفسها والصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي فقصف الصواريخ على الداخل الإسرائيلي مما عمق من حجم الإحساس بالخوف والرهبة والرعب بل والكراهية من كل الجيران المحيطين بإسرائيل.

من هنا كانت محصلة كل ذلك تلـك النتـائج التـي انتهـت إليهـا الانتخابات التشريعية وما أوضحته من دلالات تؤكد عدم الإحساس بـالأمن للمواطن الإسرائيلي.

رابعًا: تحدي استكمال بناء وتدريب القوة المسلحة:

يعتبر التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي أحد العقائد الراسخة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي حيث تتسابق الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التسابق لدعم هذا التعاون، وقد حدثت نقلة نوعية كبيرة لذلك في عهد الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريجان" حيث أعلن الجانب الأمريكي أن **إسرائيل دولة حليفة رئيسية غير عضو بحلف شمال الأطلسي "الناتو" وذلك طبقًا لقانون الأمن القومي الأمريكي رقم ١١٠٥** مما أعطى طفرة تكنولوجية ضمنت لإسرائيل قاعدة صناعية امتدت لتشمل ٣٨ شركة ومؤسسة للصناعات الجوية، إضافة إلى هيئة الصناعات الإلكترونية والكهربائية التي يتبعها العديد من المصانع الإلكترونية في المجال العسكري.. هذا إلى جانب هيئة البحوث التكنولوجية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية مما أتاح لإسرائيل تنمية قدراتها الذاتية على تصنيع صواريخ الفضاء المصممة لحمل الأقمار الصناعية العسكرية، حيث برزت كفاءة معدلات أداء هذه الصواريخ عند تنفيذ عملية إطلاق الصاروخ الأول لها نهاية عام ١٩٨٨ حاملاً قمرًا تم تصنيعه في إسرائيل من طراز **"أوفيك"** مما أضاف بعدًا جديدًا لمجالات استخدام الفضاء للأغراض العسكرية بصفة خاصة..

هذا وتوفر وضعية إسرائيل كحليف رئيسي للولايات المتحدة العديد من الإيجابيات العسكرية منها .. الاستفادة من الصندوق القومي الأمريكي للبحث والتطوير في مجال المشروعات العسكرية، والإعفاء من النسبة الأمريكية المضافة إلى الأسلحة مثل تكلفة البحوث والتطوير والتجارب الأمريكية على الأسلحة عند بيعها والتي يعفى منها دول حلف شمال

الأطلسي "الناتو" ، كما أن لإسرائيل الحق في استئجار بعض نوعيات من الأسلحة الأمريكية مع دفع قيمة صيانتها فقط، هذا إضافة إلى تسهيل فرص التنافس الإسرائيلي على عقود الصيانة وبيع الأسلحة للقوات الأمريكية في غرب أوروبا أسوة بدول الحلف، هذا إلى جانب إمكانية الحصول على بعض فائض السلاح الأمريكي دون مقابل في بعض الفترات ارتباطًا بظروفها الاقتصادية، وفى إطار هذه الإيجابيات العسكرية تم التصديق في مايو ١٩٩٨ على إنتاج مشترك للصاروخ "آرو" بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ليتضح التوافق الإستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي ويأخذ أبعادًا جديدة تشكل ملامح التغيير القادم في الشرق الأوسط حيث تم نشر تقرير بعد هذه الأحداث يقول "أن الولايات المتحدة كانت توافق وتساير عدم النظام في منطقة الشرق الأوسط وكان اهتمامها الأول والأخير ينصب على النفط وأمن إسرائيل فقط .. على اعتبار أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يكن يهدد التوازنات الإستراتيجية، بل إن عدم الاستقرار كان يخدم الولايات المتحدة لتجعل الجميع تحت سطوتها.. إلى أن فوجئت الولايات المتحدة بهجوم "**تنظيم القاعدة**" ومن قلب نظام المملكة العربية السعودية، وظهر تهديد المصالح الأمريكية الذي جسده "**أسامة بن لادن**" ومعه خمسة عشر مواطنًا سعوديًا من بين تسعة عشر شاركوا في عمليات مركز التجارة والبنتاجون .. وكان هدفهم المعلن هو إخراج القوات الأمريكية من الأراضي المقدسة وإقامة دولة إسلامية تهيمن على منابع النفط في العالم، مع استعداد تنظيم القاعدة لتدمير إسرائيل.

الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تقتنع بأنها لا يمكن أن تتساهل مع الشرق الأوسط الذي تتنامى في مشاعر شعوبه معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التهديدات التي تحدق بإسرائيل ومنابع النفط والتي

ليس للولايات المتحدة فيه باستثناء إسرائيل – أي حليف مؤتمن – ومن هنا كان التوافق التام بين حكومة "إريل شارون" وإدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" في مجال الحرب على الإرهاب من ناحية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.. وقد كتب أحد رجال مؤسسة صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة وهو الجنرال **"ويسلي كلارك"** والذي كان قائدًا لقوات حلف الأطلسي في أوروبا .. قال في كتابه عن **"كسب الحرب .. العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية" أن الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل تخطط لحملة مدتها خمسة سنوات تشمل سبع دول شرق أوسطية، تبدأ بغزو العراق، ثم سوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان..**

وقد كانت خطة الحرب على العراق معدة منذ عام ١٩٩٢ وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة تاريخية لشنها.. أما بعد الحرب فإن الهدف أصبح "**إحداث هزة أرضية** مركزها العراق، وبعدها تتوالى توابعها لتحدث الخلخلة في العالم العربي بكامله، ويتحقق الهدف الأكبر للسياسة الأمريكية في الهيمنة، يلحق بركبها هدف إسرائيل في أوضاع عربية جديدة مدعومة بالانتصار الأمريكي في العراق لتفرض التسوية على الفلسطينيين من ناحية، وتعرض نظام شرق أوسطي جديد خاضع للإدارة الأمريكية وتلعب فيه إسرائيل وتركيا دورًا محوريًا من جهة أخرى!!".

وباعتبار إسرائيل شريك في هذا المخطط فقد تسللت بعملاء الموساد لإقامة قاعدة في العراق لتصبح على حدود كل من سوريا وإيران حيث توالت التهديدات الإسرائيلية بضرب ســوريا من ناحية والتهديد "بضربة اســـتباقية" للمفاعل النووي الإيراني من ناحية أخرى – **كما تبنت الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربي الفكر الإسرائيلي عن الحرب الوقائية والإجهاضية والعقابية وشملت التخطيط السياسي العسكري لحلف شمال**

الأطلسي ودول غربية أخرى، الأمر الذي جعل من الأساليب والعقائد القتالية الإسرائيلية فكرًا مقبولاً ومرحبًا به، وبالتالي أصبحت إسرائيل مستعدة لتنفيذ ضرباتها الوقائية أو الاستباقية دون التخوف من الإدانة الدولية، بل وكان تنسيقها لتنفيذ هذه الضربات ضد الجمهورية الإيرانية بصفة خاصة وبدعم أمريكي!!

الولايات المتحدة وإسرائيل والتهديد الإيراني:

أشعلت إسرائيل المواجهة الأمريكية مع إيران بإعلانها لبعض التقارير أفادت بأن إيران اشترت رؤوسا نووية من كازاخستان.. الأمر الذي قامت معه وكالة الطاقة الذرية بالتفتيش على ستة من المواقع المشكوك فيها، ولم تجد دليلاً على هذا الادعاء!! وتعزز إسرائيل مزاعم الولايات المتحدة بأن للحكومة الإيرانية طموحاتها في المجال النووي وأن لديها قدرة أساسية على صنع صواريخ بالستية وبإمكانها تطوير أسلحة قادرة على حمل رؤوس نووية.. الأمر الذي دعا معه "إسحاق رابين" رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في يونيو عام ١٩٩٤ الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل احتواء ليس فقط نظام الحكم في إيران بل امتد ذلك لكل النظم المماثلة في منطقة الشرق الأوسط!!

وتدرك الجمهورية الإيرانية الإسلامية أنها مستهدفة من كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وأن هناك سعي أمريكي متزايد للضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد المبررات التي تؤدي إلى تحويل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن لإمكان إعادة سيناريو العقوبات الذي جرد العراق من كل مقوماته كدولة تمهيدًا لغزوه أمريكيًا!! وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ أن الوكالة لا تملك أي دليل على قيام إيران بتحويل مواد نووية لأغراض عسكرية أو أنشطة محظورة وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبلت طواعية وقف أنشطة

تخصيب اليورانيوم اعتبارًا من ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤، وذلك في مقابل اتفاق أوروبي على مساعدتها بتزويد إيران بمفاعل يعمل بالمياه الخفيفة لتوليد الطاقة الكهربائية.. مع تقديم ضمانات أوروبية لحصول إيران على الوقود النووي اللازم لمحطاتها..

وفي تطور جديد يؤكد الإصرار الأمريكي الإسرائيلي على التصعيد العسكري ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق استخدام القوة ضد إيران ما لم تكشف النقاب عما وصفه "بأبعاد برنامجها السري لصنع أسلحة نووية" وذلك في تصريحات له في ١٨ يناير ٢٠٠٥ لشبكة "إن.بي.سي" الأمريكية، وذلك بعد ساعات من انتقاد وزارة الدفاع الأمريكية لتقرير "سيمور هيرش" الصحفي البارز الذي أكد فيه وجود وحدات خاصة أمريكية "كوماندوز" على أراضي إيران تمهيدًا لعمل عسكري محتمل.. وفي تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" أصر الكاتب الصحفي مجددًا على ما جاء في مقاله، وأكد أن قوات خاصة أمريكية تتولى مهمة تحديد أهداف داخل إيران منها مواقع نووية وكيماوية وصاروخية وذلك تمهيدًا لقصفها جويًا مستقبلاً.. وأن هذه المهام التجسسية بدأت داخل إيران منذ ستة أشهر ماضية.. وأضاف الكاتب الصحفي أن معلوماته تستند إلى تأكيدات من مسئولي مخابرات سابقين ومستشارين على علاقة بالبنتاجون.. وأضاف أن مسئولين مدنيين من البنتاجون طلبوا دخول إيران وتدمير أكبر قدر ممكن من القدرات العسكرية الإيرانية الأساسية – كما استند الصحفي في مقاله أيضًا إلى دعوة مسئولين متشددين بالإدارة الأمريكية ممن يوصفون بالصقور لتنفيذ هجوم محدود ضد إيران للإطاحة بنظامها الديني.

وردًا على هذه التهديدات الأمريكية أعلن "علي شمخاني" وزير الدفاع الإيراني السابق أن بلاده تمتلك القوة العسكرية الكافية لرد أي هجمات ضدها

وقال "أن بلاده لا تخشى من شن هجوم ضد أراضيها برغم إسقاط الولايات المتحدة لنظامي الحكم في أفغانستان والعراق المجاورتين خلال الأعوام الثلاثة الماضية".

وعلى طريق سياسة الردع التي تتبعها الولايات المتحدة ضد الدول العربية وإيران والتي تعترض المصالح الحيوية الأمريكية كان إنتاج الولايات المتحدة لأنظمة من الأسلحة والذخائر تتناسب مع مسارح العمليات المنتظر أن تخوض فيها عمليات عسكرية وقد استخدمتها في غزوها لأفغانستان والعراق ومنها .. **اليورانيوم المستنفد "٢٣٦"** وقد استخدم بكثافة عالية ضد الدشم الخرسانية والملاجئ وضد الوحدات المدرعة، ويدخل في نطاق منظومة أسلحة الدمار الشامل – حيث يؤدي استخدامه إلى **ثلاث تأثيرات ضارة .. أولها** – إنتاج كمية هائلة من الطاقة تذيب وتصهر كل ما تصطدم به .. **وثانيها** – إشعال حرائق هائلة تصل درجة حرارتها إلى آلاف الدرجات .. **وثالثها** – إنتاج كمية هائلة من الإشعاعات تلوث الأرض والأشجار والنبات والأسلحة والمعدات والإنسان حيث تسبب الإصابة بسرطان الدم والرئة والعظام، إضافة إلى الإصابة بأضرار بالغة في الكلى .. **وقذائف الأبخرة الحارقة** والتي تطلق ضد المناطق المحصنة في الأماكن الصعبة ومع انفجار القذيفة تتكون سحابة تصيب من يتعرض لها بالارتجاج في المخ أو العمى أو تمزق طبلتي الأذن وانهيار الرئتين ونزيف داخلي..

ثم تأتي أبرز هذه الذخائر والتي تم إمداد إسرائيل بعدد ٥٠٠٠ قنبلة منها، وهي القنبلة الموجهة GBU٢٨ – ويتم توجيهها بأشعة الليزر وتحمل ٢٦٨ كيلوجرام من المواد المتفجرة وتزن القنبلة الواحدة "٢٢٧٠ كيلوجرام" ويمكن لهذا النوع من القنابل الوصول إلى هدف بعمق ٣٠ مترًا تحت الأرض من الأتربة المتراكمة أو اختراق سمك ٦ متر من الأسمنت المسلح.. وهي بذلك مناسبة تمامًا لتوجيه ضربة لتدمير المقدرة النووية الإيرانية

ومفاعلاتها، كما تعاقدت إسرائيل في الأسبوع الثاني من سبتمبر ٢٠١٠م على شراء صفقة طائرات قتال من أحدث ما أنتجته الترسانة الأمريكية سواء طائرات قتال F٣٥ أو طائرات الشبح المخفاة، هذا إضافة إلى قيام إسرائيل ببناء ما سمى القبة الحديدية) باعتبارها درعًا مضادًّا للصواريخ يحمي سماء الدولة العبرية من الهجمات الصاروخية للقوى المعادية المحاطة بها، وذلك بتكثيف الانتشار لكل صواريخها الباتريوت والحيتس المضادة للصواريخ.

هذا وتزداد سياسة الردع الأمريكية الإسرائيلية فعاليتها **من إعلان الولايات المتحدة عن التوسع في إنتاج أسلحة نووية صغيرة لاستخدامها في ميادين القتال**، حيث أوضح تقرير قدم للكونجرس الأمريكي في ٨ يناير ٢٠٠٢ أن هذه الأســلحة ستستخدم ضد سبع دول هي **"الصين وروسيا وكوريا الشمالية والعراق وليبيا وسوريا وإيران"** ..

كما دعا التقرير الذي قدمته إدارة الرئيس بوش للكونجرس الأمريكي أن هذه الأسلحة ستكون قابلة للاستخدام في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، واحتمال الحرب بين الصين وتايوان أو هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو هجوم إيران أو أية دولة مجاورة على إسرائيل..

تلك كانت ملامح سياسة الردع الأمريكي الإسرائيلي الموجهة ضد الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية والتي يسود الاعتقاد في أجهزة التخطيط والعمليات العسكرية الإسرائيلية **بأن الضفة الغربية تمثل خط الدفاع الرئيسي لإسرائيل وأن سلسلة جبال الضفة الغربية ومنطقة غور الأردن مهمة جدًّا لصد أي هجوم محتمل ضد إسرائيل ليس فقط من جانب عمليات العصيان المدني والمقاومة الفلسطينية المسلحة بل تمتد هذه المخاوف من احتمال تملك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لطرازات متعددة من الصواريخ.. آخرها الصاروخ "شهاب ٣" حيث أسهب المراقبون في تقدير الخطر الذي يمثله هذا الصاروخ واعتبروه موجهًا لتدمير إسرائيل**، وقد

استندوا في ذلك إلى تقارير مخابرات غربية وأمريكية كشفت النقاب عن تقديرات تفيد باحتمال ازدياد الخطر لعمليات واسعة النطاق من جانب الفلسطينيين بتشجيع خاص من إيران.

إن الحقيقة المؤكدة أن جمهورية إيران الإسلامية تواجه تهديدًا متصاعدًا ومنسقًا من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتبارها الدولة الرئيسية التالية التي تلتقي المصالح الأمريكية الإسرائيلية أنها تقف حائلاً وعائقًا أمام المخطط الأمريكي الساعي للتغيير وإعادة صياغة الشرق الأوسط الذي تتنامى فيه مشاعر العداء للولايات الأمريكية، فضلاً عن التهديدات التي تواجه كل من إسرائيل ومنابع النفط به.. وبالتالي فيجب استمرار سياسة الضغط من خلال منظومة ردع أمريكية إسرائيلية تفرض الإذعان على الجمهورية الإيرانية وتجريدها من كل مقومات قوتها الصاروخية والتكنولوجية تمهيدًا لتوجيه ضربة عسكرية مدمرة لها أو غزوها!!

الخـــلاصـــــــــة

اتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الدول العربية والإسلامية:

إن التطورات السياسية العسكرية قد تداخلت مع الأنماط التى تحدد مسار سبق التسلح التقليدى وخلقت ميلاً للبحث عن أسلحة التدمير الشامل للآتى:

- ارتفاع أسعار الأسلحة التقليدية، والحاجة إلى(مضاعف للقوة) (Multiplier) أقل تكلفة.
- إمكانية الحصول على النظام وأجزائه الحيوية والمعدات والمعونة الفنية من عدد كبير من الدول الأوروبية وأمريكا الجنوبية ودول آسيوية.
- تكشف حجم السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي العراقى ووسائل الحمل البعيدة المدى، وانتشار أخبار المفاعل النووي الإيراني، وجهودها فى المجال الكيماوي والبيولوجي وشرائها لصورايخ بعيدة المدى من كوريا الشمالية.
- انتشار مجموعة من المعلومات عن حجم المجهود النووي الإسرائيلى وقيامها بتطوير صاروخ (باليستيكى) موجه بعيد المدي.
- رد فعل سورياً على إسرائيل في صورة تطوير قدراتها لإنتاج غازات الأعصاب وأسلحة كيماوية أخرى.
- تطوير باكستان والهند للأسلحة النووية والكيماوية

والصواريخ بعيدة المدى.

- حصول الجزائر على مفاعل ذرى يمكن أن يخصص لتطوير أسلحة نووية أساساً.

والنتيجة النهائية أن كل دولة شرق أوسطية لديها قاعدة تكنولوجية رئيسية أو كميات كبيرة من الأموال البترولية قد بدأت بعض الجهود لتطوير أو شراء أسلحة تدمير شامل ووسائل الحمل المناسبة .. رغم أن كثيراً من هذه الجهود ما زالت في مرحلة التخطيط الحريص، ولقد حدث تداخل بين هذه السباق وسباقات تسلح مشابهة فى مناطق أخرى.

على سبيل المثال مع جهود الأرجنتين والبرازيل لتطوير صواريخ بعيدة المدى وصناعة أسلحة نووية، ومع جهود مماثلة فى آسيا ومع محاولات لشركات أوروبية غربية والصين الشعبية لدخول سوق الصورايخ والمكونات النووية والمعدات اللازمة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

والحقيقة المؤكدة أن معظم الدول التي بذلت جهوداً فى هذا المجال لم تنشر علناً أسلحة التدمير، وأن كثيراً من الجهود التى تبذلها هذه الدول للبحث عن هذا السلاح أو امتلاكه ما زالت فى مراحلها المبكرة.

وبالتالي إن التقديرات عن معدل انتشار أسلحة التدمير الشامل كانت أكثر تشاؤماً، وأن التقديرات الخاصة بآثار استخدام مثل هذه الأسلحة، وخاصة الكيمياوية والبكتريولوجية كانت أيضاً تميل إلى المبالغة

الخلاصة

القدرات العسكرية العربية والإسلامية والتوازن النووي فى الشرق الأوسط

لا تمتلك أى من الدول العربية أى مستوى من نظم التسلح النووية، وإن كانت بعض منها تملك القدرة البشرية (علماء – فنين)، والقدرة التكنولوجية على تصنيعها، غير أن الدول النووية الخمس الأساسية تقوم بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات الدولية، وكذلك من خلال العمل غير المباشر (حظر – مساومة – تهديد) تصنيعها، وكذلك منع بيع أجهزة ومعدات تصنيعها، ناهيك عن الحظر والمراقبة والمتابعة الدقيقة لدورات الوقود النووي حول العالم.

وتأتي منطقة الشرق الأوسط ودولها فى بؤرة اهتمام الولايات المتحددة نظراً لمصالحها الحيوية والأمنية بها، ومن ذلك العمل الدءوب على عدم إتاحة الفرصة لأى من الدول العربية لإمتلاك أسلحة نووية، وإذا كان ذلك مفهوم فى إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، فإن غير المفهوم هو ما تقوم به من الكيل بمكيالين من خلال غضها الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، الأمر الذى أدى إلى خلل فى التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل.

ورغم ذلك، فقد بذلت بعض الدول العربية جهوداً مضينة فى سبيل حصولها على الخيار النووي، منها الحصول علي مفاعلات نووية ذات قدرات متباينة، كذلك كميات من اليورانيوم) الطبيعى أو النشط، وإجراء

تعاون مع دول نووية بعضها غربية (فرنسا)، وبعضها إسلامية (باكستان)، ومع دول أخرى الاتحاد السوفيتي السابق والهند كذلك، كما أن الأمر وصل إلى حد بذل جهود مكثفة من أجل شراء قنبلة نووية جاهزة، وقد وصل البعض منهم إلى مراحل متقدمة في نشاطها النووي العسكري مثل العراق، إلا أن ضربه الإجهاض التي وجهتها إسرائيل إلى مفاعل (أوزيراك) بالإضافة لحرب الخليج الثانية، لقد أديا إلى التدمير الكامل للبنية النووية العراقية.

إن هذا التفرد الإسرائيلي بالأسلحة النووية في الشرق الأوسط يدعو إلى دراسة موقف القدرات العربية والإسلامية الرئيسية في هذا المجال، وذلك بغية التقييم الدقيق للتوازنات، ومن ثم التحديات والتهديدات المستقبلية للدول العربية من المنظور النووي.

النشــاط النــووي العربــي

١- إمكانيات جمهورية مصر العربية:

بدأ النشاط النووي المصري في أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفيتي (السابق) بهدف استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وهو نفس الوقت – تقريباً – الذي بدأت فيه كل من الهند وإسرائيل نشاطها الذرى، وقد تم إنشاء (لجنة الطاقة الذرية) عام ١٩٥٥م لتكوين القاعدة النووية في مصر والتي أخذت في التطور، حتى سمِّيــت (هيئة الطاقة الذرية).

تم إيقاف البرنامج النووي لمصر أثناء معركة ١٩٦٧، وإيقاف المفاعل الذري في (أنشاص)، وقد أعيد تشغيله عام ١٩٧١م لتستأنف مصر نشاطها النووي، وفي يوم ١٩٨٠/١٢/٢٨ وافق مجلس الوزراء على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وفي ١٩٨١/٢/١٦م صدَّق مجلس الشعب على

الاتفاقية.

وفيما يلى أبرز عناصر النشاط النووي لمصر:

أ- القرار .. الإرادة السياسية:

يعتبر القرار السياسى هو حجر الزاوية بالنسبة لدخول مصر المجال النووي من عدمه فهو نقطة البدء، ورغم تأخر هذا القرار كثيراً إلا أنه من المعتقد أن مصر لم تفقد حماسها لدخول مجال المفاعلات النووية سواء من مرجعية الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهو الهدف الظاهر، أو من مرجعية تطوير سلاح نووي لتحقيق التوازن النووي مع إسرائيل، ورغم العقبات والضغوط التى تعرض لها مشروع مصر النووي، الأمر الذى أدى إلى تأجيله عدة مرات ثم تجميده، إلا أن من المعتقد أن القرار السياسى المصري لدخول هذا المجال بشقيه السلمى والعسكرى أصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة لرفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلح النووية، ورفضها قبول التفتيش الدولي على مفاعلاتها.

إن الإرادة السياسية المصرية كانت دائماً عبر التاريخ حاضرة خاصة فيما يتعلق بالقرارات المصيرية، وهذا فى اعتقادي أحد هذه القرارات.

ب- بالنسبة للقوى البشرية:

(١) تمتلك مصر قاعدة كبيرة مؤهلة من العلماء والفنيين (المهرة جداً) الذين اكتسبوا خبرة علمية وعملية عالية المستوى فى مركز الأبحاث النووية في (أنشاص) فى مجال الطاقة النووية حيث قدر عدد العاملين منهم فى مركز الأبحاث فى (أنشاص) وفى هيئة الطاقة الذرية بحوالي (٥٠٠) عام ١٩٨٨م.

(٢) يعمل العديد من علماء الذرة المصريين لكفاءتهم فى المراكز الدولية الكبرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة للعمل مع بعض الدول العربية فى هذا المجال (المرحوم د/ المشد الذى كان يعمل فى العراق واغتاله الموساد).

(٣) لذلك تشير الدراسات إلى أن مصر يمكن ألا تواجه أية صعوبات بفرض اتخاذها القرار السياسى، وذلك من منظور الموارد البشرية المؤهلة، وذلك بمجرد توفير الوسائل اللازمة لذلك (المفاعل المناسب – كمية البلوتونيوم اللازمة).

ج- بالنسبة للمواد الخام اللازمة:

(١) تقدر مصادر (اليورانيوم) الموجود فى مصر بحوالي (٥٠٠٠ طن)، وتشير بعض المصادر إلى أن مصر قامت بتطوير منجم صغير لليورانيوم كانت بدايته (٣٠ طن) (يورانيوم) عام ١٩٨٥م، ومن المعتقد أنه يمكن رفع طاقة هذا المنجم إلى حوالي (١٠٠طن/عام).

(٢) يمكن لمصر الحصول على الوقود النووي اللازم لتشغيل أية مفاعلات فى المستقبل القريب عن طريق هيئة الطاقة النووية الدولية ما دام ذلك خاضع لإشرافها، كما أن السوق السوداء لليورانيوم يتوافر بها أية كمية.

د – مفاعلات مصر النووية البحثية:

(١) المفاعل النووي البحثى الأول: (ET – RR – 1)

تم إنشاؤه فى عام ١٩٦١م بمساعدة الاتحاد السوفيتى (السابق) حيث تتنوع نشاطاته لتشمل البحوث النووية الأساسية، وكذلك تطبيقات النظائر المشعة فى الطب والزراعة، وتدريب العلماء والفنيين، وكانت طاقته عند افتتاحه (٢ ميجا وات) وقد تم تطويره لترتفع قدرته إلى (٤ : ٦) ميجا وات، وهو مفاعل تجارب لإجراء تجارب الشعيع وإنتاج النظائر المشعة.

(٢) المفاعل النووي البحثى الثاني: (MpR)

وقد تم افتتاحه فى ١٩٩٨/١/٤م بمساعدة فنية من الأرجنتين، وقدرته (٢٢ ميجا وات) وهو مفاعل تجارب لإنتاج النظائر المشعة وبحوث واختبارات المواد، كما ينتج رقائق السليكون المستخدمة فى الصناعات الإلكترونية الأساسية، ويعتبر مدرسة متقدمة لتأهيل الكوادر الفنية فى مجال تشغيل وصيانة المفاعلات النووية، كما يعد إضافة تكنولوجية جديدة يؤهل مصر للاعتماد على الذات فى مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

هـ - الموارد المالية:

تشكل الأبحاث النووية وتوابعها خاصة فى المجال العسكرى أعباء اقتصادية كبيرة خاصة على الدول النامية مثل مصر، غير أن متطلبات الأمن القومي، خاصة فيما يتعلق (ببقاء الدولة) وفيما يتعلق بالخلل الجسيم فى التوازن الاستراتيجى العسكرى فى ظل احتكار الطرف الآخر للسلاح النووي لا بدَّ أن تدفع مصر إلى اقتصادية متقدمة بدون حماية لها من التدمير، ولكي توفر هذه الحماية لابدَّ من توازن الردع بأشكال المختلفة، ومن ثم فلن تكون الموارد المالية مبرراً لعدم دخول العصر النووي بشقيه السلمي والعسكرى، التى يجب تدبيرها على حساب أى بنود أخرى.

٢- امكانيات العراق النووية (قبل الغزو الأمريكى):

يرجع تاريخ البرنامج النووي العراقى إلى أوائل الستينيات، حيث بدأ عام ١٩٦٨م تشغيل مفاعل أبحاث سوفيتى صغير بقدرة (٥ ميجا وات) وفي عام ١٩٨٠م بدأ تشغيل مفاعل بحثي آخر صغير ليس له أهمية من الناحية العسكرية وبنهاية عام ١٩٨١م بدأ تشغيل مفاعل الأبحاث (أوزيراك) بقدرة (٤٠ ميجا وات) وهو فرنسى الصنع، ويشير ذلك إلى مخطط عراقي متكامل يمكن عند إضافة العمليات السرية التى قام بها لاستجلاب الوقود النووي

التوصل لإستنتاج احتمالات توظيف ذلك لإنتاج أسلحة نووية، حيث قدر العلماء الإسرائيليون أنه بحساب قدرة خرج (المفاعل ٤٠ ميجا وات) فإنه يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم) كافية نظرياً لتصنيع من (١ : ٢) قنبلة نووية فى العام.

ومع استمرار وتصاعد الحرب الإيرانية العراقية (حرب الخليج الأولى)، تم فى ١٩٨٠/٩/٣٠م مهاجمة المفاعل العراقي بطائرات يعتقد أنها إيرانية لكنها لم تصب أى منشآت هامة بالمفاعل، ثم جاء القصف الإسرائيلي للمفاعل فى يونيو ١٩٨١م الذي أدى إلى خسائر بالغة بالمفاعل، وباستمرار تصاعد الحرب الإيرانية العراقية سحبت فرنسا معظم فنييها لإبعادهم عن الخطر لكنهم لم يأخذوا معهم (اليورانيوم) المخصب الناتج من المفاعل والذي يمكن استخدامه لتصنيع القنابل الذرية، وفي يوليو ١٩٨٧م نشرت مجلة (South) أن العراق أنشئت مركزاً للأبحاث النووية العسكرية بشكل سري تحت الأرض، أما العنصر البشري فالعراق يملك قاعدة متطورة من العلماء والفنيين الذين تم إعدادهم بالخارج، بالإضافة للاستعانة ببعض الخبرات من الخارج (الدكتور المشد المصري الجنسية).

ويعد النشاط النووي العراقي أحد الأسباب الرئيسية لحرب الخليج الثانية، التى تم خلالها تدمير البنية التحتية النووية للعراق تماماً، وفرض لجان تفتيش دائمة عليه، ومن ثم فقد عاد العراق نووياً إلى نقطة الصفر.

٣- إمكانيات ليبيا النووية:

اهتمت ليبيا بمجال الطاقة النووية منذ أواخر الستينيات، واتخذت خطوات واضحة نحو دخول المجال النووي، واتجهت ليبيا إلى الاتحاد السوفيتى، حيث تم الاتفاق عام ١٩٧٦ على إقامة مفاعلين: أحدهما بحثي فى (تاجوراء) تم إنشاؤه ويعمل فى مجال النظائر المشعة منذ عام ١٩٨١م والثانى لإنتاج الكهرباء بطاقة (٤٤٠ ميجا وات) (لم ينفذ بعد)، وتقدير

الولايات المتحدة أن هذا المفاعل يستطيع فى حالة إنشائه إنتاج كمية من (البلوتونيوم) تكفى لصناعة (٢٠) قنبلة سنوياً وهو رقم مبالغ فيه جداً لضعف الإمكانيات التقنية والخبراء فى هذا المجال كما تم إنشاء مفاع بحثي آخر صغير عام ١٩٨٦م فى منطقة (سبها) يحتمل أن يكون لصالح تخزين (اليورانيوم).

من جانب آخر حصلت ليبيا على تسهيلات ومواد نووية من مصادر مختلفة، كما يتوفر لها عدد متزايد من العلماء الليبيين والأجانب، وليبيا ليست مصنفة، كما ضمن الدول القادرة على صنع أسلحة نووية.

وفى تطور مفاجيء وفى نهاية عام ٢٠٠٥م أعلنت ليبيا توقف برنامجها النووي وقامت بشحن ألف طن معدات إلى الولايات المتحدة تأكيداً لصدق نواياها فى سابقة لم يشهد العالم مثيلاً لها!!

٤- الإمكانيات النووية الجزائرية:

حاولت الجزائر دخول المجال النووي من خلال التعاون مع عدد من الدول مثل ألمانيا والأرجنتين وكوريا الشمالية وباكستان، وقد قامت فعلاً بإنشاء مفاعلين بحثين، الأول صغير بقدرة (١,٥ ميجاوات)، والثانى بقدرة (٤٠ ميجا وات) وتستخدم هذه المفاعلات فى المجالات السلمية، وبرغم أنها قد صنفت ضمن الدول القادر على صنع أسلحة نووية، إلا أن عدم الاستقرار الداخلى والأوضاع الاقتصادية، بالإضافة لعدم توافر كوادر علمية متخصصة، فإن كل ذلك يحول دون تطوير البرنامج النووي الجزائر.

٥- الإمكانيات النووية السعودية:

لاتمتلك السعودية أية قدرات نشاطات نووية مؤثرة، ويتبع هذا النشاط وزارة البترول حيث وقع أول اتفاق للتعاون النووى عام ١٩٧٦م مع فرنسا، كما وقع عقد لإنشاء مفاعل نووي صغير تبلغ قدرته (٥ مليون وات) تقيمه

فرنسا، كما أن هناك دراسات في مجال إقامة محطات لتحلية المياه باستخدام الطاقة النووية، كما تشير الدراسات إلى توفر خام (اليروانيوم) بكميات كبيرة فى الأراضى السعودية، وقد جرت أبحاث لاستخلاص هذا الخام تحت إشراف الأمم المتحدة، وللسعودية علاقات وثيقة مع باكستان إلا أن ذلك لا يرقى إلى المجال النووي العسكرى.

٦- الإمكانيات النووية السورية:

تعتبر سوريا من الدول غير المتقدمة نووياً، ولديها عدد صغير من العلماء والفنيين لا يكفى لبدء برنامج نووي متطور، يوجد لديها مفاعلان نوويا صغيران، أحدهما بقدرة (٣٠ كيلو وات) من الصين، والثاني بقدرة (٣ ميجا وات) من الأرجنتين للأغراض السلمية (تم تأجيل تسليمه إلى ما بعد عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل بناء على ضغوط الولايات المتحدة وإسرائيل)، كما يوجد لديها بعض الخامات التى تحتوى على نسبة من (اليورانيوم) كالفوسفات، حيث يوجد احتياطى كبير منه فى سوريا، وقد وقعت سوريا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٩م.

النشاط النووي الإسلامى:

كان أول من استعمل تعبير (القنبلة النووية الإسلامية) هو (ذو الفقار على بوتو) رئيس وزراء باكستان الأسبق عام ١٩٧٢م حين أشرف مباشرة على لجنة الطاقة الذرية فى بداية البرنامج النووي العسكري، وقد استعمل هذا التعبير لأغرض سياسية واقتصادية، وقد عارض (ضياء الحق) من بعده استخدام هذا التعبير، واعتبره تعبيراً غير موفق، وإن كان انتشر بعد ذلك.

الإمكانيات النووية الباكستانية:

بدأت باكستان نشاطها النووي عام ١٩٨٥م بتعيين (ذى الفقار على بوتو) رئيساً للجنة الطاقة الذرية، وقد تعاونت فى ذلك مع كندا وفرنسا

والولايات المتحدة وبليجكا وألمانيا والصين، حيث تم إقامة أول مركز بحثى أمريكى عام ١٩٦٥م يشمل مفاعلين نووين بقدرة (١٦,٥ ميجا وات) ثم مفاعل كندى عام ١٩٧٠م بقدرة (١٢٥ ميجا وات) ثم محطة توليد كهرباء نووية بتكنولوجيا فرنسية، ثم مفاعل فرنسى قادر على إنتاج (اليورانيوم) عام ١٩٧٥م، ثم مفاعل (كاهوتا – ١٢٠ ميجا وات) عام ١٩٧٦م، وهو وحده يكفى لإنتاج قنبلة نووية عيارية (٢٠) كيلو طن كل عام، ثم مفاعل أبحاث صيني قدرته (٥٠ ميجا وات).

كما تملك باكستان كمية ضخمة من الوقود النووي ومن ثم فإن لها القدرة على إنتاج عشر قنابل عيارية (٢٠) كيلو طناً وقد شاركت كل من ليبيا والسعودية فى تمويل المشروع الباكستاني دون أى استفادة تكنولوجية فى مقابل ذلك.

وبقيام الهند بتفجيرها النووي الأول في مايو ١٩٧٤م، والذى أعلنت أنه لأغراض سليمة واقتصادية، وجه رئيس الوزراء الباكستانى (ذو الفقار على بوتو) دعوة إلى العلماء والمهندسين الباكستانيين للعودة إلى ديارهم والمشاركة فى برامجها النووية، وقد استجاب (د.عبد القادر خان) للدعوة وعاد عام ١٩٧٥م وقاد بناء مفاعل (كاهوتا) وفى عام ١٩٨٤م بدأ إنتاج (اليورانيوم) عالي الإغناء والعمل الجدي فى صمت معتمداً على الذات بدرجة كبيرة، وفى عام ١٩٨٧م قامت بإجراء تفجير نووي بارد، وقامت فى الوقت نفسه بتصعيد مبادرتها السلمية، واستمرت في صمت فى تطوير قدراتها النووية العسكرية، حيث قدرت مصادر غربية عام ١٩٩١م رصيدها من المواد النووية لإنتاج عشر قنابل ذرية، وبقيام الهند فى (١١، ٣٠) مايو ١٩٩٨م بإجراء تفجيراتها النووية، كثفت باكستان جهودها الدولية، وطالبت بمظلة نووية دون أى استجابة من المجتمع، ويبدو أنه مخطط باكستانى لكسب التأييد الدولى خلال خمسة عشر يوماً أعقبها قيامها بتفجيراتها الذرية

الستة فى (٢٨ و ٣٠) مايو، والتى هزت العالم بأكثر مما هزته التفجيرات الهندية، وقد هزت على وجه الخصوص العالمين العربي والإسلامي بشكل لم يسبق له مثيل، وبذلك أصبحت باكستان قوة نووية يقدر ما تملكه فى يوليو ١٩٩٨م ب (١٥: ٢٠) قنبلة نووية ذات أعيرة مختلفة (٤٠-٥٠) كيلو طناً.

خلاصة الموقف والتوازن النووي فى الشرق الأوسط:

الدول العربية لا يملك معظمها مقومات البرامج النووية الهادفة التى تمكنها من اللحاق بإسرائيل، كما أنها تفتقد الإرداة السياسية لذلك، وإن كان بعضها وفى مقدمتها مصر تملك الكوادر والأدوات والمواد الخام اللازمة لذلك كما يملك البعض الآخر الإمكانيات المادية لدعم هذا المشروع، يضاف لذلك أن الأسلحة النووية لايمكن الحصول عليها بالشراء كما أنه يوجد ما يسمى ب (القنبلة الإسلامية) لكل ذلك فإن التوازن العسكري النووي فى الشرق الأوسط محسوم لصالح إسرائيل بما لا يقل عن عقد قادم، حيث يتوقف ذلك بناء على باقى أطراف المعادلة فى المنطقة.

تطبيقات التكنولوجيا فى حرب الخليج الثانية:

ربما يكون من الصعب التحليل العميق لمختلف الجوانب والدروس التى أفرزتها عملية (عاصفة الصحراء)، فيما اصطلح على تسميته ب (حرب الخليج الثانية) ذلك أن الوزارات والجهات الرسمية فى كل الدول التى كان لها دور إيجابى فى عمليات القتال لم تكشف أوراقها بعد.

وهكذا يمكننا اعتبار هذا الجزء من التحليل والاستنتاجات ليس سوى مجهود أولى يتركز على جانب واحد من جوانب متعددة، ألا وهو دور السيادة والتفوق التكنولوجي الكاسح فى كافة المجالات، وبصفة خاصة فى مجال الإلكترونيات فى تحقيق النتائج المذهلة والنصر الساحق الذى انتهت به العمليات العسكرية فى الخليج. وربما يكون من المناسب البدء بتكنولوجيا

القوة والقدرة الجوية، حيث إن الهجمات الجوية التى امتدت لتشمل مهام إلقاء القنابل وإخماد الدفاعات الجوية والأرضية وقصف الأهداف الاستراتيجية والحيوية والتى قد تم التقليل من قيمتها بواسطة وسائل الإعلام التى لم تتمكن من رؤية النتائج، حيث أثبتت حقيقة ما تتمتع به القوة الجوية من تكنولوجيا متقدمة جداً أتاحت لها قدرات علي تأكيدات فعاليتها متجاوزة ومتعدية أقصى التوقعات للقادة العسكريين، فالانهيار المفاجىء والكامل للقوات البرية العراقية فى الساعات الأولى للهجوم البرى للحلفاء إنما يرجع أساساً إلى الهجمات الجوية فى الأيام والأسابيع السابقة له.

فقد كان الجنود العراقيون المستسلمون فى حالة واضحة من الصدمة والمعاناة نتيجة الحرمان من النوم، كما أنهم تحدثوا عن الرعب الناتج عن الإلقاء المستمر للقنابل بصفة تكاد تكون لمدة ٢٤ ساعة يومياً يوماً بعد يوم، وأسبوعاً بعد أسبوع.

كما أن التأثير البارز لدك المواقع العراقية فى الكويت وجنوب العراق التى لم يتواصل إليه عن طريق استخدام عدد قليل من الأسلحة، عالية الدقة فقط، وإنما من خلال استخدام كميات مكثفة من القنابل العادية أيضاً، حيث تم إسقاط مئات الأطنان من القنابل العادية والقنابل العنقودية من ارتفاعات كبيرة.

كما كان للأسلحة المتقدمة تكنولوجيا دور حاسم فى تلك النتائج من خلال استخدام الذخائر الحديثة جداً من أمثلة القنابل الذكية والصواريخ من طراز (باتريوت) والتى تم استخدامها بكميات لا نظير لها.

وقد تميزت تلك الأسلحة المتناهية فى إصابة أهدافها مهما بلغت درجة الارتفاع التي تسقط منه أو فى ظل وجود محاولات للعدو للتداخل والشوشرة، كما كانت معدلات الأعطال الفنية وتكذيب الرمي أقل من المستوى المحدد لقبولها، حتى يمكن القول أن صناعة السلاح قد تمكنت

أخيراً من تصميم وتطوير وتصنيع نظم أسلحة متقدمة تعمل واقعياً كما هو مخطط لها.

وعلى مدى الزمن الكامل للصراع، استغل الحلفاء لأقصى مدى سيادتهم وتفوقهم التكنولوجي فى مجال الإلكترونيات سواء فى قطاعات الحرب الإلكترونية من استطلاع وإعاقة مضادة، أو فى الملاحة وإدارة النيران والاتصالات وإدارة العمليات والقيادة والسيطرة الآلية والإلكترونيات الطائرة وغيرها فى كل هذه القطاعات تفوقت المعدات والنظم الغربية الحديثة المتقدمة للغاية عن طريق توفيرها وإعطائها قادة التحالف الحرية للقتال بسهولة وحرية كبيرة مع إمكانيات عالية لتنفيذ معركة أسلحة مشتركة فى العمق.

كما أن التوقعات الخاصة بالشلل الكامل تقريباً للمكونات الإلكترونية الدقيقة للنظم الغربية بسبب الظروف البيئية القاسية فى الصحراء الغربية قد ثبت خطؤها، فرغم وجود بعض المشاكل الصعبة إلا أنه قد تم حل معظمها فى الميدان.

كما كان لنشاطات جمع بيانات الاستطلاع والمخابرات كانت إحدى قصص النجاح الرئيسية للحرب، فموجودات الأقمار الصناعية للاستطلاع الإشاري والإلكتروني وفى الاتصالات علاوة على تقارير المخابرات الواردة من العملاء العاملين خلف الخطوط العراقية، كل هذا تم دمجه لإمداد قادة الحلفاء بسيل مستمر من المعلومات التفصيلية عن النشاطات العراقية، مما أكد على ضرورة أن تصبح النظم الآلية إجبارية ولازمة لتنقية المعلومات ووصول البيانات غير الضرورية والأقل أهمية إلى قادة التشكيلات، وذلك عن طريق حجبها وعدم توصيلها إليهم والاكتفاء بتوصيل البيانات المهمة الضرورية.

وقد أثبتت مهام إخماد الدفاعات الجوية المعادية والنشاطات المكثفة للحرب الإلكترونية المحمولة جداً أثبتت أنها ذات قيمة كبيرة فى دعم الهجوم الجوي، كما أثبتت الصواريخ المضادة للإشعاع كفاءتها التدميرية العالية، كما أن (عاصفة الصحراء) بما توفر للأسلحة المستخدمة فيها من تكنولوجيات متقدمة قد نجحت فى تحييد صواريخ الدفاع الجوي العراقية ومنعت تماماً أى طائرة عراقية بالقدر الذى تم شل الفعالية التامة سواء للقوات الجوية أو قوات الدفاع الجوي العراقية.

وقد شهدت عاصفة الصحراء العرض العملياتي الأولى للطائرة (F١١٧٤) وبالتالي تتكنولوجيات (الخفاء) التى تحتويها وتوضح الدلالات والمؤشرات الأولى أن هذه التكنولوجيات قد وفرت وأتاحت دخول إيرادات ضخمة جداً كعائد للاستثمارات الهائلة التى تم إنفاقها على أعمال البحوث والتطوير التى أنفقت على استكمال هذه الطائرات وقد كان ظاهراً أن الطائرة (F١١٧٤) قادرة على تنفيذ مهامها العملياتية منذ أول لحظة فى المراحل الأولى للجرب الجوية دون الاهتمام كثيراً بموجودات الدفاع الجوي العراقي مستغلة مستشعراتها السلبية فى كل من الملاحة والهجوم وطبقا للمصادر الرسمية فقد بلغ عد طلعات هذا النوع من الطائرات ٣% فقط من إجمالى عدد طلعات طيران الحلفاء.

وقد استخدمت المقاتلات فى إلقاء أسلحة (ذكية) ضد عدد كبير من الأهداف العسكرية الاستراتيجية.

كذلك قدمت (عاصفة الصحراء) المثال الأول والوحيد فى الحجم الكبير لعمليات الهليوكبتر المقاتل مغطية كافة الاستخدامات والمهام سواء منها الاستطلاع أو الاقتحام الرأسى أو النقل والدعم النيراني والقتال ضد الدروع.

وقد أثبتت طائرات الهليوكبتر المقاتلة بما لديها من تكنولوجيا متقدمة فعالية عالية ضد الدروع إلى جانب استخدامها المشترك فى الهجوم والحراسة، حيث أثبتت قيمة كبيرة في الاشتباك مع الوحدات المدرعة ثقيلة التدريع.

كما تأكد أن الاستخدام الواسع للهليوكبتر المقاتل بتوفر جيداً فى حالة إمكانية فرض السيادة الجوية فى منطقة القتال كما حدث فى الخليج.

وقد أطلقت بطاريات الدفاع الجوي (باترويت) صواريخها خلال حرب الخليج، وقامت هذه الصواريخ باعتراض (٤٥) صاروخاً من إجمالي (٤٧) صاروخاً عراقياً من طراز (سكود) أو مشتقاته، والتى أطلقتها العراق على المملكة العربية السعودية، حيث قام الجيش الأمريكى بنشر (٦٠) قاذف (باترويت) للدفاع عن الرياض وطهران.

وفى أعقاب الهجمات الصاروخية العراقية الأولى على إسرائيل، قامت الولايات المتحدة بإعادة ونشر بطاريتين من صواريخ (باترويت) من ألمانيا إلى إسرائيل لتنضم إلى بطاريتين من نفس الطراز تم تسليمهما لإسرائيل فى ديسمبر عام ١٩٩٠م.

كما قامت القوات الجوية الهولندية بنشر (الباترويت) للدفاع عن قاعدة (أنسيرليك) الجوية فى تركيا.

ورغم أن النظام قد أظهر نجاحاً سياسياً وعسكرياً فى حرب الخليج، إلا أن اعتراضاته للصواريخ (البالستيكية) لم تتم إلا على إرتفاعات منخفضة وصلت إلى ٤٠ قدم وقد تسبب حطام الصواريخ(سكود) ومشقاتها بل وحطام صواريخ (باترويت) نفسها فى أحداث تدمير شديد على الأرض، وقد أدى هذا إلى حدوث رد فعل سريع من كل من الجيش الأمريكى وشركة (رايثيون) حيث اشتركا فى برنامج جديد لزيادة تحسين وتحديث (الباترويت)

فى المهام المضادة للصواريخ (البالستيكية التكتيكية) حيث خطط الجيش الأمريكى لإنفاق نحو ٢٦ مليون دولار أمريكى على هذا البرنامج رغم أن شركة (رايثيون) قد قدرت التكاليف بحوالى ٧٦ مليون دولار أمريكى.

كما أقامت شركة (تليفوتكن) من خلال برنامج أمريكى ألمانى بتطوير باحث راداري إيجابى لزيادة فعالية تلك الصواريخ.

وقد قامت البحرية الأمريكية بإطلاق نحو (٣٠٠) صاروخ (توماهوك) خلال حرب الخليج من سفن السطح والناطحات المتمركزة على الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، و (التوماهوك) واحد من الأسلحة العديدة التى صممت أصلاً لتؤدى دوراً استراتيجياً نووياً، ولكنها أثبتت كفاءة وفعالية مماثلة فى الحرب التقليدية.

وقد كانت عملية (عاصفة الصحراء) هى أول نشر (للتوماهوك) فى القتال الفعلى وقد قامت سفن السطح بإطلاق(٢٦٤) صاروخاً، حيث حقق نسبة نجاح تصل إلى ٨٥%، حيث تم إسقاط صاروخين على الأقل فوق بغداد بواسطة وسائل الدفاع الجوي العراقية خلال واحدة من عدة مهام خططت على عجل ضد بغداد، ونتيجة للنجاح الذى حققه استخدام ذلك الصاروخ فقد خطط أن يصل إنتاج (التوماهوك) إلى (٣٨٣٠) صاروخاً بنهاية السنة المالية ١٩٩٤م، ومثلهم بنهاية السنة المالية ١٩٩٥م، وتخطط البحرية الأمريكية إلى إعادة تصنيع (١٧٩٥) صاروخاً منها، وهى عملية يبلغ حجم العمل فيها نصف حجم العمل اللازم لتصنيع صواريخ جديدة.

وسوف يحمل النوع الجديد منها رأساً مدمرة أصغر أو قد طورت فى مركز الأسلحة البحرية الأمريكى خصيصاً للتوماوك، بدلا من الرأس المدمرة الأصلية والمستخدمة فى الطرازات الأقدم.

هذا وتسمح التكنولوجيا الحديثة لحمولة المتفجرات الجديدة الأصغر وزناً بأن يكون تأثيرها وفعاليتها مماثلة على الأقل للنوع السابق له، حيث تحتوي الرأس الجديدة على طابة زمنية مبرمجة، وسوف يسمح التخفيض فى وزن حمولة الرأس المدمرة للصاروخ بحمل وقود إضافى يؤدى إلى زيادة المدى بنسبة ٥٠%.

وأيضاً سوف يؤدى تحديث مركز تحطيط مهام (التوماهوك) إلى تحفيض الزمن الذى يستغرقه وضع خطوط سير جديدة للتوماهوك إلى حوالي ثلاث ساعات بالمقارنة بالزمن السابق الذى يصل إلى عدة أيام.

كما أنه من المنتظر أن يحتوي هذا النوع على باحث يعمل بالنظر للأمام فى المرحلة النهائية، حيث يعمل إما بالتصوير بالأشعة تحت الحمراء أو برادار ليزر لزيادة تمييز الهدف واختيار نقطة التنشين.

وبعد استخدام الذخائر دقيقة التوجيه، والتى وصلت إلى حجم (٥٩٠٠) طن قد أسقطت من الأسلحة المختلفة على العراق فيما يقدر ثمنها بحوالي (٥٩٠) مليون دولار وما يعدال ١٢ مليون دولار من التوماهوك.

ويفضل دقة الرءوس المدمرة ذات التكنولوجيا العالية والتى قد وصل وزن الرأس المدمرة لبعضها نحو طن كامل، فقد تمكنت تلك الذخائر الذكية من تدمير دشم القيادة وملاجيء الطائرات الخرسانية، كما تمكنت من تدمير وإزالة ٤٠ كوبري من إجمالى ٤٥ كوبري كانت أهدافاً للضرب بين بغداد والبصرة، كما سمحت الذخائر الذكية العالية الدقة في الإصابة بتنفيذ الهجمات على الأهداف المحاطة بمناطق مأهولة مثل المبانى الرئيسية ومنشآت الاتصالات اللاسلكية فى وسط بغداد، كما اعتمد الهجوم على نظام الدفاع الجوي العراقى – والذى مهد الطريق للضربات المكثفة ذات معدلات الخسائر المنخفضة التى أعقبته هذه القدرات والإمكانيات (الدقة وقوة التدمير).

وقد ساهمت التكنولوجيا والتفوق الساحق لقوات التحالف الدولي فى هزيمة عسكرية كاملة للقوات العراقية، وقد ويبدو أن أكثر الجوانب غير العادية لهذه الحرب هو أنه من المنظور العسكري فقد كانت صراعاً لا نظير له ولا توجد له سوابق تاريخية على الإطلاق تقريباً.

وتتفرد حرب الخليج الثانية بحقيقة أنها كانت بالفعل عملاً من جانب واحد، فالمعروف كقاعدة عامة أن الحروب بصرف النظر عن أسبابها أو المستوى الفنى للقوى المقاتلة مع بعضها فيها أو أهداف أو أغراض الدول المشتركة فيها، يتم خوضها خلال مجموعات من المعارك والمواجهات تعتمد مدتها وشدتها على عدد من الظروف والأوضاع، حتى ينهك أحد أطراف النزاع ويطلب الاستسلام – وفى بعض الحالات حين يتكبد أحد الأطراف هزيمة عسكرية كاملة أو استسلاماً غير مشروط، كما قد تكون القوات المشتركة فى صراع غير متوازن بحيث تصبح الحرب الناتجة عبارة عن عملية تأديبية على مدى كبير لأحد الأطراف وتكون كفاحاً من أجل البقاء للطرف الآخر ولكن على الطرفين أن يحاربا والأضعف قد يلجأ إلى حرب العصابات غير التقليدية والتى تنتج نتائج ناجحة كما اتضح فى فيتنام أو فى أفغانستان، ولا يمكن أن نذكر أن هناك حالات متناثرة ومتباعدة لا يمكن أن تدخل ضمن الوصف السابق ذكره للحرب، والتى كان لدى أحد الأطراف المتقاتلة فيها سيادة عسكرية كاسحة أدت إلى انهيار الطرف الآخر المقاوم لها، وهكذا نتج عنها الاستسلام بلا قتال ولكن ميل هذه الأحداث لا يمكن أن ينطبق عليها لفظ (حرب).

ولكن فى حرب الخليج، شاهدنا ظاهرة جديدة تماماً فإن أحد الطرفين المتنازعين شن بالفعل متبعاً خطة معركة واضحة ضارباً أهدافه بكل شدة، بينما الطرف الآخر لم يفعل سوى امتصاص الضربات المدمرة المميتة، والتى لم يسبق لها مثيل من قبل مع الحفاظ على موقف التحدى والاستخفاف بصورة نهاية.

وللحقيقة والتاريخ يجب أن نذكر أن القوة كانت غير متوازنة للغاية بحيث لم يكن لدى العراق أدنى فرصة للمقاومة أكثر مما فعل، وأن أى مقاومة وتشبث أكثر بالأرض لم يكن سينتج عنه سوى المزيد من الدمار والخسائر العراقية إلا أن نتائج العمليات العسكرية فى الخليج لا يمكن سوى النظر إليه فى عدم تصديق فكيف نتحدث عن حرب عندما يكون نسبة الخسائر فى الأرواح (١٠٠٠ : ١) وعندما تكون الخسائر الأمريكية فى الأرواح فى حوادث الكوارث الطبيعية وحدها ضعف خسائرها فى القتال.

وبنظرة فاحصة لخسائر القوات العراقية فى تلك الحرب يمكن لنا تقدير ما قدمته التكنولوجيا المتقدمة جداً التى ضاعفت من قدرات وامكانيات القوة المسلحة لدول التحالف فقد وصلت خسائر القوات البرية العراقية إلى تدمير ٣٩٥٦ دبابة من إجمالي ٥٩٩٠ دبابة كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٦٦%، ٢١٦٦ عربة مدرعة من إجمالى ٦٢٠٠ عربة مدرعة كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٣٦%.

هذا وقد وصل حجم التدمير فى التشكيلات المقاتلة إلى (٢٩) فرقة بين مدرعة وميكانيكية ومشاة من إجمالى (٤٣) فرقة كان يمتلكها العراق قبل الحرب

إضافة إلى تدمير ٨٨% من لنشات الصواريخ والمدفعية، ٤٠% من باقى القطع فى القوات البحرية العراقية وتدمير وهروب ٣٥٢ طائرة مقاتلة إلى جانب ٧ طائرة قاذفة بما يمثل ٥٠% من إجمالى الطائرات المقاتلة والقاذفات العراقية مع شل وتدمير ٤٤ قاعدة ومطار عراقى ونسبة ٦٣% من إجمالى دشم الطائرات الخرسانية.

وعن قوات الدفاع الجوي، فقد تم تدمير أربعة مراكز عمليات وخمسة مراكز توجيه طائرات وحوالي ٥٠% من كتائب نيران وصواريخ الدفاع الجوي

وإذا أضفنا إلى كل هذا أسر واستسلام حوالي ٦٢ ألف وحوالي ١٥٠ ألف بين قتيل ومفقود إلى جانب تدمير جزء كبير من القاعدة الصناعية الحربية والحديثة والبنية الأساسية فى دولة العراق لأدركنا كيف لعبت التكنولوجيا والبنية الأساسية فى دولة العراق لأدركنا كيف لعبت التكنولوجيا دوراً رئيسيا وحاسماً فى تلك الحرب التى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ المعاصر.

الخاتمـــة

قدمت الدراسة عرضاً للمظاهر الأساسية للتطور التكنولوجي الذى شمل كافة المجالات العسكرية والمدنية وأثره على كل المعدات والأسلحة اتجاه تحسين الأداء وسرعة العمل والقدرة على تغيير الخواص وأوضاع وإمكانيات العمل وقد شملت التطورات التكنولوجيا فى اتجاهات الاستطلاع والكشف والتتبع الآلى ومعالجة الإشارات وتنوع خواصها.

وفى مجال الاتصالات، حيث ازدادت كفاءة ونقاء الاتصالات مع تقدم أساليب إزالة الإعاقة وفى الحرب الإلكترونية حيث تطورت وسائل الاستطلاع لتشمل النظم الكهروبصرية وأجهزة الإعاقة التى تميزت بسرعة التوليف ومواجهة عدة تهديدات فى وقت واحد وفى مجال الدفاع الجوي حيث تطورات الصواريخ المضادة للطائرات وطرق توجيهها بأساليب متطورة.

وفى مجال القوات الجوية، فقد تم استحداث أنواع جديدة من الطائرات وتطوير البعض الآخر من حيث السرعة والمدي وخفة الحركة والمناورة وتطورات نظم الملاحة والسيطرة، وتم إستحداث الطائرات بدون طيار مع تزويدها بأحدث الأجهزة لتقوم بمهام الاستطلاع والإعاقة وتعمل كأهداف خداعية.

وقد امتد التطوير إلى الصواريخ (البالستيكية) من حيث المدى وحجم ونوعية الرعوس المدمرة وبرامج توجهها ودقتها والنظم المضادة للصواريخ

هذا وقد أحدث إدخال أنظمة تسليح جديدة بتكنوجيات متطورة تغييرات كبيرة فى أسلوب أداء الأسلحة بالتالى على بعض التنظيمات والتشكيلات وأساليب قتالها بما انعكس على قوة النيران ودقة الأداء نتيجة

ازدياد الذكاء فى الأسلحة والذخيرة بإدخال تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، حيث تعتبر هذه النظم الذكية بمثابة القوة المضاعفة (Farce Multiplier).

فعلى سبيل المثال فإن صاروخ تو المضاد للدبابات بقيمة عشرة آلاف دولار أو صاروخ (Helfire) بقيمة ستين ألفا من الدولارات يمكن لكل منهما تدمير دبابة يزيد ثمنها على مليون دولار، فإن الصواريخ المضادة للطائرات من نوع ستنجر بقيمة سبعين ألفاً من الدولارات أو صاروخ (باترويت) بقيمة ثلاثمائة آلاف ملايين من الدولارات.

كما أن الكترونيات وأسلوب القيادة والسيطرة الآلي وكذلك الاتصالات والمراقبة والاستطلاع والكشف والمستشعرات المختلفة والتى تتراوح تردداتها من البصرى إلى الموجات المتناهية الصغر كل ذلك يمكنه المراقبة والسيطرة الدقيقة على ميدان القتال، كما يمكن لأجهزة الإعاقة تحقيق تعميق لأجهزة الرادار ووسائل الإتصالات المعادية.

وقد قدمت الدراسة صورة للتطبيقات التكنولوجيا فى حرب الخليج الثانية والتى قد ساهمت التكنولوجيا والتفوق الساحق لقوات التحالف الدولي فى هزيمة عسكرية كاملة للقوات العراقية، مما جعلتها سابقة عسكرية ولا نظير لها فى التاريخ المعاصر، حيث اتصفت بتفضيل ذلك التفوق التكنولوجي إلى كونها بالفعل عملاً من جانب واحد والتى كان لدى قوات التحالف فيها السيادة العسكرية الكاملة التى أدت إلى انهيار القوة العراقية واستسلام تشكيلاتها ومعداتها بلا قتال مع وصول نسبة الخسائر فى الأرواح فيها إلى (١٠٠٠: ١) إلى جانب تدمير أكثر من ٥٠% من الأسلحة والمعدات وبنية العراق الأساسية سواء فى التصنيع بشكل عام أو فى التصنيع الحربى بشكل خاص.

كما طرحت الدراسة صورة للتقدم التكنولوجي فى مجال تنمية القوة المسلحة الإسرائيلية مما أدى إلى تبوء إسرائيل نقلاً خاصاً فى امتلاك

نوعيات حديثة من المعدات والمنظومات العسكرية المتقدمة تكنولوجيا سواء من خلال ما تحصل عليه من الجانب الأمريكى أو بالارتكاز على ما توفره لها أوجه إنتاج قطاعات صناعتها الحربية المختلفة مما يطرح مجموعة الآثار والإنعكسات السلبية على الأمن القومى للدول العربية بصفة عامة ومجموعة الدول المحيطة بها بصفة خاصة، مما يمكنها من استغلال إمكانياتها وقدراتها العسكرية المتطورة كأحد الأدوات الفعالة فى مجال استراتيجية الردع بالمنطقة العربية وبالشكل الذى يتوفر لها مزيد من الدعم لغرض منطلقات أمنها القومى ومجموعة مصالحها الحيوية.

هذا إلى جانب ما تتجه مسألة امتلاك إسرائيل لبعض القدرات العسكرية الاستراتيجية فى مجال الأسلحة التقليدية فوق التقليدية والنووية وما يعكسه ذلك من اختلال فى التوازن الاستراتيجى العسكرى بينها وبين كل الدول العربية لصالحها.

فيما يعتبر أحد التحديات الهامة للأمن القومى العربى مما يعنى تكثيف جهود المواجهة العربية بالشكل الذى ينتج توزاناً استراتيجياً فى القدرات العسكرية المتطورة مع إسرائيل، والذى يعد ركناً جوهرياً فى حماية الأمن القومى المصرى والعربي سلماً وحرباً.

هذا وقد قدمت الدراسة عرضاً شاملاً للبرنامج النووي الإسرائيلى وتهديده للأمن القومى العرب والشرق الأوسط، كما طرحت الخيارات المتاح لمجابهة هذا التهديد النووي الإقليمى، كما تعرضت الدراسة إلى قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والجهود العربية والدولية فى هذا المجال.

هذا إضافة إلى عرض شامل للبرنامج النووي الإيرانى والتحدى المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربى فى مواجهة محاولات الجمهورية الإيرانية فى امتلاك التكنولوجيا النووية سواء

للأغراض السلمية أو العسكرية مع التعرض للنشاط النووي الإيرانى سواء فى المجال المدنى أو العسكري وآفاق تطوره مستقبلاً.

ثم انتهت الدراسة إلى خلاصة شملت تحليلاً لاتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل فى بعض الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى تطبيقات التكنوجيا فى حرب الخليج الثانية وفقنا الله لما فيه خير مصر وأمتنا العربية والإسلامية.

المؤلف

لواء أ .ح دكتور / زكريا حسين

الفهــــرس

الموضـــوع **الصفحة**

السيــرة الذاتيـــة

بيانات شخصية:

الرتبة: لواء أ.ح دكتور.

الاسم: زكريا حيسن أحمد.

الوظيفة: رئيس هيئة البحوث العسكرية (بالمعاش حالياً) ومستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وأستاذ العلوم الاستراتيجية والأمن القومى المنتدب بجامعة الإسكندرية.

الدراسات:

- مجستير علوم عسكرية من كلية القادة والأركان دورة ٢٦.
- درجة زمالة كلية الحرب العليا الدورة السابعة من أكاديمية ناصر العسكرية.
- دراسات عليا فى الاستراتيجية القومية فى دورة الدفاع الوطني من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٨٨.
- دكتوراه الفلسفة فى الاستراتيجية القومية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ديسمبر ١٩٩١م بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف.

١- المشاركة فى العمليات:

- حرب اليمن ١٩٦١م.
- حرب ١٩٦٧م.
- حرب الاستنزاف ١٩٦٨م.

- حرب ١٩٧٣م.

٢- وظائف القيادة:

- تدرج فى وظائف القيادة.
- مدير كلية الحرب العليا.
- مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- رئيس هيئة البحوث العسكرية.

٣- مهام خاصة:

- عضو وفد مصر فى محادثات السلام فى واشنطن لاعداد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
- مقرر اللجنة العسكرية المشتركة المصرية – الإسرائيلية لاستلام سيناء طبقاً للمعاهدة.
- رئيس مجلس إدارة مجلة الدفاع.
- رئيس مجلس إدارة المجلة العسكرية.
- رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل المتاحف العسكرية.
- رئيس مجلس إدارة الكلية العسكرية لعلوم الإدارة.

٤- المؤلفات والأبحاث:

أولاً: إصدارات للقوات المسلحة:

- السياسة العسكرية(العلاقة والمفاهيم – التخطيط)، إصدار هيئة البحوث العسكرية.
- العلاقة بين الاستراتيجية الشاملة والسياسية العسكرية، إصدار

هيئة البحوث العسكرية.

- مرجع الاستراتيجية العسكرية (المفاهيم والعلاقات والمبادىء والتخطيط).
- نشرة أضواء على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

ثانياً: المؤلفات والإصدارات المدنية خارج القوات المسلحة أهمها:

- نظام الدفاع المضاد للصواريخ، إصدار مركز زايد للتنسيق والمتابعة، عام ٢٠٠١م.
- العلاقة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، إصدار جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠م.
- القدرات الإمكانيات العسكرية فى العالم الإسلامي، إصدار مركز الحضارة للدراسات السياسية عام ٢٠٠٠م.
- الدور العسكرى السعودي فى حرب الخليج الثانية، إصدار دار القمم السعودية عام ٢٠٠١م.
- العرب إلى أين؟ إصدار المكتب المصرى الحديث عام ١٩٩٦م.
- استراتيجية التفاوض الإسرائيلية، إصدار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عام ٢٠٠٤م.
- القضية الفلسطينية إلى أين؟ إصدار مؤسسة دار الهلال عام ٢٠٠٥م.

٥- الأنواط والنياشين:

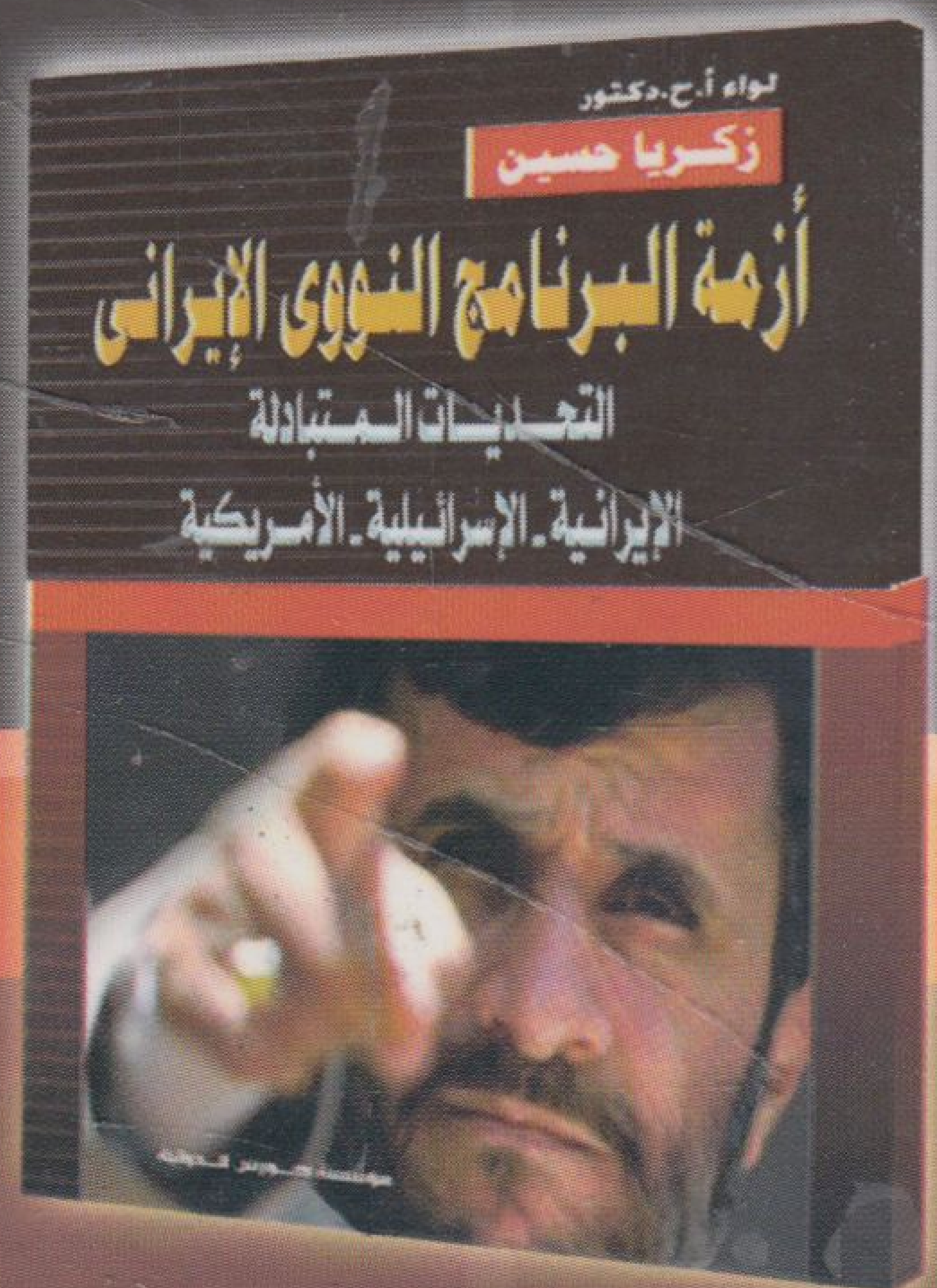
- وسام الجمهورية.
- نوط الخدمة الطويلة.
- نوط الخدمة الممتازة و القدوة الحسنة.
- نوط الشجاعة العسكرية.
- ميدالية حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

البريد الإلكترونى:Email: Zakaria.0073@yahoo.com













مؤسسة حورس الدولية
طباعة . نشر . توزيع
١٤٤ ش طيبة - سبورتنج - الاسكندرية ت: ٥٩٣٠٥٩٨ ٠٠٢٠٣ ت.فاكس: ٥٩٢٢١٧١ ٠٠٢٠٣ محمول: ٣٢٩٣٦٣٨ ٠١٢

Horus International Institution For Pressing -Publishing - Destribution
144 Tiba st,sporting -Alexandria Phone : 00203 5930598 - Fax: 002035922171 Mob :012 3293638
Email : horus.alex2007@yahoo.com horus.alex@hotmail.com